

التقرير السنوي ٢٠٠٩



مجموعة واحدة . هوية واحدة . رؤية واحدة

علاقات المستثمرين:
السيد / أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
مملكة البحرين
هاتف : ١٧٥٢.٧.١ / ١٧٥٤١١٢٢ +٩٧٣
فاكس : ١٧٥٣١.٧٤ / ١٧٩١.٩١١ +٩٧٣
البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com

مسجلي الأسهم
كي بي إم جي (KPMG) فخرو
بناية الهداية (٢) - الطابق الخامس
شارع الحكومة، المنامة،
مملكة البحرين
هاتف : ١٧٢١٥.٨. +٩٧٣
فاكس : ١٧٢١٢.٥٥ +٩٧٣
البريد الإلكتروني: bh-dlsharesusers@kpmg.com.bh

مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)
ص.ب ١٨٨٢
المنامة،
مملكة البحرين
هاتف: ١٧٥٤١١٢٢ +٩٧٣
فاكس: ١٧٥٣٦٥٣٣ + ٩٧٣
سجل تجاري رقم: ٤٨٩١٥
www.albaraka.com

المحتويات

٤	المؤشرات المالية
٦	الهوية الموحدة لبنوك البركة
١١	رؤيتنا و رسالتنا
١٤	مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة
٢٠	الإدارة التنفيذية
٢٣	تقرير مجلس الإدارة
٢٥	تقرير الرئيس التنفيذي
٣٩	الحوكمة المؤسسية
٥٠	المسؤولية الاجتماعية
٥٢	تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
٥٤	تقرير مدققي الحسابات المستقلين
٥٥	البيانات المالية الموحدة
١١٠	الإفصاحات العامة الإضافية
١٢٧	شبكة البركة العالمية

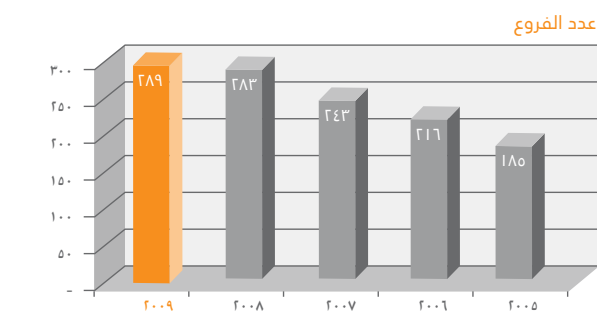
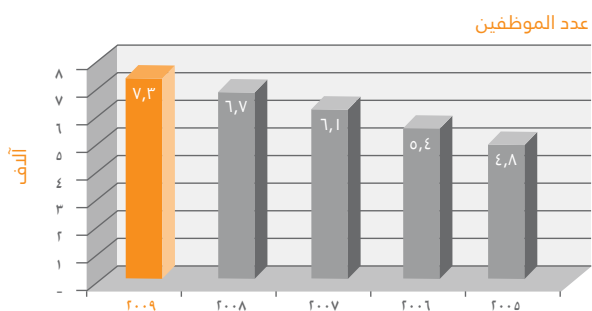
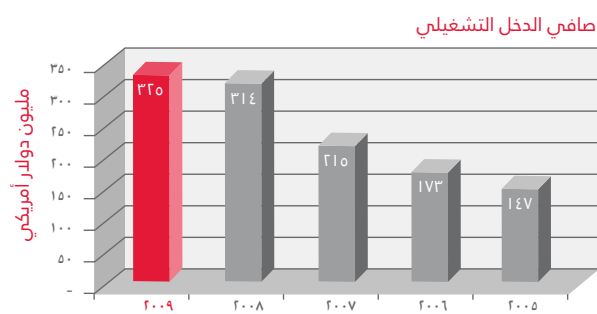
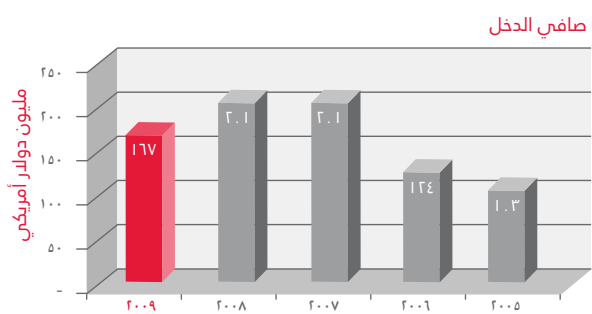
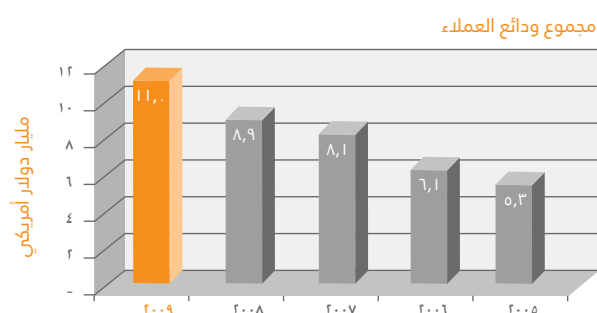
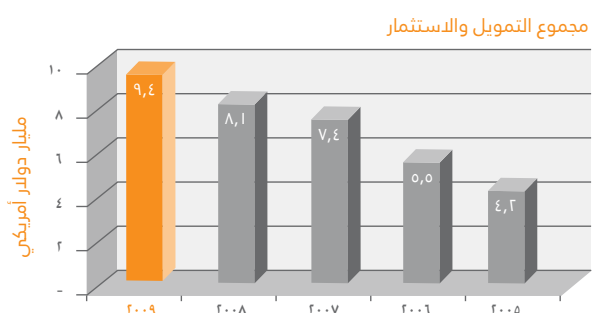
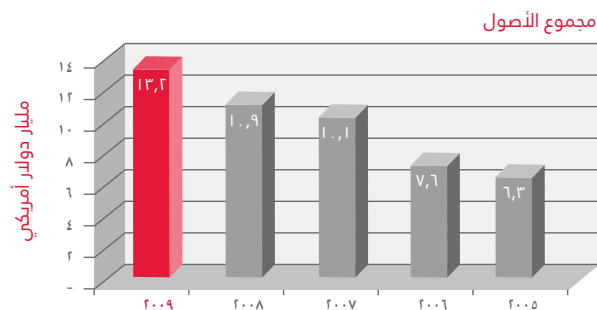
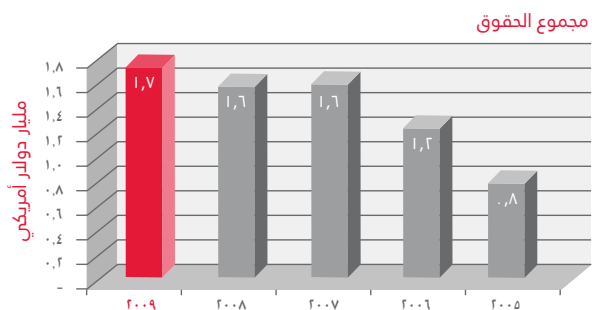
المؤشرات المالية

٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	
					الدخل (مليون دولار أمريكي)
٢٩٨	٣٤٠	٤٤٤	٥٨٦	٦٣٤	إجمالي الدخل التشغيلي
١٤٧	١٧٣	٢١٥	٣١٤	٣٢٥	صافي الدخل التشغيلي
١.٣	١٢٤	*٢٠.١	٢٠.١	١٦٧	صافي الدخل
٧٩	٨٠	*١٤٤	١١٤	٩٢	صافي دخل السنة العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم
١٣	١٢	*١٩	١٥	١٢	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الربح (دولار أمريكي)**
					المركز المالي (مليون دولار أمريكي)
٦,٣٠٧	٧,٦٢٦	١٠,١٠٤	١٠,٩٢٠	١٣,١٦٦	مجموع الأصول
٤,١٧٩	٥,٤٦٦	٧,٣٨٩	٨,٠٨٨	٩,٤٣١	مجموع التمويل والاستثمار
٥,٣٣٠	٦,١٤٧	٨,٠٨٤	٨,٨٧٢	١٠,٩٩٩	مجموع ودائع العملاء
٧٦٧	١,٢١١	١,٥٧٠	١,٥٥٠	١,٧٣٧	مجموع الحقوق
٥٦٦	٩٧٩	١,١٤٤	١,١٣١	١,٢١٤	الحقوق العائدة إلى مساهمي الشركة الأم
					رأس المال (مليون دولار أمريكي)
١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	١,٥٠٠	رأس المال المصرح به
٣٨٨	٦٣٠	٦٥١	٦٩٧,٥	٧٤٤	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل
					الربحية
%١٥	%١٣	*%١٤	%١٣	%١٠	العائد على متوسط الحقوق
%١٦	%١٠	*%١٤	%١٠	%٨	العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم
%١,٨	%١,٨	*%٢,٣	%١,٩	%١,٤	العائد على متوسط الأصول
%٥١	%٤٩	%٥٢	%٤٦	%٤٩	المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي
					المركز المالي
%١٢	%١٦	%١٦	%١٤	%١٣	مجموع الحقوق إلى مجموع الأصول
٥,٤	٤,٥	٤,٧	٥,٢	٥,٤	مجموع التمويل والاستثمار كمضاعف للحقوق (مرة)
٠,٩٦	١,٤٣	١,٥٤	١,٥٢	١,٦٣	صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)**
					معلومات أخرى
٤,٨٤٦	٥,٤٣٥	٦,١٢٨	٦,٧٤٦	٧,٢٥٠	إجمالي عدد الموظفين
١٨٥	٢١٦	٢٤٣	٢٨٣	٢٨٩	إجمالي عدد الفروع

* صافي الدخل للعام ٢٠٠٧ يتضمن أرباحاً استثنائية من أرباح بيع مفترض لشركة تابعة تبلغ ٥٤ مليون دولار أمريكي.
 ** معدلة للأخذ في الاعتبار أسهم المنحة الصادرة لاحقاً



المؤشرات المالية







الهوية الموحدة لبنوك البركة

شركاء في الإنجاز

مجموعة واحدة . هوية واحدة . رؤية واحدة

في مطلع عام ٢٠٠٩، بدأت مجموعة البركة المصرفية وبطريقة ممنهجة تم التخطيط لها بعناية فائقة عملية إطلاق الهوية الموحدة في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك البركة. وقد نالت الهوية الموحدة الجديدة إعجاب كافة المتعاملين مع بنوك البركة، ووجدت ترحيبا واسعا من كافة الأسواق، بصورة أكدت المكانة المرموقة التي يتمتع بها اسم البركة، ومدى التميز الذي تتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية، لها فلسفتها المتميزة، وثقافة مؤسسية تجعلها دوماً في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.



إن الهوية الموحدة لبنوك البركة ليست مجرد تغيير تجميلي في شكل الشعار أو مجرد الوان متناسقة ، ولكنها محاولة لربط البعد الفلسفي الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية ممثلا في قاعدة الغنم بالغرم أو المشاركة في المخاطر وفي العائد على حد سواء وتقديم الهوية الموحدة وما تمثله بشكل عصري. إننا ننظر إلى عملية تدشين الهوية الموحدة باعتبارها اللبنة الأساسية في طريق العمل كمجموعة مصرفية موحدة من خلال رؤية واحدة موحدة وفي إطار من التعاون والشراكة البناءة بين كافة مكونات المجموعة.

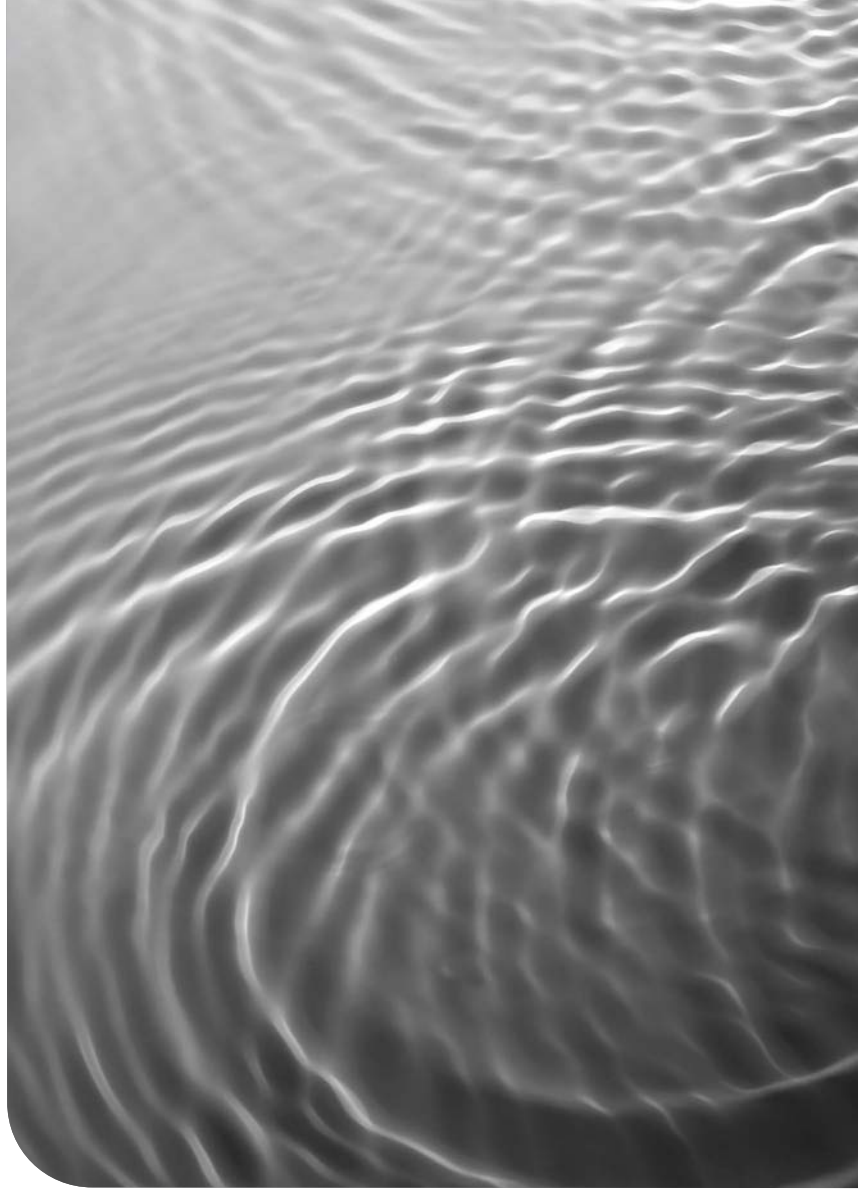
لقد ساعدت الهوية الموحدة المجموعة على إعطاء الأولوية لقيمها وطموحاتها ورفعها إلى ما هو أكثر من مجرد بلوغ زيادة في حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو سرعة التسليم. وبدلا من ذلك، فإننا نعتقد بأننا ومن خلال بناء علاقاتنا مع عملائنا على أساس روح الشراكة الحقيقية، فإن نماءنا جميعا سيكون النتيجة الطبيعية لشراكتنا.



شركاء في الإنجاز

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامه المسؤولية الملقاة على عاتقنا، باعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسؤولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن "الشراكة" تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كتشابك معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع. إن المال هو وسيلة للدخول معاً في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضاً مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات الموضوعة بين أيدينا، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم: **"أكثر من مجرد تعاملات مصرفية"**



رؤيتنا:

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع"

رسالتنا:

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين"

قيمنا

راحة البال

يحق لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

المساهمات الاجتماعية

بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونموننا سيفيد العالم من حولنا.

الشراكة

إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابطاً قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

المثابرة

إن لدينا الحيوية والمثابرة اللازميتين لنحقق تأثيراً إيجابياً في حياة عملائنا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

الجوار

نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائماً، ويلقى عملاؤنا دائماً ترحيباً نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

إن أكثر ما ميز بنوك البركة منذ تأسيسها قبل أكثر من ٣٠ عاما بالإضافة إلى اعتمادها على مبادئ أخلاقية ومعايير مهنية ظلت دوماً هي الدافع المعنوي لنجاحاتها، هو ما يلي:

- التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية
- علاقات وثيقة مع العملاء - شراكة بين أطراف متكافئة
- الالتزام الشديد بمبادئ الرشد والطهارة المالية
- بنك محلي في المقام الأول - ولكن بتواجد عالمي

مستقبل علامتنا التجارية (لجنة القيم على الهوية الموحدة)

في سبيل الدفع قدما بتدشين الهوية الموحدة لمجموعة البركة في مختلف الأسواق التي نعمل فيها، تم استحداث مفهوم "القيمين على الهوية الموحدة" في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة وذلك لضمان الاستيعاب السلس لهذه العلامة التجارية في جميع الأسواق.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية، فقد تم تكوين لجنة عليا على مستوى المركز الرئيسي للاضطلاع بدور "القيمين على الهوية الموحدة".

لقد تم الشروع في تنفيذ مبادرات عدة على مستوى المجموعة من خلال فريق الهوية والمشاريع الخاصة والقيمين على الهوية الموحدة، ومن بين هذه المبادرات ما يلي:

- ١- إصدار أدلة ومرشد لمنتجات التجزئة التي تطرحها بنوك المجموعة.
- ٢- إصدار دليل تفصيلي للتصاميم الداخلية لفروع بنوك البركة بغرض توحيد الشكل .
- ٣- توحيد اتصالات التسويق - وخاصة فيما يتعلق بنقاط الاتصال مع العملاء - سواء على مستوى الاتصال المباشر أو من خلال الرسائل الترويجية و الإعلان.

على صعيد الوحدات التابعة، فقد تم تكليف الرئيس التنفيذي لكل بنك من بنوك المجموعة بمهمة "القيمين على العلامة التجارية" ، يساعده في ذلك كبار المسؤولين التنفيذيين في الوحدة المعنية وذلك لضمان أن تكون جميع الأنشطة المتعلقة بالعلامة التجارية متوافقة مع السياسات الموحدة.

لقد حققت عملية إطلاق الهوية الموحدة الكثير من النتائج الإيجابية والتي يمكن تلخيصها في التالي:

- ارتفاع مستوى اهتمام العملاء، ما أدى إلى زيادة مقدرة في عدد العملاء.
 - ارتفاع مستوى تحفيز وحماس الموظفين في جميع أنحاء المجموعة وانخراطهم التام في تعزيز رؤية المجموعة وإدخال مفهوم الشراكة والمشاركة في العمل.
- ونتيجة لذلك، يوجد هناك توجه قوي للتركيز على العميل في جميع الأنشطة التسويقية، وهو مستمد من الاستراتيجية المبينة في الهوية الموحدة. هذا وقد تم الآن ادماج ذلك بالكامل في سياسات وإجراءات ومنهجيات العمل على مستوى المجموعة.

نحن نتطلع بثقة إلى التحديات المقبلة، وإلى تطبيق أخلاقيات المجموعة التي أعيد تأكيدها مؤخرا، والتي نعتقد أنها تعكس جوهر الوعد الذي قطعناه على أنفسنا: **"شركاء في الانجاز"**

مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة

هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

- فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة رئيساً
- فضيلة الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبد اللطيف آل محمود عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبد العزيز بن فوزان الفوزان عضواً
- الدكتور أحمد محي الدين أحمد عضواً
- الدكتور التيجاني الطيب محمد سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة المستقلون

- الأستاذ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ صالح محمد اليوسف عضو مجلس الإدارة
- د.أنور إبراهيم عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ جمال بن غليظة عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ سامر محمد فرهود عضو مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

- الشيخ صالح عبد الله كامل رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ عبدالله صالح كامل عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ صالح محمد اليوسف عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ عدنان أحمد يوسف عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي
- د.أنور إبراهيم عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ جمال بن غليظة عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ سامر محمد فرهود عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ صلاح عثمان أبو زيد سكرتير مجلس الإدارة



لجان مجلس الإدارة

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

- الأستاذ / إبراهيم فايز الشامسي
رئيساً
- الأستاذ / جمال بن غليطة
عضواً
- الأستاذ / يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

- الأستاذ / عبدالله صالح كامل
رئيساً
- الأستاذ / عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضواً
- الأستاذ / يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً
- الأستاذ / عدنان أحمد يوسف
عضواً

لجنة المخاطر

- الأستاذ / عبدالإله عبد الرحيم صباحي
رئيساً
- الأستاذ / جمال بن غليطة
عضواً
- الأستاذ / سامر محمد فرهود
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

- الأستاذ / صالح محمد اليوسف
رئيساً
- الدكتور / أنور إبراهيم
عضواً
- الأستاذ / إبراهيم فايز الشامسي
عضواً





الشيخ صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

رجل أعمال سعودي معروف على المستويين الإقليمي والدولي، وهو رئيس ومؤسس مجموعة دلة البركة السعودية العملاقة متعددة الأنشطة، ومؤسس مجموعة البركة المصرفية ويتمتع بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، كما يرأس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجهة، ومجلس الغرف السعودية، واتحاد الغرف التجارية الخليجية، وكذلك الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة. ويحمل الشيخ صالح درجة البكالوريوس في التجارة، وتقديراً لإنجازاته وإسهاماته المتطلقة من رسالة مجموعته والمتمثلة في إعمار الأرض وإيجاد مواطن عمل للناس عملاً بمبدأ الاستخلاف في المال، ولما عرف عنه من ابتكار ومبادرة ونشره لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي حيث يعتبر من رواد تجربة الصيرفة الإسلامية فقد منحه العديد من الدول والمؤسسات أوسمة ونياشين وشهادات من أعلى الدرجات.



الأستاذ عبدالله صالح كامل

عضو مجلس الإدارة

ورئيس اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة وهو المنصب الذي ظل يشغله منذ العام ١٩٩٩ وحتى الآن، كما شغل عدة مناصب قيادية في مجموعة دلة منها الرئيس التنفيذي لشركة دلة البركة القابضة السعودية خلال الفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٩، مساعد رئيس مجلس الإدارة للتجارة خلال الفترة من ١٩٨٩-١٩٩٥، ومدير الاستثمارات العقارية والإمدادات المركزية خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٨٩، علاوة على ذلك، يتمتع الأستاذ عبد الله حالياً بعضوية العديد من الشركات والمؤسسات منها، رئيس مجلس إدارة شركة عسير (شركة مساهمة)، رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة التوفيق المالية، رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية، رئيس مجلس إدارة شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري، نائب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة (شركة مساهمة)، نائب رئيس مجلس إدارة شركة إعمار مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، عضو مجلس إدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، عضو مجلس إدارة المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق (شركة مساهمة)، وهو شخصية نشطة جداً في مجال العمل العام ويتمتع بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية منها، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجهة سابقاً، عضو منظمة الرؤساء الشباب، عضو جمعية أصدقاء السعودية، عضو مجلس أمناء صندوق المؤثقة، عضو مجلس أمناء منتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال.



الأستاذ عبدالله عمار السعودي

نائب رئيس مجلس الإدارة

شخصية مصرفية مرموقة ويشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لشركة ASA العربية المصرفية، وقد تولى فيها منصب الرئيس التنفيذي طوال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٤، وهو أيضاً مؤسس الشركة العربية للخدمات المالية ١٩٨٢، وكذلك الرئيس المؤسس للمصرف العربي الليبي الخارجي خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٨٠، والتي تمكن خلالها من تأسيس فروع لهذا المصرف على مستوى العالم، كما عمل مع البنك المركزي الليبي لمدة ١٤ عاماً مسئولاً عن الإدارة المصرفية وقسم الاستثمارات الخارجية. وقد تم اختيار الأستاذ عبدالله السعودي من قبل ممثلي الحكومات والمصارف التجارية الدولية أثناء اجتماعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ليحمل لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً في العام ١٩٨٠"، حيث تم تكريمه في احتفال أقيم في جامعة جورج تاون في واشنطن. كما نال جائزة أفضل شخصية مصرفية في العام ١٩٩١ من قبل الجمعية المصرفية العربية الأمريكية. وهو أول شخصية تنال جائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام ١٩٩٣ من قبل اتحاد المصارف العربية. وتقديراً لجهوده في تطوير العلاقات المصرفية العربية الأوروبية، فقد تم منحه عدة أوسمة وميداليات ذهبية من أبرزها جائزة ملك أسبانيا والرئيس الإيطالي في العام ١٩٧٧ والرئيس التونسي في العام ١٩٩٦ وهو يحمل شهادة دراسات متخصصة في مجال الإدارة والمحاسبة.

مجلس الإدارة



د. أنور إبراهيم

عضو مجلس الإدارة

شخصية معروفة على المستوى الدولي، وقد انضم لمجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ مارس ٢٠١٦ كعضو مستقل، وقد درس في جامعة الملايو، ماليزيا، وهو شخصية ماليزية مرموقة خدم بلاده في عدد من المناصب حيث شغل منصب وزير التعليم، وزير المالية ونائب رئيس مجلس الوزراء. وهو يعمل حاليا في مجال الاستشارات كما يعمل كأستاذ زائر بجامعة جورج تاون الأمريكية.



الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صباحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبد الإله مصرفي معروف، يحمل درجة البكالوريوس في الاقتصاد والإدارة من جامعة الملك عبد العزيز. ولديه خبرة إدارية عريضة في مجال المصرفية الدولية تجاوزت الخمسة والعشرين عاما، وقد شغل عدة مناصب مرموقة في مجموعة دلة حيث يعمل حاليا في منصب نائب الرئيس، وهو رئيس مجلس إدارة بنك البركة - تونس، وكذلك الشركة التونسية للتأجير الدولي، وعضو مجلس إدارة كل من شركة دلة البركة القابضة، البحرين، الشركة الجزائرية السعودية للتأجير، شركة الأمين للاستثمار عمان، البنك اللبناني المتحد، ألبانيا.



الأستاذ صالح اليوسف

عضو مجلس الإدارة

رجل أعمال كويتي مرموق، يحمل درجة بكالوريوس التجارة - تخصص محاسبة من جامعة الكويت. لديه خبرة مصرفية عريضة حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من ١٩٨٨-٢٠٠٥، وقبل ذلك كان السيد صالح اليوسف قد شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي، والبنك المركزي الكويتي، كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية الإسلامي - البحرين، كما كان عضوا في مجلس إدارة شركة الخليج للاستثمار، وكذلك مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية منها عضو مجلس إدارة بنك الخليج - الكويت، المؤسسة العربية المصرفية، البنك الأهلي المتحد - البحرين. وهو يشغل حاليا رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة (شركة مساهمة كويتية قابضة)، وهو عضو مجلس إدارة في مؤسسة الخليج للإستثمار.



الأستاذ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي

الأستاذ عدنان أحمد يوسف شخصية مصرفية عربية لامعة. تقلد العديد من المناصب المهمة على المستويين المحلي والإقليمي الأمر الذي أهله لكي يصبح في مايو من العام ٢٠٠٧ أول رئيس خليجي لمجلس إدارة اتحاد المصارف العربية، وهو يشغل منذ أغسطس ٢٠٠٤ وحتى الآن منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية وعضو مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك برأس الأستاذ عدنان يوسف مجلس إدارة كل من بنك البركة الجزائري، بنك البركة جنوب إفريقيا، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة مصر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة - لبنان وبنك البركة سوريا وهو كذلك عضو في مجلس إدارة بنك البركة السوداني، بنك البركة الإسلامي - البحرين، بنك البركة - تونس. وقد حاز الأستاذ عدنان يوسف على جائزة (الشخصية المصرفية الإسلامية) الممنوحة من المؤتمر المصرفي الإسلامي العالمي في العامين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٩م.

مجلس الإدارة (تتمة)



الأستاذ يوسف علي فاضل بن فاضل

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ يوسف مصرفي مرموق، لديه خبرات مصرفية وإدارية متنوعة وهو يحمل درجة بكالوريوس الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا، واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٣. خلال مسيرته المهنية شغل الأستاذ يوسف عدة مناصب في المجال المصرفي والمالي منها منصب مدير عام مركز الساحل للأسهم خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦، نائب الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي الإسلامي، خلال الفترة من ٢٠٠٤ - ٢٠٠٣، مدير عام شركة الإمارات المالية عام ٢٠٠٣، كما عمل مديراً تنفيذياً لقسم الاستثمارات - بنك دبي الإسلامي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٢ وقد شغل السيد يوسف فاضل عدة مناصب هامة ببنك أم القيوين خلال الفترة من ١٩٨٥ - ١٩٩٨. وقد كان السيد يوسف فاضل عضواً في مجالس إدارات عدد من المؤسسات داخل وخارج الإمارات منها شركة الاتحاد للتأمين، بنك البحرين الإسلامي، بنك البوسنة الدولي. وهو يشغل حالياً منصب مدير عام مركز الساحل للأسهم.



الأستاذ سامر محمد فرهود

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سامر مصرفي مرموق لديه خبرة تتجاوز الـ ٢١ سنة، تخرج من جامعة البترول والمعادن - الظهران - المملكة العربية السعودية حيث نال درجة البكالوريوس في علوم وهندسة الحاسب الآلي، وهو عضو مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل، ويشغل منذ يناير ٢٠٠٨ وحتى الآن منصب الرئيس التنفيذي لشركة فهد عبدالله الراجحي القايضة، كما عمل خلال الفترة من مايو ٢٠٠٦ - وحتى ديسمبر ٢٠٠٧ في منصب نائب مدير عام الخزينة - مصرف الراجحي، كما عمل خلال الفترة من يونيو ١٩٩٩ - فبراير ٢٠٠٦: رئيس الخزينة ووحدة المبيعات والتسويق - البنك العربي الوطني، والفترة من أبريل ١٩٩٣ - مايو ١٩٩٩: مدير وحدة المبيعات وخدمات الخزينة - البنك السعودي المتحد، ومن يوليو ١٩٩٢ - مارس ١٩٩٣: مدير أول للعلاقات - البنك السعودي الأمريكي، ومن أكتوبر ١٩٨٩ - يوليو ١٩٩٢: سمسار أول - البنك السعودي الأمريكي، واستهل حياته المهنية في الفترة من أكتوبر ١٩٨٦ - أكتوبر ١٩٨٩: كمهندس كمبيوتر لمركز ساميا للبيانات - البنك السعودي الأمريكي.



الأستاذ إبراهيم فايز الشامسي

عضو مجلس الإدارة

أصبح الأستاذ إبراهيم عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس ٢٠٠٦، وهو يشغل حالياً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي. ولدى الأستاذ إبراهيم خبرات متنوعة تفوق السبعة والثلاثين عاماً في مجال الخدمات المالية وفي المجال الحكومي، حيث كان عضواً في مجلس إدارة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت منذ العام ١٩٨٣، وهو يحمل درجة البكالوريوس في التجارة.

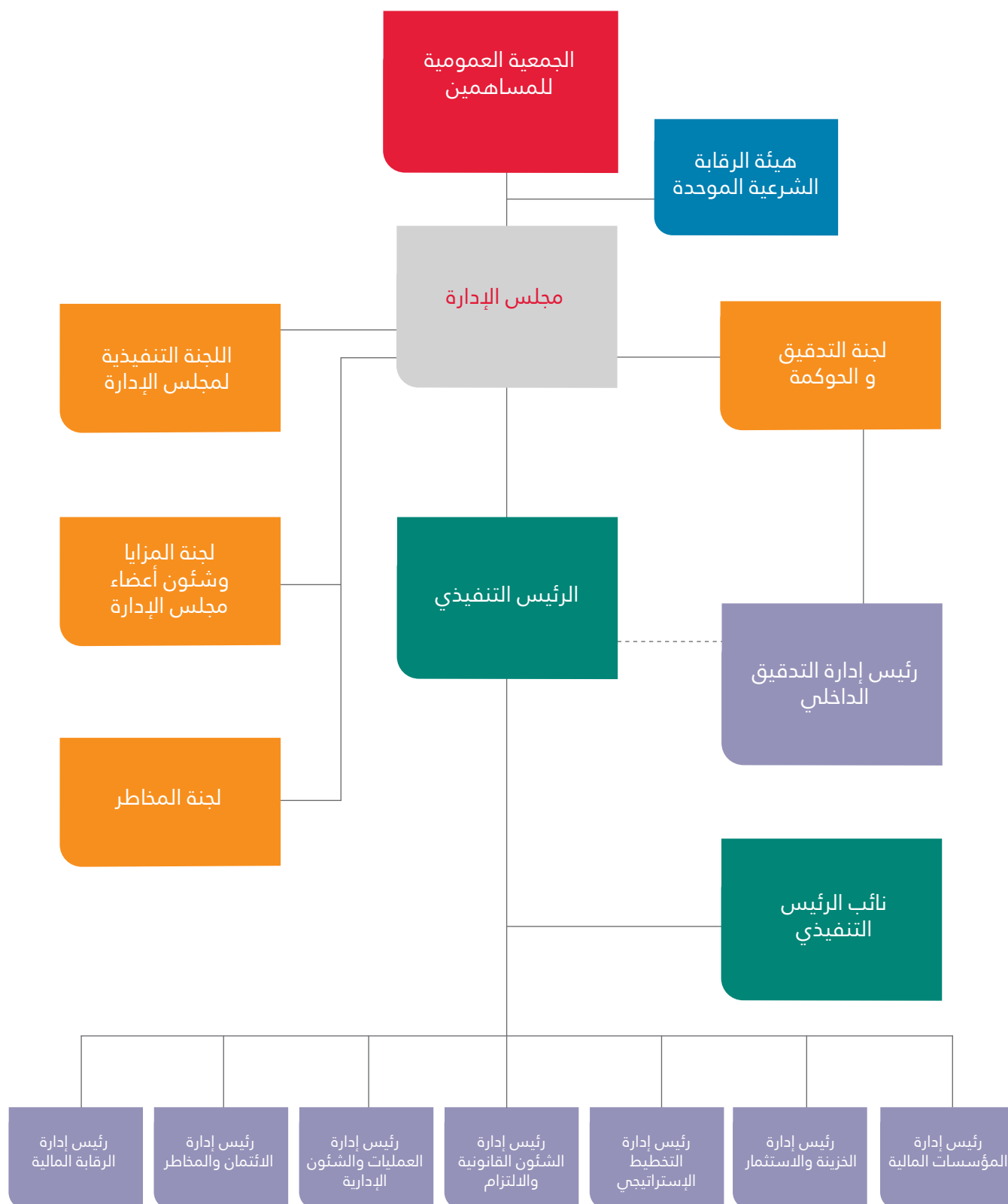


الأستاذ جمال بن غليطة

عضو مجلس الإدارة

يشغل الأستاذ جمال حالياً منصب نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الإمارات دبي الوطني، كما يتولى أيضاً منصب مدير عام الأعمال المصرفية للمستهلكين وإدارة الثروات، ومسؤولية التسويق على مستوى المجموعة، وتمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن ٢٠ عاماً لدى بنك الإمارات في مختلف التخصصات بما في ذلك الأعمال المصرفية للشركات والأعمال المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية والأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول وتمويل الفروض الاستهلاكية، كما يرأس مجلس إدارة شركة الإمارات المالية وهو عضو في مجلس إدارة مصرف الإمارات الإسلامي، وحاصل على شهادة بكالوريوس العلوم وإدارة الأعمال من جامعة أريزونا.

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية (المركز الرئيسي)



الإدارة التنفيذية



الأستاذ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
ماجستير إدارة الأعمال، جامعة هال ،
المملكة المتحدة



الأستاذ عثمان أحمد سليمان

نائب الرئيس التنفيذي
بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد-
جامعة الخرطوم - السودان



الأستاذ مجيد حسين علوي

نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي
زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين
المملكة المتحدة

يتمتع الأستاذ مجيد حسين العلوي بأكثر من ٢٨ سنة من الخبرة في الصيرفة الدولية خاصة في جانب التدقيق. بدأ السيد علوي حياته المهنية في بنك ناشيونال دو باريس- فرع البحرين عام ١٩٨١ كرئيس للعمليات، وانتقل إلى قسم التدقيق الداخلي بالمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب. عام ١٩٨٨ كرئيس لفريق عمل التدقيق، حيث تولى عملية التدقيق الخاصة بالمكتب الرئيسي والفروع بالإضافة إلى معظم الشركات التابعة للبنك والمنتشرة في أوروبا، أمريكا، الشرق الأقصى والعالم العربي. وعمل السيد علوي أيضاً مع مجموعة البركة المصرفية منذ عام ٢٠٠٠، حيث انضم للمجموعة وهي لا تزال تحت الإنشاء من أجل ضمان إنشاء دائرة تدقيق فعالة للمجموعة. حالياً الأستاذ مجيد يرأس دائرة التدقيق الداخلي المسئولة عن مراجعة كافة أنشطة إدارات المركز الرئيسي بالإضافة إلى البنوك التابعة للمجموعة، ويتسع نطاق عمله ليشمل أيضاً مراجعة الجوانب المتعلقة بالتدقيق الشرعي، التقنية، والهوية الموحدة. ويعمل الأستاذ مجيد تحت إشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة لمجلس الإدارة، ويعمل كسكرتير لها، كما يشارك في كل لجان التدقيق كمراقب في جميع البنوك التابعة للمجموعة.

ظل الأستاذ عثمان يشغل هذا المنصب منذ تأسيس المجموعة حيث تم تغيير المسمى الوظيفي إلى "نائب الرئيس التنفيذي" اعتباراً من يناير ٢٠٠٧. ويشغل الأستاذ عثمان حالياً منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السوداني، وهو عضو مجلس إدارة بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي- موريتانيا؛ البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة - جنوب أفريقيا؛ بنك التمويل المصري السعودي - مصر وبنك البركة الإسلامي - البحرين ، بنك البركة التركي للمشاركات ، وبنك البركة لبنان. بدأ عمل السيد عثمان لدى مجموعة البركة المصرفية في عام ١٩٨٨ بعد أكثر من ٢٢ عاماً من العمل في البنوك السودانية، وتوج ذلك بتعيينه كرئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك النيلين. وعمل منذ عام ١٩٨٨ لدى مجموعة دلة البركة ومقرها جدة ممثلاً لمصالحها حول العالم. وخلال السنوات السبع الأخيرة قبل تعيينه في مجموعة البركة المصرفية عام ٢٠٠٢ ، كان مسئولاً عن جميع المصالح المصرفية للمجموعة في أفريقيا، بالإضافة إلى تقديم خبرته الواسعة لمجالس إدارة بنوك المجموعة في آسيا وأوروبا ومجلس إدارة الشركة الأم. ويتولى السيد عثمان سليمان عملية التنسيق والتخطيط في مجموعة البركة المصرفية، هذا بجانب مسؤولياته التنفيذية.



الإدارة التنفيذية



الأستاذ/ عبد الرحمن شهاب

نائب رئيس أعلى - رئيس العمليات والشؤون الإدارية
محاسبة إدارة أعمال ، ، جامعة هال ، - المملكة المتحدة

يتمتع الأستاذ عبد الرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق الـ ٣٧ عاما حيث عمل في عدة مناصب قيادية بعدد من المصارف التقليدية والإسلامية. حيث بدأ حياته المهنية في بنك حبيب المحدود في العام ١٩٧٣ ومن ثم عمل مع بنك تشيس مانهاتن، وبنك أوف أميركا – البحرين، وبنك أميركان اكسبريس - البحرين، وبنك البحرين والشرق الأوسط. وبعد مسيرة مهنية ناجحة مع مصرف البحرين الشامل – البحرين (مصرف فيصل الإسلامي البحرين سابقا) من ١٩٨٥ إلى ٢٠٠٢، تم تعيينه في العام ٢٠٠٢ ببنك البحرين الإسلامي كمساعد للرئيس التنفيذي للعمليات، ومن ثم انضم لمجموعة البركة المصرفية في مايو ٢٠٠٦. ويتمتع الأستاذ عبد الرحمن شهاب الآن بعضوية مجلس إدارة بنك البركة الجزائري.



الأستاذ جوزيف بيتر سزالاي

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة مخاطر الائتمان
ماجستير الاقتصاد (جامعة بودابست)، شهادة مصرفية (معهد
المصرفيين الكندي) شهادة في الإدارة (معهد الانسيد - فرنسا)

لدي السيد بيتر خبرة مصرفية دولية تتجاوز الـ ٣٠ عاماً في مجالات الائتمان، إدارة المخاطر، المصرفية التجارية، وتمويل التجارة. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك مونتريال ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءاً ببيروت - لبنان، وبعد ذلك في لندن. ومن ثم انضم إلى بنك الخليج الدولي في العام ١٩٧٩ كمسؤول عن التسويق الإقليمي قفما في لندن ومسؤولاً عن وسط أوروبا. وقد شغل عدة مناصب في بنك الخليج الدولي في مجال الائتمان وتنمية الأعمال. وفي العام ٢٠٠١ تم تعيينه كرئيس تنفيذي للائتمان حيث شمل مجال عمله الأنشطة المتعلقة بإدارة الائتمان، الاقتصاد، مراجعة الائتمان والجواب القانونية، كما كان عضواً بلجنة المخاطر وقد كان آخر منصب يشغله في بنك الخليج الدولي هو منصب نائب رئيس تنفيذي: رئيس المصرفية الدولية حيث كان مسؤولاً عن المصرفية التجارية خارج منطقة الخليج وذلك حتى انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في سبتمبر من العام ٢٠٠٦م.



الأستاذ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي
شهادة الزمالة في المحاسبة
زميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين بالهند
كالابورس، تطارة - الجامعة العثمانية - الهند

يتمتع السيد كريشنا مورثي بأكثر من ٣٣ عاماً من الخبرة في التقارير المالية والإدارية وتمويل المؤسسات والتمويل الهيكلي والائتمان والتخطيط الاستراتيجي وبحوث أسهم رؤوس الأموال وإدارة الصناديق والإدارة. وقد عمل في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وبعد قضاء عدة سنوات في مجال المحاسبة في الهند والبحرين، انضم السيد كريشنا مورثي للشركة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية والتابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة ١٢ عاماً قبل الانتقال لدائرة الخزائن الخاصة بالشركة الأم لإدارة محفظة الصناديق الاستثمارية المشتركة ولرئاسة المكتب الأوسط في الخزائن. وبعد سنتين من العمل كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج، ومدة أخرى في رئاسة أعمال الحلول المصرفية على نطاق عالمي في شركة حلول تقنية معلومات كندية رئيسية في تورنتو، تولى السيد كريشنا مورثي منصبه عام ٢٠٠٤ في مجموعة البركة المصرفية كرئيس للرقابة المالية ومن ثم تم تعيينه كنائب رئيس أعلى مسئولو التخطيط الاستراتيجي وذلك في منتصف العام ٢٠٠٦ م.



الأستاذ حمد عبد الله عقاب

نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الرقابة المالية
محاسب قانوني معتمد (أمريكا)

يتمتع الأستاذ حمد بخبرة مصرفية تفوق الـ ١٦ عاما في الرقابة المالية والمراجعة. وقبل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في فبراير من العام ٢٠٠٥ عمل السيد حمد كمدير أول للمراجعة الداخلية في مصرف الشامل وقبل ذلك كان عضوا في فريق التدقيق والاستشارات بمجموعة آرثر أندرسون. والأستاذ حمد حاليا نائب رئيس مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو مجلس إدارة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، كما يشغل عضوية اللجنة التنفيذية لمجلس إدارته وهو كذلك عضو في مجالس إدارة ولجان التدقيق بكل من بنك البركة الجزائري، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة التركي للمشاركات.

الإدارة التنفيذية (تتمة)



الأستاذ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أول - رئيس إدارة الشؤون القانونية والالتزام
بكالوريوس القانون: جامعة الخرطوم - السودان

لدى الأستاذ صلاح خبرة مهنية كبيرة في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية المحلية والإقليمية والدولية تتجاوز الـ ٢٧ عاماً. وبعد حياة مهنية حافلة لأكثر من ٢٠ عاماً في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان، انضم الأستاذ صلاح إلى شركة محاماة دولية في سلطنة عمان في عام ٢٠٠١ كما تم اعتماده للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها، ومن ثم انضم في عام ٢٠٠٤ لبنك البركة الإسلامي كمدير للشؤون القانونية، عقب ذلك تم تعيينه نائب رئيس أول - رئيساً لإدارة الشؤون القانونية والالتزام بمجموعة البركة المصرفية وسكرتيراً لمجلس إدارتها.



الأستاذ عادل عبد الله البلوشي

نائب رئيس أول - رئيس إدارة المؤسسات المالية
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة هال - المملكة المتحدة.

لدى الأستاذ عادل خبرة مصرفية في مجال الائتمان والتسويق تتجاوز الـ ٢٨ عاماً. وقد بدأ حياته المهنية في العام ١٩٨١ مع بنك البحرين والكويت بإدارة الائتمان والتسويق وتدرج في مختلف الوظائف بالبنك حتى بلغ الدرجات الإشرافية. وقد انضم إلى بنك البركة الإسلامي - البحرين في العام ١٩٩٤ كمدير لإدارة الائتمان والتحليل ومن ثم تولى منصب مساعد المدير العام لإدارة التسويق والائتمان والمؤسسات المالية. وقد كان عضواً في الكثير من اللجان في فترة عمله لدى بنك البركة الإسلامي. وانضم لمجموعة البركة المصرفية كنائب رئيس أول - رئيساً لإدارة المؤسسات المالية في نوفمبر ٢٠٠٧م.



الأستاذ خالد القطان

نائب رئيس أول - رئيس إدارة الخزينة والاستثمار
ماجستير إدارة الأعمال - جامعة هال - المملكة المتحدة.

لدى الأستاذ خالد خبرة مصرفية تتجاوز الـ ٢٥ عاماً في مجال الخزينة والعمليات. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك الخليج المتحد في العام ١٩٨٣ كموظف بإدارة العمليات ومن ثم انضم في العام ١٩٨٨ إلى مصرف الشامل (بن فيصل سابقاً) كموظف بإدارة العمليات وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديراً بالإدارة لعمليات سيولة العمليات كما عمل مديراً للخزانة لبنك الإسكان خلال الفترة من أبريل ٢٠٠٦ إلى مايو ٢٠٠٧ ومن ثم تولى مسؤولية إدارة كافة عمليات الخزانة بالبنك وكان عضواً في عدد من اللجان بالبنك. وقد انضم الأستاذ خالد لمجموعة البركة المصرفية في يونيو من العام ٢٠٠٧ كمسؤول عن الخزانة والاستثمار وبعد ذلك تمت ترقيته إلى منصب نائب رئيس أول ورئيساً للإدارة في ٢٠٠٨م.



الشيخ صالح عبد الله كامل

رئيس مجلس الإدارة

الوضع الاقتصادي

مع نهاية العام ٢٠١٩، أصبحت الرؤية للأحداث والتطورات التي حدثت خلال العامين الماضيين أكثر وضوحاً عما كان عليه الوضع عند بداية الأزمة الاقتصادية. وقد اتسم العام ٢٠١٩ بالتباين في كثير من الجوانب حيث نجد أن درجة التأثير بتداعيات الأزمة المتمثلة في الركود والتباطؤ العالمي لم تكن بنفس القوة على مستوى جميع الاقتصاديات، فبعض الدول أظهرت قدرًا من المرونة في التعامل مع تداعيات الأزمة ساعدها في ذلك ما تملكه من إمكانيات وموارد ذاتية ولهذا كانت درجة تأثيرها أقل من غيرها، أما الاقتصاديات الأضعف والأكثر ضعفاً فقد كانت درجة تأثيرها بهذه التداعيات متباينة هي الأخرى ولم تتخذ جميع الدول نفس التدابير والخطوات التصحيحية، بل إن بعض الدول لم تقم باتخاذ أي من الإجراءات أو الخطوات التصحيحية التي كان يتوجب عليها اتخاذها منذ بداية الأزمة وحتى الآن.

وكما توقعنا في تقرير العام الماضي، فقد استطاعت بعض الدول المحافظة على وتيرة نموها، فعلى سبيل المثال فقد تمكنت كل من الصين والهند، من تحقيق نسبة نمو في ناتجهما الإجمالي المحلي بلغت ٨,٣% و ٦,٥% على التوالي، ويعود السبب في ذلك بدرجة كبيرة إلى متانة وقوة اقتصاداتهما الداخلية وسياساتهما المحافظة. أما الدول الأخرى، ومنها على سبيل المثال اندونيسيا وباكستان ومصر، فعلى الرغم من معاناتها في بداية العام من بعض الآثار السلبية للأزمة، إلا أنها تمكنت من تحقيق معدلات نمو سنوية إيجابية. أما بالنسبة للاقتصادات الرئيسية، فعلى الرغم من أن نسبة النمو كانت سلبية بنهاية العام، إلا أن البعض منها بدأ في الاستفادة من حزم البرامج الاقتصادية والسياسات التحفيزية التي أدت إلى مساعدة هذه الاقتصاديات على الخروج من حالة الركود الاقتصادي خاصة خلال الربعين الثاني و الثالث من العام. فالولايات المتحدة حققت نسبة نمو كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥,٧% خلال الربع الأخير بينما حققت نسبة نمو سالبة بلغت ٢,٥% بنهاية العام. أما اليابان فقد حققت نسبة نمو سلبي بلغت ٥,٣% وألمانيا ٤,٩% وفرنسا ٢,٢% (وبهذا سجلت منطقة اليورو بشكل عام نسبة نمو سلبية بلغت ٣,٩%). بينما لم تستطع المملكة المتحدة الخروج من الكساد حتى الربع الأخير من العام بل وسجلت نسبة

انخفاض في معدل النمو بلغت -٤,٧% على مدى العام، أما على المستوى العالمي فقد حدث انخفاض هو الأكثر حدة في النشاط الاقتصادي والتجارة العالمية منذ العام ١٩٤٥ حيث سجل الاقتصاد العالمي انكماشاً سلبياً بلغ -١٪، متزامناً مع انخفاض حجم التجارة العالمية بنسبة ١٤,٤٪.

أما بالنسبة للدول التي تمارس فيها مجموعة البركة المصرفية عملياتها، فقد كان الأداء الاقتصادي لهذه الدول متبايناً، فباستثناء تركيا وجنوب أفريقيا، اللتين سجلتا نسبة نمو سالبة بلغت -٦% و -١,٨% على التوالي، فقد استطاعت اقتصاديات كل الدول التي تتواجد فيها بنوك المجموعة تحقيق معدلات نمو إيجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وهو أمر يدعو للإعجاب. فعلى سبيل المثال، فقد سجل الاقتصاد اللبناني نسبة نمو كبيرة بلغت حوالي ٧% بينما حقق الاقتصاد المصري نسبة نمو بلغت ٤,٧٪، يليها الاقتصاد السوداني الذي حقق نسبة نمو بلغت ٤٪ وحققت الجزائر نمواً بلغت نسبته ٣,٤٪ وتونس ٣٪ والأردن ٣٪ والبحرين ٣٪ وباكستان ٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الدول ليست جميعاً من الدول المصدرة للنفط وهذا إنجاز كبير بحد ذاته.

ومن موقعنا هذا فيمكن لنا أن نستعرض ونستشف المستقبل القريب، هذا رغم أن الصورة لم تتضح بعد بل إنها لا تزال غامضة وملبدة بالغيوم في بعض البلدان. ولكن ما نستطيع أن نجزم به هو أن بعض الاقتصاديات ومنها المملكة المتحدة على سبيل المثال، لا تزال تواجه خطر الانزلاق إلى الكساد مرة أخرى، أو بالحرى "الكساد المزوج" أو ما يعرف بالكساد على شكل الحرف دبلو "W". أما في اليابان، فإن شبح الانكماش الاقتصادي عاد يورق المستثمرين بينما تعتبر فرص تحقيق نمو حقيقي في هذه الدولة محدودة خلال عام ٢٠١٠. وقد لا تجد الدول التي تعتمد على الصادرات بشكل كبير، ومنها ألمانيا، أن من السهل عليها تحقيق الوتيرة المطلوبة في الطريق للتعافي والانتعاش. وقد لا تعود أسعار النفط للانخفاض دون مستوياتها الحالية وهذا يعني عدم حرمانها من قوة الدفع التي تحتاجها لتنشيط اقتصادها مرة أخرى. ولكن وكما اعتدنا دائماً، فإننا نتطلع إلى المستقبل بروح من التفاؤل والأمل رغم أننا على يقين بأن حجم وعمق الكساد والتباطؤ العالمي الحالي والأضرار التي لحقت بالعديد من الدول الصناعية الرئيسية في مختلف مناطق العالم، وليس أقلها التكاليف المالية والنقدية التي تحملتها في سبيل تنشيط وتحفيز اقتصادياتها، ستبقى ملزمة لنا لسنوات عديدة قادمة.

وفي نفس الوقت، فإن على الصناعة المصرفية الدولية أن تتعايش مع القيود المفروضة عليها من قبل الأجهزة الرقابية والأسواق على حد سواء وذلك نتيجة التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية ونتيجة لآثار أزمة السيولة التي أطلت برأسها في أعقاب الأزمة العقارية وحالات تعسر وتعثر البنوك. وفي منطقتنا، فقد شهدنا خلال الشهور القليلة الماضية آثار انخفاض معدلات السيولة الدولية مقرونة بالتوسع المفرط والتفاؤل المبالغ فيه والمتاجرة الزائدة عن الحاجة على المستويات المحلية على بعض المدينتين وعلى بعض المؤسسات المالية التي كانت ملأها المالية في وقتٍ ما ليست موضع شك. ونتيجة لكل ذلك، وكما ذكرنا العام الماضي، فإن قناعتنا بأن تتوخى جميع المؤسسات المالية في المنطقة الحذر ومراقبة أوضاع سيولتها النقدية والاحتراز تجاه احتمال انهيار السيولة لدى بعض المؤسسات المالية، باعتبار أن ذلك إن حدث لا قدر الله فستكون له انعكاسات خطيرة على بقية مؤسسات القطاع المالي. ولهذا السبب فإننا قد اتخذنا التدابير اللازمة خلال عام ٢٠١٩ من أجل التوسع بحذر شديد في نشاطاتنا التمويلية وأثرنا على ذلك زيادة معدلات السيولة وهي السياسة التي سنستمر في اتباعها خلال عام ٢٠١٠. وإلى جانب ذلك، فقد اتخذنا عدداً من الإجراءات

تقرير مجلس الإدارة (تتمة)

النظرة المستقبلية

خرجت مجموعة البركة المصرفية من الأزمة المالية العالمية أقوى وأشد عوداً مما كانت عليه قبل الأزمة. فمعدلات سيولتها تمتاز بالمتانة والقوة بينما تتميز أنشطتها الأساسية بأنها في وضع صحي وقوي. وبعد أن حققت أهدافها الآتية، فإن المجموعة تسير الآن في الاتجاه الصحيح من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية متوسطة المدى والتي تتلخص فيما يلي:

• **خطة التوسع الجغرافي :** بعد النجاح الذي حققته المجموعة في طرح العام الأولي في سورية خلال عام ٢٠٠٩، فإن الشركة التابعة الجديدة التي تتخذ من العاصمة دمشق مقراً لها من المتوقع لها أن تبدأ مزاولة نشاطاتها خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ وذلك بفتح مقرها الرئيسي وفرعها الرئيسي، وسيلبي ذلك خلال العام فتح فرعين جديدين في بعض المدن السورية الهامة. وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة البركة المصرفية تهدف إلى البحث عن فرص أخرى في مجال توسعة نشاطاتها وخصوصاً في المناطق التي بدأت تتعافى من الأزمة الاقتصادية العالمية حيث ستنم الاستفادة من فرص التقييمات المنخفضة للأصول.

• **زيادة الربحية :** لقد تم وضع الأسس اللازمة لتحقيق معدلات ربحية قابلة للاستمرار والنمو من قبل جميع الوحدات وفي نفس الوقت القيام بعملية التوسع الأفقي الحذر.

• **طرح المنتجات المبتكرة :** تقوم مجموعة البركة المصرفية وبصفة مستمرة بتطوير منتجات متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الغراء، سواء على مستوى المركز الرئيسي أو على مستوى البنوك التابعة، حيث نستفيد في ذلك من التبادل المستمر للآراء والأفكار التي تساعد وتشجع على ابتكار وتطوير منتجات جديدة، تكون متاحة لجميع الوحدات للاستفادة منها بسرعة وبفعالية.

• **استحداث أنظمة وعمليات تقنية متطورة في مجال تقنية المعلومات :** تهدف هذه الأنظمة والعمليات إلى تلبية احتياجات ومتطلبات المجموعة خلال العقد القادم وفي نفس الوقت تحقيق أقصى درجات الفعالية الإدارية وبأعلى درجات الرضى والقناعة لدى عملائنا الكرام. ويتم حالياً تنفيذ وتطبيق هذه الأنظمة والعمليات على مستوى المكتب الرئيسي والعديد من وحدات المجموعة.

• **تعزيز إدارة المخاطر وثقافة الحوكمة :** ستتواصل جهودنا الرامية نحو تعزيز وتحسين أنظمة وإجراءات إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية في هذا المجال.

• **الهوية الموحدة لبنوك المجموعة :** لقد تم استحداث هوية جديدة للمجموعة وهي عملية شرعنا بها خلال عام ٢٠٠٨ وهي الآن في منتصف الطريق ضمن برنامجها الممتد على مدى عامين، وحتى الآن حصلت البنوك التابعة للمجموعة على الموافقات الضرورية من قبل السلطات الرقابية المحلية، وأنجز معظم هذه الوحدات عملية التحول بحيث لم يتبق غير ثلاث وحدات ستستكمل ذلك خلال النصف الأول من العام ٢٠١٠.

وفي الختام، فإنه لا يسعني إلا أن انتهز هذه السانحة الطيبة لكي أعبر، نيابة عن مجلس الإدارة وإدارة المجموعة، عن خالص الشكر والتقدير لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة لبنوك البركة، ومصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة وإلى جميع السلطات الرقابية في الدول التي تتواجد فيها بنوك المجموعة وذلك على استمرار دعمهم ومساندتهم لنا خلال عام ٢٠٠٩.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته


بالنيابة عن مجلس الإدارة
صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

التي تهدف إلى تقليص المصروفات التشغيلية وذلك ضمن عدد آخر من الإجراءات الاحترازية مثل تأجيل فتح الفروع الجديدة خلال النصف الأول من العام، والعودة لذلك خلال النصف الثاني من العام. واعتراضاً منها بمدى صحة وسلامة السياسات الاحترازية الحذرة التي اتبعناها وكذلك سلامة سياسات إدارة المخاطر الممارسة في أعمالنا فقد قامت وكالة التصنيف ستاندرد أند بورز بتأكيد درجة تصنيفنا الاستثماري السابق.

الأداء في عام ٢٠٠٩

بلغ حجم دخل المجموعة من حسابات الاستثمار والاستثمارات المشتركة، بالإضافة إلى حصتها كمضارب، ٣١٦,٧ مليون دولار، بينما بلغ الدخل من العقود والاستثمارات الممولة ذاتياً، بالإضافة إلى حصتها كمضارب مقابل إدارة حسابات الاستثمار المقيدة، ١٣٧,٨ مليون دولار. وعند إضافة الإيرادات التشغيلية الأخرى و دخل رسوم الخدمات المصرفية و عمولات أخرى من الخدمات المصرفية، فإن إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بلغ ٦٣٣,٥ مليون دولار، وهو مبلغ يزيد بنسبة ٨,١٪ عن أرقام عام ٢٠٠٨. ويعتبر في نفس الوقت رقماً قياسياً جديداً. وبعد خصم المصروفات التشغيلية التي بلغت ٣٠٨,٩ مليون دولار، فإن الدخل الصافي قبل المخصصات والضرائب بلغ ٣٢٤,٦ مليون دولار، بزيادة قدرها ٣,٥٪ عن عام ٢٠٠٨. وبعد خصم المخصصات والضرائب، فإن صافي دخل المجموعة لعام ٢٠٠٩ بلغ ١٦٧,٤ مليون دولار وذلك مقارنة بمبلغ ٢٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٨.

وخلال عام ٢٠٠٩، ارتفعت الموارد السائلة للمجموعة بحيث إنه مع نهاية العام بلغ إجمالي الأصول النقدية والسائلة ٣,٥ مليار دولار. ولهذا السبب، فإنه لو أضفنا نسبة الزيادة التي بلغت ١٦,٦٪ في محافظ التمويل والاستثمارات، وخصوصاً خلال النصف الثاني من العام، فإن إجمالي الأصول ارتفع بنسبة ٢٠,٦٪ ليصل إلى ١٣,٢ مليار دولار. وفي نفس الوقت، بلغت ودائع العملاء، بما في ذلك حسابات الاستثمار غير المقيدة، ١١ مليار دولار، أي بزيادة بلغت ٢٤٪ عن العام الماضي.

وفي أعقاب استكمال الإجراءات الضرورية، فإننا نود أن نعرب عن سرورنا بانضمام عضو جديد لمجموعة البركة المصرفية وهو بنك البركة - سورية. وفي إطار فلسفة مجموعة البركة المصرفية التي تقوم على تشجيع المشاركة المحلية في مشاريعها المشتركة، فقد تلا ذلك القيام بطرح عام أولي بمبلغ ٣٥ مليون دولار و الذي كان مفتوحاً فقط أمام المواطنين السوريين وهو مبلغ يمثل نسبة ٣٥٪ من بنك البركة سورية والذي يسرنا أن نعلن لمساهميننا وعملائنا بأنه استقبل بحماس منقطع النظير. ويمثل النجاح الباهر للطرح الأولي، والذي تمت تغطيته بنسبة ٤,٤ مرات من حجم الاكتتاب المعروف، تأكيداً واضحاً للدرجة العالية من الاحترام والتقدير والثقة التي تحظى بها مجموعة البركة المصرفية، ليس فقط في سورية ولكن أيضاً في جميع أنحاء المنطقة.

وفي ضوء أداء المجموعة خلال عام ٢٠٠٩، فإن مجلس الإدارة يوصي بتوزيع أرباح نقدية على مساهميه بمبلغ ٦٪ من رأس المال المدفوع، وهو يمثل مبلغ ٤٤,٦٤ مليون دولار، بالإضافة إلى حصص منحة تبلغ سهماً واحداً مقابل كل ١٦ سهماً مملوكاً و مدفوعاً من قبل المساهمين و كذلك تحويل مبلغ ٩,٢ مليون دولار للاحتياطي القانوني. و بالتالي بينما يحتفظ بمبلغ ٣٧,٩٤ مليون دولار كأرباح مستبقاة. و كذلك يوصي مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة تبلغ ٦٠٠ ألف دولار تخصم من المصروفات عند اعتمادها من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي.

تقرير الرئيس التنفيذي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

بالتوازي مع النمو الذي شهدته موجودات المجموعة، فقد توسعت أيضاً مصادر التمويل، حيث ارتفعت ودائع العملاء والودائع الأخرى بنسبة ٢٥٪ لتبلغ ٢,٦١ مليار دولار أمريكي، كما ارتفعت حسابات الاستثمار المطلقة أيضاً بنسبة ٢٢٪ لتبلغ ٨,٢٤ مليار دولار أمريكي. أما فيما يتعلق بالبنود خارج الميزانية، فقد شهدت حسابات الاستثمار المقيدة انخفاضاً بنسبة ١١٪ لتبلغ ٥١٠ مليون دولار أمريكي، فيما ارتفعت الالتزامات العرضية والتعهدات بنسبة ٤٥٪ لتصل إلى ٣,٨ مليار دولار أمريكي.

إن الزيادة التي بلغت ١٢٪ في دخل المجموعة، ونتجت من التمويل المشترك لعمليات المراقبة والاستثمار تستحق الإشادة والتقدير، وبشكل خاص يجب الإشادة بمساهمات وحدات المجموعة في كل من الجزائر، ومصر، والأردن، وتركيا فيما تحقق. ومن ناحية أخرى فقد ظل إجمالي الدخل التشغيلي من المصادر الأخرى دون تغيير يذكر، حيث أن الزيادة في الدخل من استثمارات المجموعة الذاتية، و الخدمات المصرفية، وإيرادات التشغيل الأخرى، قوبلت في الجانب الآخر بتراجع الدخل الناتج من عمليات المراقبة الذاتية، وحصة المجموعة كمضارب من حسابات الاستثمار المقيدة. ومع ذلك فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ٨٪ ليصل إلى ٦٣٤ مليون دولار أمريكي، وهي نتيجة تعتبر جيدة جداً بالنظر إلى البيئة التشغيلية التي تتسم بالصعوبة حالياً.

ومن الناحية الأخرى، فقد ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ١٣٪ لتصل إلى ٣٠٩ مليون دولار، وارتفع صافي الأرباح التشغيلية بنسبة ٣,٥٪ مقارنة بالعام الماضي ليبلغ ٣٢٥ مليون دولار أمريكي. وبعد خصم المخصصات القانونية التي بلغت ١٠٤ مليون دولار أمريكي، مقارنة بـ ٤٨ مليون دولار أمريكي العام الماضي، بلغ صافي الدخل ١٦٧ مليون دولار.

وعلى الرغم من الظروف الاقتصادية غير المواتية السائدة في معظم الدول التي تعمل فيها بنوك المجموعة خلال العام موضوع هذا الاستعراض، إلا أنه ومما يسعد له أن المجموعة مدفوعة بقوتها الذاتية، والسياسات التمويلية المحافظة، وكذلك تدابير إدارة السيولة التي اتبعتها، كان محل تقدير وهو ما ظهر جلياً من إعادة تأكيد وكالة ستاندارد أند بورز للتصنيف الاستثماري للمجموعة عند مستوى BBB- / مستقر/ وتصنيفها الائتماني عند مستوى A-3.

على الرغم من استمرار المجموعة في تطبيق تدابيرها الاحترازية على معظم العام وبصفة خاصة خلال النصف الأول من العام، إلا أنها تمكنت من الاستمرار في تنمية وتطوير أعمالها. واتضح ذلك من خلال التوسع في شبكة الفروع، التي بلغ عددها بنهاية العام ٢٨٩ فرعاً مقارنة بعدد ٢٨٣ فرعاً بنهاية العام ٢٠٠٨، كما أن عدداً كبيراً من البنوك التابعة للمجموعة قام بطرح مجموعة من المنتجات الجديدة التي تقدم لأول مرة لعملاء هذه البنوك، وهو ما أدى إلى زيادة عدد المنتجات التي تقدمها بنوك المجموعة لعملائها. وقد وجدت هذه الجهود الكثير من التقدير والإشادة على مستوى الصناعة، وهو ما توج بحصول مجموعة البركة المصرفية على جائزة "أفضل بنك إسلامي في التوسع على المستوى الدولي" المقدمة من مجلة الأعمال والتمويل الإسلامي للعام ٢٠٠٩م.

لقد اتخذت مجموعة البركة المصرفية خلال السنة قراراً استراتيجياً بزيادة حصتها في ثلاثة من بنوكها وهي: الأردن، حيث تم رفع حصتها من ٨,٧٪ إلى ١٦,٥٪، وتركيا، حيث ارتفعت حصتها من ٥,٦٪ إلى ١٦,٦٪ وجنوب أفريقيا، حيث تمت زيادة حصتها من ٣,٦٪ إلى ١٦,٣٪، كما تمت بنهاية السنة زيادة رأسمال الوحدة التابعة في الجزائر بشكل كبير من ٣٥ مليون دولار إلى ١٣٩ مليون دولار، وفقاً لمتطلبات البنك المركزي الجزائري الموجه لجميع المصارف في الجزائر.



عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي

مقدمة

في سنة بدأت بإنخفاض سقف التوقعات بالنسبة للصناعة المالية، وأنهت ببعض التفاؤل الحذر فيما يتعلق بالمستقبل، ظهر جلياً أن التدابير الوقائية والتحوطية التي اتبعتها مجموعة البركة المصرفية قد أثبتت صحتها. إن قرار المجموعة بتفضيل الاستثمار في تنفيذ سياسات محافظة فيما يتعلق بإدارة السيولة وترشيد استخدام الموارد على حساب التوسع، مع عدم الإخلال بالتزاماتها تجاه عملائها أو تطور محيطها الإقليمي الذي تعمل فيه، حيث لا زال هذان العاملان محورين ثابتين في سياسات المجموعة وفي فلسفة عملها.

خلال عام ٢٠٠٩، استمرت مجموعة البركة المصرفية في تحقيق معدلات نمو معتدلة، حيث زاد إجمالي الأصول بنسبة ٢١٪ ليبلغ ١٣,٢ مليار دولار أمريكي، وقد كانت الزيادة الأكبر من حيث القيمة من نصيب محفظة التمويل بالمراقبة والتي بلغت الزيادة فيها ٨٥٠ مليون دولار أمريكي، تليها الزيادة في النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية والمصارف الأخرى بمبلغ ٨٠٤ مليون دولار أمريكي نتيجة لاتخاذ المجموعة لتدابير تحوطية مناسبة لإدارة السيولة. كذلك ارتفعت الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة خلال السنة بمبلغ ٢٨٥ مليون دولار أمريكي. وعلاوة على الارتفاع الذي شهدته الذمم المدينة لبيع المراقبة، فقد ارتفعت أيضاً محافظ المضاربة والمشاركة مقارنة بالعام ٢٠٠٨ بمبلغ ١٠٢ مليون دولار أمريكي، و ٨١ مليون دولار أمريكي على التوالي، في حين ارتفعت محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك بمبلغ ٣١ مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من الانخفاض الذي شهدته الأوراق المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة، ومحفظتي الاستصناع، و ذمم الإجارة إلا أن الأصول الأخرى مثل الاستثمارات في العقارات والشركات الزميلة والتابعة، ومحفظة السلم، قد شهدت جميعها نمواً مقدراً.

تقرير الرئيس التنفيذي (تتمة)

وفى إطار إستراتيجية الترويج لعلامتها التجارية ، قامت مجموعة البركة المصرفية بتدشين الهوية الموحدة لبنوك البركة خلال عام ٢٠١٩، حيث كانت البداية بإطلاق الهوية الموحدة في البحرين في يونيو ٢٠١٩، تلتها جنوب افريقيا واندونيسيا في نفس الشهر، ومن ثم بنك البركة لبنان في يوليو ٢٠١٩. كما تم إشهار بنك البركة سوريا بالهوية الجديدة بالتوازي مع طرح البنك لأسهمه في إكتتاب عام تم الإعلان عنه في شهر أكتوبر. وشهد شهر نوفمبر تدشين الهوية الموحدة لبنوك البركة في كل من باكستان وتركيا، ومن ثم الجزائر وتونس في شهر ديسمبر، علما بأن بنك المجموعة في تونس كان قد أتم بنجاح عملية تغيير الاسم من بنك التمويل التونسي السعودي إلى بنك البركة - تونس.

كما ذكرنا أعلاه فقد شهد العام ٢٠١٩ تأسيس بنك البركة سوريا وهو أول بنك يتم تأسيسه تحت راية المجموعة منذ انطلاقتها ونجاحها في تجميع ١٠ مصارف مستقلة في كيان واحد، وهو مجموعة البركة المصرفية. وسيبدأ هذا البنك الجديد أعماله في عام ٢٠٢٠م.

إن النجاح الكبير الذى حققه الاكتتاب العام في أسهم البنك في شهر أكتوبر وهو الوسيلة التى تستخدمها المجموعة لدعوة الجمهور للمساهمة في مسيرتها الناجحة، قد أسعد كافة منسوبي المجموعة. إننا نتطلع إلى أن يساهم بنك البركة سوريا بفاعلية في نجاحات المجموعة في السنوات القليلة المقبلة.

استعراض أعمال الوحدات التابعة

وفيما يلي استعراض موجز لنشاطات وأداء كل بنك من البنوك التابعة للمجموعة خلال العام الماضي. جميع المبالغ موضحة بالدولار الأمريكي بما يعادل الميزانيات وحساب الأرباح والخسائر المدققة والمقومة بالعملة المحلية لكل بنك من بنوك المجموعة. وقد تم إعداد هذه الحسابات وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حال لم تتوافر معايير المحاسبة الإسلامية)، كما لم يتم إجراء أي تعديلات عليها (للأغراض توحيد الحسابات) من قبل الشركة الأم.

يدار كل بنك من بنوك المجموعة من قبل مجلس إدارة مستقل، يرجع في المسؤولية النهائية إلى الشركة الأم وهي مجموعة البركة المصرفية ولكن كل مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات لامركزية في اتخاذ القرارات ضمن التوجه الاستراتيجي العام للمجموعة وكذلك القوانين الصادرة من البنك المركزي في كل دولة.



بنسبة ١٨٪ لتبلغ ١١١ مليون دولار، بلغ صافي الدخل التشغيلي ١٦١ مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة ٦٪ مقارنة بالعام الماضي. ومع ذلك وبعد طرح مخصصات الديون والضرائب التي ارتفعت عن العام السابق، بلغ صافي ربح البنك ٧٠ مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة ٢٨٪ عن نتائج عام ٢٠٠٨م.

ونتيجة للسياسات المحافظة التي تم اتباعها على مستوى المجموعة ككل، لم يكن من المقرر أن تشهد بدايات عام ٢٠٠٩ أي توسع كبير في الفروع، ولذلك لم يتم افتتاح إلا فرع واحد خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٩. كما ظلت شبكة الصراف الآلي دون تغيير عند ١٠٤ جهاز للصراف الآلي. ومع ذلك، فقد نجح بنك البركة تركيا في زيادة عدد حسابات التمويل وحسابات الاستثمار و عدد حسابات الودائع لدى البنك، وارتفع عدد بطاقات الصراف الآلي المصدرة من البنك، وأزداد الإقبال على خدمات البنك عبر الإنترنت وكذلك خدمات مركز الاتصال. وفي إطار جهود البنك لتقوية وتعزيز قاعدته التقنية وكذلك تطوير نظم الإجراءات الداخلية، فقد تم تنفيذ عدد من المبادرات في هذا الشأن، حيث تم بنهاية العام تفعيل نظام إدارة قاعدة البيانات الخاص بضمانات التسهيلات التي يحتفظ بها البنك كما تم بنجاح تطبيق عدد من البرامج التقنية الجديدة مثل حزمة معالجة الشيكات وتمويل الأفراد، و نظام تتبع نشاط العملاء ونظام الموافقة على الحدود الائتمانية. وبالتالي يمكن اعتبار هذا العام بالنسبة للبنك ناجحاً بكل المقاييس.

تقديرًا للجهود الكبيرة التي بذلت خلال الأعوام القليلة الماضية من قبل البنك، وكذلك نجاحه في تقديم المزيد من الخدمات عالية المستوى وطرح المنتجات المبتكرة والمناسبة لقاعدة عملائه المتنامية باستمرار، فقد تمكن البنك من الحصول على جائزة "أفضل بنك إسلامي في تركيا" لعام ٢٠٠٩ من مجلة غلوبال فاينانس. ومما يدعو للإعجاب أيضاً نجاح البنك في حصول على تصنيف ائتماني مرتفع من قبل ستاندرد أند بورز عند BB-/B وهو الأمر الذي يحدث للمرة الأولى في تاريخ البنك، علماً بأن هذا التصنيف يعادل التصنيف السيادي لتركيا. كما تم في وقت لاحق رفع درجة التوقعات المستقبلية السلبية لتصبح "مستقرة" متشياً مع تصنيف الدولة، وفي فبراير ٢٠١٠، تم رفع تقييم البلاد إلى BB مع نظرة مستقبلية "إيجابية"، تبع ذلك بشكل فوري رفع التصنيف الائتماني لبنك البركة تركيا مع نظرة مستقبلية إيجابية.

قام البنك بتدشين الهوية الموحدة الجديدة لبنوك البركة في السوق التركي خلال شهر نوفمبر ٢٠٠٩، حيث تم ذلك بعد أن أكمل البنك كافة التحضيرات المرتبطة بالعلامة التجارية الموحدة.



مجسم للمقر الجديد لبنك البركة التركي للمشاركات في إسطنبول - تركيا



بسبب تأثيره الشديد بتباطؤ الاقتصاد العالمي، فقد انكمش الاقتصاد التركي بنسبة تقدر بنحو ٦,٥٪ خلال العام، مقارنة بمعدل نمو يقدر بحوالي ٩,٩٪ خلال عام ٢٠٠٨. ومع حلول النصف الثاني من العام بدأت تظهر بعض الإشارات التي تدل على أن تركيا قد بدأت في تجاوز مرحلة الانكماش، وبدأ اقتصادها في التحول والدخول إلى منطقة الأمان، بل إن بعض الاقتصاديين قد ذهب أبعد من ذلك في تقديم تقديرات لنمو الاقتصاد التركي خلال العامين القادمين بمعدل يصل إلى ٥,٥٪ في السنة. خلال عام ٢٠٠٩ بدأ الطلب على الائتمان في التنامي وسط بيئة اتسمت بتفاؤل كبير بسبب حزمة الحوافز الضريبية التي تم استحداثها في بداية العام، وسياسة خفض المتدرج لسعر الفائدة. وقد انخفض العجز في الحساب الجاري إلى ١,٩٪، علماً بأنه كان قد تم تخفيضه إلى -٥,٦٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام ٢٠٠٨. وقد هبط مستوى التضخم من ١٠,١٪ في العام السابق إلى ٥,٨٪، ومن المتوقع أن يبقى عند مستوى يتراوح ما بين ٥,٥ - ٦,٣٪ خلال العامين القادمين.

نمت أصول بنك البركة التركي للمشاركات مقومة بالدولار الأمريكي بنسبة ٣٧٪، وقد كان للتحسن الذي طرأ على الاقتصاد التركي خاصة في النصف الثاني من العام أثر في ذلك النمو. وبنهاية العام بلغ إجمالي الأصول ٤,٢٨ مليار دولار أمريكي، ٧٨٪ منها تمثل محفظة التمويل والاستثمارات التي بلغت بنهاية العام ٣,٣٥ مليار دولار أمريكي. خلال العام ارتفعت محفظة التمويل بالمراصة بنسبة ٢٩٪ لتصل إلى ٣,٠٤ مليار دولار أمريكي، وهبطت محفظة التمويل بالإجارة المتهمة بالتملك بنسبة ٤٥٪ لتصل إلى ٣٦ مليون دولار أمريكي، إلا أن المنتجات القائمة على صيغة المشاركة التي تم طرحها مؤخراً من قبل البنك قد حققت فوزه كبيرة بنسبة نمو بلغت ١٥٤٪ لتصل إلى ٥٠ مليون دولار أمريكي. كما ارتفعت الاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة بشكل كبير من ٣ مليون دولار أمريكي إلى ٢٢١ مليون دولار أمريكي، الأمر الذي تزامن مع نجاح البنك في زيادة موارده السائلة بنسبة ٣٤٪ لتصل إلى ٨١٨ مليون دولار أمريكي. أما في جانب الخصوم من الميزانية فقد شهدت حسابات العملاء الجارية وأنواع الودائع الأخرى، وكذلك حسابات الاستثمار المطلقة نمواً كبيراً بنسبة ٧٢٪ و ٣٧٪ على التوالي لتصل إلى ٦٥٦ مليون دولار أمريكي، و ٣ مليار دولار على التوالي.

ونتيجة لهذا النمو في المحفظة، فقد ارتفع إجمالي دخل بنك البركة التركي للمشاركات من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ١٥٪ ليصل إلى ٣٣٥ مليون دولار أمريكي. وبعد توزيع حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل، والتي بلغت ٢٣ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٢١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، ارتفعت حصة البنك كمضارب بنسبة ٤٤٪ مقارنة بالعام الماضي لتصل إلى ١٠٥ مليون دولار. وبعد إضافة الدخل من البيوع والاستثمارات الخاصة بالبنك ودخل الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليبلغ ٢٧٢ مليون دولار. وبعد خصم المصاريف التشغيلية التي ارتفعت

مليون دولار الذي تم تحقيقه في عام ٢٠٠٨ وهو عائد كان أقل من الطموحات إلى حد ما. وبإضافة الدخل من استثمارات البنك الذاتية وحصته كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيدة والعائدات من الخدمات المصرفية، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للبنك الإسلامي الأردني ٩٦ مليون دولار، بانخفاض قدره ١٩٪ عن عام ٢٠٠٨. ومع أن مصاريف التشغيل وقدرها ٤٣ مليون دولار كانت أيضا أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن كافيا للتعويض عن التراجع في أرباح البنك وبالتالي أنهى البنك السنة بتحقيق صافي دخل تشغيلي قدره ٥٢ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٧٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وعلى الرغم من تمكن البنك من استعادة جزء من مخصصات خسائر الديون نتيجة لجهود التحصيل الدؤوبة على مدار العام وانخفاض تكلفة الضرائب إلا أن صافي الربح في عام ٢٠٠٩ بلغ ٣٩ مليون دولار، بانخفاض قدره ٢١٪ عن عام ٢٠٠٨م.

خلال عام ٢٠٠٩ قام البنك الإسلامي الأردني بافتتاح مكتب صرف جديد، وبذلك تتكون شبكة فروع البنك من ٦٥ فرعاً ومكاتباً للصرف، بالإضافة إلى ٦٩ جهاز صراف آلي مربوط بشبكة المدفوعات الوطنية الأردنية وشبكة فيزا العالمية. ويعتزم البنك توسيع نطاق نشاطه على مدى السنوات الخمس المقبلة من خلال فتح ١٠ فروع أخرى فضلا عن المزيد من مكاتب الصرف. كما افتتح البنك مركز تقنية المعلومات الجديد في أواخر العام وأتم بنجاح تنفيذ المشروع الجديد للتعافي من الكوارث كما قطع شوطا كبيرا في تنفيذ النظام الجديد لإدارة العمليات المصرفية الرئيسية الذي يتوقع أن يكون جاهزا في الربع الثاني من عام ٢٠١٠م.

تشمل مجموعة منتجات البنك الإسلامي الأردني التمويل الشخصي وتمويل الشركات وتمويل التجارة الدولية إلخ. يقدم البنك معظم صيغ التمويل المقبولة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية بما في ذلك تمويل المرابحة، والمشاركة المتناقصة والمضاربة والإجارة المنتهية بالتملك والبيع بالتقسيط وعقود الاستصناع. إضافة إلى ذلك يقوم البنك بالاستثمار في الصكوك الإسلامية وكذلك في مجال التطوير العقاري لغرض البيع أو التأجير لعملائه. كما جاء حصول البنك على جائزة أفضل بنك إسلامي في الأردن للعام ٢٠٠٩ من قبل مجلة "جلوبال فاينانس" اعترافا بتجارب البنك في تقديم منتجات وخدمات عالية الجودة لعملائه.

وفيما يتعلق بالمستقبل، يعتزم البنك الإسلامي الأردني المحافظة على وتيرة نموه في مجالات عمله التقليدية مع التركيز بصفة خاصة على العمولات ورسوم الخدمة حيث أنها ستضيف المزيد إلى مجموعة خدماته خارج الميزانية، وفي الوقت نفسه يقوم بتوسعة محفظه استثماراته ومحفظة الإجارة المنتهية بالتملك.



على الرغم من التباطؤ العالمي فقد تمكن الأردن من تحقيق نمو اقتصادي - وإن كان بسيطا- يقدر بحوالي ٣,١٪. وقد أدى انخفاض تدفق رؤوس الأموال إلى الأردن وهبوطها إلى مستويات أقل عما كان عليه الوضع خلال العامين الماضيين، إلى انخفاض القيمة السوقية في سوق الأوراق المالية وسوق العقارات، هذا وإن لم يكن هذا العامل هو السبب الوحيد لهذا الانخفاض. وعلاوة على تأثيره على أسعار العقارات، فقد أثر التباطؤ الاقتصادي أيضا على أسعار السلع الأساسية، مما ساعد على جعل الواردات أرخص ودفع بمعدل تضخم أسعار المستهلكين إلى الأسفل ليبلغ -٧,٧٪ (بالسالب) مقارنة بمستواه المرتفع في ٢٠٠٨ والذي بلغ ١٣,٩٪. لقد ساعد رخص الواردات، وخاصة النفط، أيضا على تحسين العجز في الحساب الجاري بعض الشيء، حيث أنهى السنة بما يقدر بنحو -١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة -١١,٣٪ في عام ٢٠٠٨م.

في هذه البيئة الاقتصادية الضعيفة كان من الطبيعي أن يكون هناك بعض التردد لدى البنوك الأردنية فيما يتعلق بمنح تسهيلات ائتمانية جديدة، ونتيجة لانخفاض محافظ التمويل وزيادة حجم الديون المتعثرة فقد كان من الطبيعي أن تتأثر أعمال البنوك وتنخفض أرباحها خلال العام. إلا أن ذلك لم يمنع بعض البنوك مدفوعة بتأثيرات المنافسة الضاغطة من التخلي عن الحذر المفرط والسعي لزيادة حصتها في السوق، وكان ذلك أكثر وضوحا في سوق العمل المصرفي الإسلامي، حيث ازدادت المنافسة بين المصرفين الإسلاميين الوحيدين في الأردن بدخول منافس رئيسي جديد في السوق في نهاية السنة.

على الرغم من هذه التأثيرات فقد تمكن البنك الإسلامي الأردني من زيادة حجم أصوله بنسبة ١٨٪ لتبلغ ٣,٠٨ مليار دولار، وارتفع إجمالي التمويل والاستثمارات بنسبة ١٣٪ ليبلغ ١,٧٧ مليار دولار، وكذلك الأصول السائلة بنسبة ٢٤٪ لتبلغ ١,٣٩ مليار دولار. وتعزى الأسباب الرئيسية لنمو محفظة التمويل لارتفاع محفظة التمويل بالمرابحة بنسبة ١٣٪ لتبلغ ١,٢٩ مليار دولار، ومحفظة الإجارة المنتهية بالتملك بنسبة ٢٢٪ لتبلغ ١٩٠ مليون دولار. لقد تم تمويل هذه العمليات من الحسابات الجارية وودائع العملاء - التي ارتفعت بنسبة ٧٪ من حيث القيمة، وارتفع عدد العملاء ليصل إلى ٨٣٩ ألفا وارتفعت حسابات للاستثمار المطلقة بنسبة ٢٤٪ لتصل إلى مستوى قياسي بلغ ١,٨٩ مليار دولار.

ومع ذلك انخفض إجمالي دخل البنك من عقود التمويل المشترك والاستثمارات، ولو أن ذلك كان بنسبة قليلة بلغت ٢٪ فقط ليبلغ ١٤١ مليون دولار. وبعد طرح حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، والتي بلغت ٧٢ مليون دولار - وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ في العائد للمستثمرين - بلغ دخل البنك من هذا المصدر بما في ذلك حصته كمضارب، ٦٩ مليون دولار، مقارنة بمبلغ ٨١

دولار - وهو ما يزيد بنسبة ٣٨ % عن المصاريف التي تم تحملها في عام ٢٠٠٨ وذلك بسبب نفقات ذات صلة بالبنى التحتية وزيادة تكاليف الموظفين - انخفضت الأرباح التشغيلية بنسبة ٥٦ % لتبلغ ٣٦ مليون دولار. وبعد احتساب المخصصات والضرائب بلغ صافي الربح ١٤ مليون دولار مقارنة بصافي الربح المحقق في عام ٢٠٠٨ وقدره ٤ مليون دولار.

في خلال عام ٢٠٠٩ قام البنك بإضافة فرع جديد إلى شبكة فروع، حيث تم ذلك خلال الربع الأخير من العام، رافعا بذلك عدد فروع العاملة إلى ١٩ فرعاً ومكتب صرف. كذلك توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي ليبلغ مجموع عددها ١٤ جهازاً. إضافة إلى ذلك قام البنك بطرح عدد من منتجات التمويل والاستثمار الجديدة بما في ذلك التمويل الاستهلاكي المصمم للمساعدة في تأثيث المنازل والرعاية الصحية، وحقق ارتفاعاً في حجم معاملات المضاربة المقيدة المبرمة مع عملائه الرئيسيين، كما زاد من استثماراته والعمليات المشتركة بالتعاون مع بنوك أخرى. وعلى جانب المطلوبات، طرح البنك اثنين من المنتجات الجديدة وهما شهادات الادخار السبوعية بالجنبة المصري (٧ سنوات) وشهادات الادخار الخماسية (٥ سنوات) بالدولار الأمريكي، وكان هناك إقبال كبير من الجمهور على هذين المنتجين.

لا يزال بنك البركة مصر يسير حسب المخطط في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الخمسية للتوسع حيث يسعى بشكل مستمر إلى زيادة مساهمته في نتائج المجموعة مع التركيز على جانب الدخل وزيادة الأصول. وبموجب الخطة الخمسية المستقبلية فسوف يقوم البنك بزيادة شبكة فروع لتصل إلى ٣٥ فرعاً على مدى السنوات الخمس القادمة، بالإضافة إلى المنافذ الأخرى مثل مكاتب العملة وأجهزة الصراف الآلي. وفي الوقت نفسه يعتزم البنك الاستثمار في توسعة مجموعته من منتجات التمويل الإسلامي للأفراد والأعمال التجارية مثل الإجارة للتمويل التجاري وتمويل حقوق الامتياز بالإضافة إلى منتجات الادخار والاستثمار الجديدة. علاوة على ذلك سيتم الاستفادة من التقنية الحديثة في طرح منتجات وخدمات مصرفية عن طريق الهاتف والإنترنت، حيث يعمل البنك حالياً على تحديث برامجه التقنية من خلال إدخال نظام جديد للعمليات المصرفية الرئيسية، يجري العمل حالياً على تنفيذه.

وفي إطار مشروع الهوية الموحدة لبنوك البركة فقد قام البنك مؤخراً بالحصول على ترخيص من السلطات المختصة في جمهورية مصر العربية لتغيير اسم البنك أسوة ببقية بنوك المجموعة، وسيتم تدشين الهوية الموحدة في السوق المصري خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠، علماً بأن البنك سيصبح اسمه بنك البركة - مصر اعتباراً من ١ أبريل ٢٠١٠م.



حقق الاقتصاد المصري نمواً بنسبة ٤,٧ % في السنة المالية حتى يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بنمو قدره ٧,٢ % في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، أما الحساب الجاري، الذي انخفض إلى مجرد فائض بسيط في ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تحول إلى عجز بنسبة ٢,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي ويتوقع أن ينمو هذا العجز خلال ٢٠٠٩/٢٠١٠. أما معدل التضخم فتشير التقديرات إلى ارتفاعه لـ ١٦,٢ % مقارنة بـ ١١,٧ % في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. ومع ذلك، فإن انخفاض تأثير الكساد العالمي على مدى الأشهر الأخيرة قد أدى إلى تحسن تدريجي في مستويات الثقة، وهذا مع الحوافز التي تضاف إلى التدابير المالية والنقدية التي اتخذتها السلطات المصرية، يشير بتوقعات مستقبلية معتدلة لعام ٢٠١٠ واحتمال جيد لتعزيز النمو على المدى المتوسط.

استحدث البنك المركزي عدداً من التدابير لمواجهة تأثيرات الركود العالمي، مدفوعاً بـ نجاحه في الحد التدريجي من معدل التضخم على مدى السنوات الأخيرة، ومن هذه التدابير الإجراء الذي اتخذته لجنة السياسات النقدية للحد من معدلات الفائدة على الودائع والإقراض لليلة واحدة. وفي الوقت نفسه أدى التباطؤ في الاقتصاد إلى انخفاض في الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي في الطلب على الائتمان، مما ساهم في خفض النشاط في القطاع المصرفي، لدرجة أن معدل النمو في القروض المصرفية خلال السنة المالية قد انخفض من ١٣,٣ % في يونيو ٢٠٠٨ إلى ٧,٠ % في يونيو ٢٠٠٩. وبالمثل، انخفض معدل نمو وودائع البنوك من ١٤,٨ % إلى ٨,٥ %. كذلك ارتفعت نسبة تعثر القروض رغم أن هذه الظاهرة قد أثرت بشكل أكبر على بعض البنوك الأجنبية التي دخلت السوق مؤخراً.

على الرغم من الضغوط على الاقتصاد، حقق بنك البركة مصر توسعاً طيباً وأنهى العام بإجمالي أصول تبلغ ٢,١٣ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠ % عن العام الماضي، وقد انعكس هذا النمو في زيادة عمليات التمويل والاستثمارات للبنك التي ارتفعت على المستوى الكلي بنسبة ١٠ %، ويعود ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع محفظة المضاربات بنسبة ٢٤ %، لتبلغ ٧٢٠ مليون دولار، بينما ارتفعت بيوع المراهبة بنسبة معقولة قدرها ٤ %، لتبلغ ٨١٨ مليون دولار، وقد تم تمويل هذا من خلال حسابات الاستثمار المطلقة التي ارتفعت بنسبة ١٥ % وبلغ مجموعها في نهاية العام ١,٧ مليار دولار.

خلال العام ارتفع إجمالي الدخل الناتج من التمويلات المشتركة والاستثمارات بنسبة ٨ %. كما ارتفع إجمالي العائد لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بنسبة ٢ % لـ ٩٩ مليون دولار، ما أدى إلى زيادة صافي العائد المدفوع لهم إلى ٢ مليون دولار بعد خصم حصة البنك كمضارب. ونتج عن الدخل من هذا المصدر، مضافاً إليه الدخل من الخدمات المصرفية وغيرها من إيرادات التشغيل، إجمالي دخل تشغيلي بلغ ٦٥ مليون دولار، أي بزيادة كبيرة قدرها ٤٧ % مقارنة بالعام السابق. وبعد خصم المصاريف التشغيلية بمبلغ ٢٩ مليون



وفي الوقت ذاته سمح لسياسة سعر الفائدة - والذي يؤثر بشكل مباشر على سعر الإقراض بين البنوك - بالتراجع بشكل طفيف. ومع ذلك وحيث ارتفعت القروض المتعثرة في القطاع المصرفي بنسبة ٣١ % لتصل إلى ٤,٩٤ مليار دولار بحلول نهاية العام، واجهت البنوك مهمة صعبة في الحفاظ على ميزانيات مستقرة وتأمين هوامش ربحية كافية، على الرغم من أن برنامج الاقتراض الحكومي الضخم قدم ملاذاً آمناً ومريحاً مما أدى إلى حدوث تغيير في أنماط الإقراض من قبل البنوك بعيداً عن القطاع الخاص.

في سنة اتسمت بالتحدي بالنسبة لبنك البركة البحرين، اعتمد البنك موقفاً حذراً تجاه الدخول في التزامات جديدة مع التركيز على الحفاظ على مستوى صحي من السيولة. ونسبة لهذه التحديات فقد انخفض إجمالي الأصول بنسبة ٧ % ليبلغ ٩٣ مليون دولار ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض بنسبة ١١ % في محافظ التمويل والاستثمار لتبلغ ٦٦٨ مليون دولار. وكان البنك قد قام خلال العام بزيادة استثماراته في الأدوات المالية الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية وفي المقابل قام بخفض تمويله لقطاعات الصناعة والبناء والتجارة، ونتيجة لذلك، انخفضت الأصول السائلة للبنك بنسبة ٨ % لتبلغ ٢١ مليون دولار. من ناحية أخرى ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ٧ %، على الرغم من أن مجموع حسابات الاستثمار المطلقة انخفض بنسبة ١٠ %. كذلك انخفض الدخل المتأتي من عقود التمويل المشترك والاستثمارات بنسبة ٧ % ليبلغ ٥١ مليون دولار، بلغت حصة البنك منها، بما في ذلك حصته كمضارب، ١٥ مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة ١٧ % عن ما تم تحقيقه من دخل من هذا المصدر في ٢٠٠٨م. وبإضافة الدخل من المبيعات والاستثمارات الخاصة وإيرادات الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى، انخفض إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة ١٥ % ليبلغ ٢٤ مليون دولار. ومن ناحية أخرى ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ١٠ % لتبلغ ٢٥ مليون دولار، ما أسفر عن صافي خسارة تشغيلية قدرها ٩٠٠ مليون دولار والتي، بعد تجنب مخصصات أكبر من المعتاد في سنة اتسمت بارتفاع حجم التمويلات والاستثمارات المتعثرة، وعلى الرغم من استرداد بعض الضرائب في باكستان، أدت إلى صافي خسارة قدرها ٢٦ مليون دولار.

طرح بنك البركة البحرين عدة منتجات مصرفية جديدة منها منتج تقسيط في سوق مصرفية الأفراد في البحرين، وبموجبها يقدم البنك لعملائه المساعدة في تمويل شراء العقارات السكنية والسيارات وغيرها من السلع. ونظراً للظروف الاقتصادية السائدة في البحرين في عام ٢٠٠٩، قام البنك بتأجيل تنفيذ خططه في التوسع في شبكة الفروع ومكاتب الصرف، والتي ظلت عند العدد ٣٣ بما في ذلك فروعه في باكستان التي يبلغ عددها ٢٩ فرعاً، ولكنه رفع شبكة الصراف الآلي إلى ١١ جهازاً بتركيب ٤ أجهزة جديدة. وفي الوقت نفسه، قام البنك وبجاح تام بتطبيق النظام الجديد للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية في جميع فروع التجارة في البحرين، وكذلك تنفيذ أنظمة جديدة لتصنيف المخاطر المالية والتصنيف الائتماني للعملاء كما استحدث نظاماً يتم بموجبه تقييم موقف السيولة وقياس المخاطر المرتبطة بها حيث يتم ذلك بشكل أسبوعي، مستخدماً في ذلك أحدث البرامج والحلول المصرفية في مجال تقنية المعلومات.



تأسس بنك البركة الإسلامي في عام ١٩٨٤، وهو يعمل بموجب ترخيص لتقديم مصرفية التجزئة صادر من مصرف البحرين المركزي، ويعتبر البنك من رواد العمل المصرفي الإسلامي في كل من البحرين وباكستان الذي بدأ عملياته فيها في العام ١٩٩١ كبنك أجنبي بموجب ترخيص مصرفي تجاري صادر من بنك باكستان المركزي. في عام ٢٠٠٩ حصل بنك البركة البحرين على موافقة بنك باكستان المركزي لتحويل فروع البنك في باكستان لتكون بنكاً مستقلاً ضمن مجموعة البركة المصرفية، حيث تقوم المجموعة حالياً بدراسة عدة خيارات لتحديد أفضل السبل التي ينبغي اتخاذها في إطار إستراتيجيتها الشاملة التي تهدف لتعزيز مكانتها في الأسواق التي تعمل فيها والانطلاق نحو المستقبل على أسس راسخة.

في سنة تعتبر صعبة لدول الخليج في أعقاب التباطؤ الاقتصادي والركود العالميين في الدول الصناعية، إلا أن الاقتصاد البحريني تمكن من المحافظة على أدائه الجيد، بل وحقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣,٠ % مقارنة مع ٦,١ % في عام ٢٠٠٨، كما انخفض معدل التضخم إلى ٣,٠ % في نهاية عام ٢٠٠٩ من مستوى ٣,٥ % في العام الماضي وحافظ ميزان الحساب الجاري على وضعه الإيجابي وإن كان قد انخفض من ١٠,٦ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٧ % في عام ٢٠٠٩م. لا تزال الحكومة مصممة على تقليل اعتماد الاقتصاد المحلي على النفط والغاز، وخفض نسبة البطالة بين الشباب عن طريق تحفيز نمو القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتحسين قاعدة المهارات المحلية.

استمرت المسائل الأمنية وأزمة الطاقة وتبعات التباطؤ الاقتصادي العالمي في التأثير على اقتصاد باكستان طوال عام ٢٠٠٩ ولا تزال تشكل تحدياً إلى اليوم. لقد أثر الركود العالمي بشدة على القطاع الصناعي في باكستان - والذي لم يحقق أي قدر من النمو - وكان هناك تأثير على قطاع الصادرات الذي انخفض بشكل ملحوظ. ومع ذلك، تمكن الاقتصاد الباكستاني من تحقيق نمو بنسبة ٢,٠ % خلال عام ٢٠٠٩، وهو ما يعادل النمو المحقق في عام ٢٠٠٨. كذلك تحسن العجز في الحساب الجاري الذي كان قد بلغ -٨,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٥ مليار دولار أو -٥,١ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ حيث تراجعت قيمة الواردات تماشياً مع انخفاض أسعار النفط والسلع. كما تحسن معدل التضخم أيضاً حيث انخفض إلى ١٣,١ % بالمقارنة مع ٢١,٥ % في عام ٢٠٠٨. لقد واصلت الصناعة المصرفية إظهار المرونة في مواجهة هذه التحديات بدعم من البنك المركزي الذي يتمتع بخبرات ممتازة ولديه نظم رقابية وإشرافية تتسم بالرشد والشمول وتعتمد أعلى معايير إدارة المخاطر وحوكمة الشركات. لقد قام بنك باكستان المركزي بالتخفيف التدريجي للحد الأدنى لمتطلبات رأس المال للمصارف،



ونظرا للبيئة السائدة في باكستان، قرر بنك البركة البحرين تأجيل خططه لافتتاح فروع جديدة هناك أيضا، وبذلك ظل عدد الفروع دون تغيير بعدد ٢٩ فرعاً. ومع ذلك، يعتزم البنك العودة بشكل كامل إلى النمو في عام ٢٠١٠ وفتح ٢٠ فرعاً جديداً في جميع أنحاء البلاد كجزء من خطة البنك الخمسية المستقبلية والتي تتضمن زيادة شبكة الفروع إلى أكثر من ١٢٠ فرعاً بحلول عام ٢٠١٤م. كما سيتم أيضاً طرح عدد من المنتجات الجديدة من بينها السلم والحسابات الجارية ذات العائد ومنتج المساومة. لقد بدأ البنك بالفعل تنفيذ المرحلة الأولى من النظام الإسلامي الجديد إيكويشن والذي يتوقع أن يتم استكمال تنفيذه في أوائل عام ٢٠١٠م. إن العمل على تنفيذ هذا النظام يسير وفق الخطة الموضوعة مع إدخال تحسينات على مشروع البنية التحتية للشبكة تهدف إلى توفير قدر أكبر من عرض النطاق الترددي وقابلية ربط أكثر اعتمادية. وأخيراً، من المتوقع أن يتم الانتهاء قريباً من تنفيذ متطلبات بازل ٢.

لقد كانت ظروف السوق خلال الاثني عشر شهراً الماضية من أصعب الفترات في السنوات الأخيرة، ومع ذلك فإن بنك البركة البحرين ينظر إلى فرص النمو في المستقبل بكثير من التفاؤل، معتمداً في ذلك على موقعه في السوق وعلى قدرته على توظيف سمعة واسم مجموعة البركة المصرفية لتحقيق أهدافه. وسوف يستمر البنك في الاستثمار لتحقيق النمو المربح والممتانة المالية، مع التركيز بشكل متزايد على منتجات وخدمات التجزئة المصرفية. كما سيواصل البنك أيضاً التركيز على بناء ثقافة قوية لإدارة المخاطر وبناء مؤسسة مالية قوية تتمتع بسيولة جيدة. يخطط البنك أيضاً لدخول أسواق التمويل العقاري في دول مجلس التعاون الخليجي وطرح عدد من الصناديق الجديدة في البحرين لعملاء الاستثمار، بالإضافة إلى عدد من منتجات الودائع.

لقد كان بنك البركة الإسلامي هو أول بنك من البنوك التابعة للمجموعة التي تقوم بتدشين الهوية الموحدة، حيث تم ذلك في يونيو من عام ٢٠٠٩، علماً بأن بنك البركة - باكستان كان قد قام بتدشين الهوية الموحدة في السوق الباكستاني في نوفمبر من نفس العام.



والاستثمارات إلى زيادة قدرها ٥٢٪ في الدخل من حسابات التمويل المشترك والاستثمارات ليبلغ ٦٤ مليون دولار. وبعد خصم حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل ارتفعت حصة البنك كمضارب بنسبة ١٢٪ عن السنة السابقة لتبلغ ما يقارب ١٦ مليون دولار، وارتفع إجمالي الإيرادات من هذا المصدر بنسبة ٥٧٪ ليبلغ ٤٨ مليون دولار. وبعد إضافة الدخل من الخدمات المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للبنك بنسبة ٨٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليبلغ ٩٠ مليون دولار. وبعد خصم المصاريف التشغيلية التي ارتفعت بنسبة ٢٥٪ لتبلغ ٢٩ مليون دولار نتيجة لارتفاع تكلفة الموظفين ومصاريف الاستهلاك، بلغ صافي الربح التشغيلي ٦١ مليون دولار وهو ما يزيد قليلا عن الربح المحقق في ٢٠٠٨ وقدره ٦٠ مليون دولار. وبعد خصم الضرائب والمخصصات التي ارتفعت قليلا، بلغ صافي الربح ٤٠ مليون دولار، وهو ما يزيد قليلا عن الربح المحقق في ٢٠٠٨ وقدره ٣٩ مليون دولار.

وفقا لتوجيهات البنك المركزي الجزائري، قام البنك بزيادة رأسماله الصادر في نهاية العام ليبلغ ١٠ مليار دينار جزائري (١٣٩ مليون دولار)، وهو ما يمثل زيادة تقارب أربعة أضعاف في حقوق المساهمين.

قرر البنك خلال العام تأجيل خطته الخاصة بالتوسع الجغرافي وزيادة شبكة الصراف اللاتي بشكل مؤقت. إلا أنه قام بالتوسع في طرح المنتجات الجديدة حيث تشمل قائمة المنتجات المصرفية الجديدة التي طرحها البنك، التأمين التكافلي وحساب توفير العمرة وحساب توفير الشباب. وفي مجال تقنية المعلومات، أتم البنك بنجاح تنفيذ النظام الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية وهو الآن في طور استكمال الاستعدادات لإصدار بطاقات الائتمان وهو منتج جديد سيتم طرحه في ٢٠١٠م.

كذلك توجد خطط أخرى لعام ٢٠١٠ تشمل طرح حسابات ادخار عقارية وتسهيلات تمويل العمرة (يخضع لموافقة الجهات الرقابية) بالإضافة إلى تسهيلات المشاركة لقطاع الشركات. يعزز البنك أيضا وضع برنامج للتمويل الأصغر كما سيقوم بافتتاح ٧ فروع أخرى في إطار خطته على المدى المتوسط لرفع عدد فروعها بشكل كبير من ٢٠ فرعاً كما هو الآن إلى شبكة تشمل ٥٠ فرعاً على مدى السنوات الخمس القادمة. تتوخى الخطة متوسطة الأجل أيضا تقديم خدمات مصرفية إلكترونية، وهو ما سيقوم البنك بالإعداد له بهمة ونشاط على مدى السنتين / السنوات الثلاث القادمة. يتوقع أن يكتمل بناء مبنى المركز الرئيسي الجديد، بحلول عام ٢٠١٢م.

لقد كان بنك البركة الجزائر فخورا بحصوله على جائزة "أفضل بنك إسلامي في الجزائر" من مجلة غلوبال فاينانس على أنه اعتراف بجهوده الرامية إلى تقديم حلول خدمات ومنتجات سريعة وذات كفاءة عالية لقاعدة عملائه المتنامية. كما قام بتدشين الهوية الموحدة لبنوك البركة في السوق الجزائري في ديسمبر ٢٠٠٩م.



بالنسبة للاقتصاد الجزائري، تميزت هذه السنة بانخفاض النمو في القطاعات الهيدروكربونية وغير الهيدروكربونية، ويرجع ذلك إلى الضيق الاقتصادي عموما وإلى تخفيضات إنتاج أوبك ومشاكل تتعلق بفائض إنتاج الغاز، بيد أن الاقتصاد تمكن من تحقيق نمو بنسبة ٢,١٪ ولو أن ذلك كان أقل من معدل النمو المسجل في كل من السنتين السابقتين وقدره ٣,٠٪. ومع ذلك انخفض الفائض في الحساب الجاري إلى ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٢٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، غير أن احتياطي النقد الأجنبي حقق نموا بسيطا حيث إنه يقدر الآن بمبلغ ١٤٩ مليار، وهو ما يمثل أكثر من ٤٠ ضعفا من حجم الدين الخارجي الذي بلغ ٣,٤ مليار دولار فقط. أما معدل التضخم فقد ارتفع بشكل طفيف من ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ٤,٦٪ في ٢٠٠٩ ولكن من المتوقع أن ينخفض أكثر على مدى السنوات الخمس المقبلة، حتى مع توقع استئناف النمو.

للحفاظ على زخم برنامجها للإصلاح الاقتصادي، قامت الحكومة باتخاذ عدد من التدابير كمقدمة لخطة الإنعاش الاقتصادي الخمسية بمبلغ ٨٠,٧ مليار دولار التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار الداخلي. ففي قطاع الصناعات خصصت الخطة ١,٥ مليار دينار جزائري (٢١ مليون دولار أمريكي) من الحوافز لتحليل المنتجات المحلية محل الواردات وقامت بحظر استيراد المعدات أو قطع الغيار المستعملة، كما سوف تستمر الإعانات للقطاع الزراعي لتشجيعه على تحقيق أهداف الإنتاج الجديدة، لا سيما في ما يتعلق بإنتاج القمح. وسيتم بناء مليون بيت سكني. تشمل الخطوات التي تخص القطاع المصرفي، وقد تم تنفيذ بعض منها بالفعل، توجيهها بأن تقوم جميع البنوك الجزائرية بزيادة رأس المال إلى حد أدنى قدره ١٠ مليار دينار جزائري (١٣٩ مليون دولار أمريكي) ولن يتم إصدار أية تراخيص لبنوك جديدة ما لم يتم الوفاء بهذا الشرط، كما تشترط التوجيهات الحصول على موافقة مسبقة من البنك المركزي قبل طرح أية منتجات مصرفية جديدة وحظر جميع القروض الاستهلاكية فيما عدا القروض العقارية.

على الرغم من الظروف الاقتصادية السائدة، كان عام ٢٠٠٩ عاما للتوسع بالنسبة لبنك البركة الجزائري، فقد ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٣٥٪ ليبلغ ١,٣٧ مليار دولار تم تمويلها بشكل أساسي بزيادة قدرها ٥٦٪ في الحسابات الجارية والحسابات الأخرى للعملاء التي ارتفعت إلى ٥٥٦ مليون دولار، وبزيادة قدرها ١٩٪ في حسابات الاستثمار المطلقة التي ارتفعت إلى ٥٠٥ مليون دولار. هذا وقد تم وضع معظم الزيادة في حسابات وودائع العملاء في أصول سائلة، بما في ذلك أرصدة لدى البنك المركزي والتي ارتفعت بنسبة ١٥٧٪ لتبلغ ٤٦٩ مليون دولار. ولكن كان هناك نمو أيضا في محافظ التمويل والاستثمار للبنك وبخاصة محفظة تمويل المراهبة التي أنهت السنة بزيادة قدرها ١٢٪ لتبلغ ٦١٥ مليون دولار، ومحفظة التجارة المنتهية بالتمليك التي ارتفعت بنسبة ٥٤٪ لتبلغ ٦٤ مليون دولار وقد شملت هذه الزيادات في التمويل معظم القطاعات الصناعية. هذا وقد أدى التوسع في التمويل

التي ارتفعت بنسبة ٤٪ لتبلغ ١٨٥ مليون دولار وحسابات الاستثمار المطلقة التي ارتفعت بنسبة ٦٠٪ لتبلغ ٦٢ مليون دولار. وعلى الرغم من أن إجمالي الدخل المشترك من بيع المراقبة وعقود التمويل المشترك والاستثمار قد انخفض قليلا عن ما كان عليه في ٢٠٠٨ حيث بلغ ٢٣ مليون دولار، إلا أن البنك بعد خصم حصته كمضارب كان قادرا على مكافأة المستثمرين بزيادة العائد الذي بلغ ٤,٤ مليون دولار، مقارنة مع ١,٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م. أما نصيب البنك من هذا الدخل، فقد انخفض بعد إضافة عائدات الخدمات المصرفية والإيرادات الأخرى بنسبة ١١٪ ليبلغ ٢٨ مليون دولار. بعد خصم مصاريف التشغيل وقدرها ١٩ مليون دولار، بلغت صافي الأرباح التشغيلية ٩ مليون دولار، وهو ما يقل بنسبة ٣٤٪ من تلك المحققة في عام ٢٠٠٨م. وبعد تجنيب مخصصات الديون والضرائب بلغ صافي الربح أكثر قليلا من ٦,٤ مليون دولار بالمقارنة مع ما يقارب ٩ مليون دولار عام ٢٠٠٨م.

قام بنك البركة السوداني في عام ٢٠٠٩م بزيادة عدد أجهزة شبكة الصراف الآلي، وتشمل خطته للتوسع افتتاح ١١ فرعاً جديداً خلال السنوات الخمس القادمة ليكون مجموعها ٣٦ فرعاً ومكتب صرف بحلول عام ٢٠١٤. كما قام خلال العام بطرح خدمة المصرفية الخاصة الجديدة في بعض الفروع المختارة، وتم طرح عدد من المنتجات الجديدة منها التأمين التكافلي. وبعد الانتهاء من تنفيذ نظام العمليات المصرفية الرئيسية الجديد في عام ٢٠١٠، يخطط البنك لطرح عدد من المنتجات الجديدة المرتبطة بأنظمتها الجديدة المتطورة، بدءاً من الخدمات المصرفية الهاتفية والرسائل النصية القصيرة.

ويخطط البنك للقيام بتدشين الهوية الموحدة لبنوك البركة في السوق السوداني خلال الربع الأول من عام ٢٠١٠م.



نظراً للاعتماد السودان الكبير على تصدير البترول كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية، لم يكن عام ٢٠٠٩ عاماً جيداً بشكل خاص بالنسبة للاقتصاد السوداني. وحيث إن النفط يمثل ٩٠٪ من عائدات صادرات البلاد، تأثرت الموازنة العامة للدولة سلباً من تراجع أسعار النفط العالمية رغم أن إنتاج النفط الخام ارتفع فعلياً من ٤٦١,٥ مليون برميل في عام ٢٠٠٨ إلى ٤٧٠,١ مليون برميل. ولذلك تم بذل جهود كبيرة من أجل التعويض جزئياً عن انخفاض سعر النفط عن طريق تنشيط القطاع الزراعي وتشجيع القطاع غير النفطي عموماً. لقد تم تخفيض النمو المستهدف في الناتج المحلي الإجمالي وقدره ١٠٪ إلى ٦٪، وهو ما يقل قليلاً عن نمو ٦,٨٪ الذي يقدر أنه تم تحقيقه في عام ٢٠٠٨، وتشير التقديرات الحالية إلى تحقيق معدل نمو يبلغ ٤,٠٪. ومع ذلك فإن التطورات التي شهدتها الوضع الاقتصادي في السودان خلال السنوات الأخيرة تبقى محل تقدير حيث ارتفع متوسط دخل الفرد من حوالي ٧٧٦ دولار في ٢٠٠٥ ليبلغ الآن حوالي ١,٣٨٨ دولار، أما العجز في الحساب الجاري، والذي كان قد تحسن في عام ٢٠٠٨ إلى نحو -٩,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان -١٢,٥٪ في عام ٢٠٠٧، فقد عاد للارتفاع مجدداً في عام ٢٠٠٩ إلى ما يقدر بنحو -١١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن التضخم تراجع إلى ١٠,٠٪ مقابل ١٤,٩٪ في العام السابق، وإن كانت التوقعات تشير إلى تراجع التضخم ليبلغ ٨٪ في العام ٢٠١٠، ٦,٥٪ في العام ٢٠١١م.

الجدير بالذكر أن الاقتصاد السوداني قد حقق تطوراً كبيراً خاصة بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، خاصة في الجوانب المتعلقة بإدارة الشأن الاقتصادي والتعاون مع صندوق النقد الدولي. وقد ارتفع الاحتياطي المؤكد من النفط إلى ٦,٣ مليار برميل، وارتفع الاحتياطي المؤكد من موارد الغاز الطبيعي إلى ٨٥ مليار متر مكعب، كما استفاد السودان أيضاً من التطور الذي حدث في بعض القطاعات الاقتصادية غير البترولية، وغير الزراعية، كما حدث تطور كبير في مجال اتساع رقعة النظام التعليمي.

فيما يتعلق ببنك البركة السوداني، فإن انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي كان يعني أنه على الرغم من تحقيق البنك لأكثر مما هو مخطط له من نمو بالعملة المحلية إلا أن النمو في الميزانية المقيمة بالدولار الأمريكي كان أقل بكثير. ولذلك لم تنمو مجموع الأصول بالدولار الأمريكي إلا بنسبة ٦٪ (٩٪ بالعملة المحلية) من ٣,٢ مليون دولار إلى ٣,٢ مليون دولار، حيث ارتفع مجموع عمليات التمويل والاستثمار بنسبة ١٣٪ فقط (١٦٪ بالعملة المحلية) لتبلغ ٢٢٦ مليون دولار، ومن هذا المجموع كان النصيب الأكبر للاستثمارات المحتفظ بها لغير أغراض المتاجرة حيث بلغت ١٢٣ مليون دولار، بزيادة ٢٧٪ عن العام السابق. ومع ذلك فإنه المصدر الرئيسي للدخل للبنك، وهو محفظة تمويل المراقبة، قد حقق نمواً بنسبة ٤٪، إنجاز لا يستهان به في هذا العام الصعب. لقد تم تمويل الأصول وبشكل أساسي من ودائع العملاء



على الرغم من المنافسة القوية محليا كان هذا العام عاما آخر من النمو لبنك البركة تونس، حيث ارتفع إجمالي الأصول بنسبة ٥٠٪ لتصل إلى ٤٩٥ مليون دولار، وتعزى هذه الزيادة في معظمها إلى محافظ التمويل والاستثمار التي بلغت في مجموعها ٤٦٤ مليون دولار، وبذلك تكون قد نمت بنسبة ٥٦٪. كذلك نمت بيع المراجعة بنسبة ٢٥٪ لتنتهي العام بمبلغ ٣٢٣ مليون دولار. ومع ذلك، كان التوسع الأكثر إثارة للإعجاب هو الذي شهدته محفظة تمويل المضاربة التي نمت ثلاثة أضعاف من ٣١ مليون دولار إلى ١٣٤ مليون دولار. لقد تم تمويل الزيادة في الأصول بشكل أساسي بواسطة ٤٠١ مليون دولار من ودائع العملاء وحسابات الاستثمار المطلقة التي زادت خلال العام بنسبة ٦٣٪. ومع ذلك، لم تترجم الزيادة في عمليات المراجعة إلى زيادة في الدخل المشترك من بيع المراجعة والتمويل المشترك وعقود الاستثمار التي بلغت ١٦ مليون دولار، وهو نفس مستوى عام ٢٠٠٨، كما بلغ صافي العائد للبنك من هذا المصدر ١١ مليون دولار. وساهمت مصادر أخرى للدخل بمبلغ ٥ مليون دولار، معظمه من حصة البنك كمضارب عن إدارة حسابات الاستثمار المقيمة والخدمات المصرفية، وبذلك ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٨ ليبلغ ١٩ مليون دولار. ارتفعت مصاريف التشغيل بنسبة ٤٪ لتبلغ ٨ مليون دولار ومع استرداد بعض مخصصات السنوات السابقة وانخفاض رسوم الضرائب بلغ صافي الربح لبنك البركة تونس ١١ مليون دولار، بانخفاض عن الربح المحقق في عام ٢٠٠٨ الذي بلغ ١٢ مليون دولار.

بنهاية العام أكمل البنك عملية التحول إلى الهوية الموحدة لبنوك البركة، وتم تدشينها رسميا في السوق التونسي في ديسمبر ٢٠٠٩، متزامنا مع حملة تغيير الاسم.

بالنسبة للمستقبل المنظور، سوف تكون استراتيجية بنك البركة تونس هي التركيز على زيادة عائد الرسوم والعمولات من الخدمات المصرفية الإلكترونية والخدمات الأخرى، وزيادة الودائع، لا سيما من القطاع العام وودائع الأوفشور.



في عام ٢٠٠٩ انخفض معدل النمو الاقتصادي في تونس من ٤,٦٪ في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقدر بـ ٣,٠٪ في أعقاب الركود في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا سيما دول الاتحاد الأوروبي، وهي أكبر سوق للصادرات التونسية. ومع ذلك، فإن التأثير لم يكن سيئا كما كان سيكون لو كان في سنوات سابقة وذلك بسبب تطوير قطاع الصناعات التي لا ترتبط بالغزل والنسيج والنمو القوي في قطاع الخدمات مما ساعد على تعويض انخفاض الصادرات. هذا وقد انخفض العجز في الحساب الجاري، الذي ارتفع إلى نحو ١,٧ بليون دولار أو ٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨، إلى نحو ١,٥ مليار دولار أو ٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، في حين تم احتواء التضخم بشكل جيد في حدود ٣,٥٪.

لا تزال الحكومة ملتزمة بتحقيق نمو سنوي بمعدل ٦,٠٪، وهو ما يبدو هدفا ممكنا ربما بحلول عام ٢٠١٢. ولذلك تستمر الحكومة في مواصلة سياساتها المتمثلة في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستمرار في برنامج التحديث وإعادة الهيكلة في مختلف قطاعات الاقتصاد، ولا سيما القطاع المالي.

خلال العام، قامت الحكومة بإجراء مراجعة للقانون المصرفي لعام ٢٠٠١، مع استحداث مفهوم البنك الشامل، كما قامت بتأسيس شركة تونس القابضة وبنك عام بالإضافة إلى شركة مالية قابضة متخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وبنك تونس الخارجي الجديد. لقد استمرت المحافظة على زخم إعادة الهيكلة حيث تم دمج بنكين وخصخصة ثلاثة بنوك أخرى، في حين تم تحويل بنوك التنمية إلى بنوك شاملة. كذلك قامت الحكومة أيضا بتحمل المسؤولية المباشرة عن ديون بعض المؤسسات العامة وقامت بالعمل على تصحيح أوضاعها المالية وشطب الكثير من الديون غير القابلة للتحويل. لقد تم فرض قواعد حوكمة محسنة للشركات. وبموجب الخطة الخمسية الجديدة للسنوات ٢٠١١-٢٠١٤ أعلنت الحكومة بأنها تعتزم إصدار تشريعات لزيادة الحد الأدنى المطلوب لرأسمال جميع البنوك إلى ١٠٠ مليون دينار تونسي (٧٦ مليون دولار أمريكي دولار) كما تعتزم تحقيق خفض للديون المشكوك في تحصيلها للبنوك إلى أقل من ٧٪ من إجمالي القروض.

تشمل التغييرات الرئيسية الأخرى منح الحق للبنوك غير المقيمة في التعامل مع المواطنين وتقديم التمويل لجميع القطاعات باستثناء القروض الاستهلاكية وقروض المنازل السكنية. وبذلك يحق للبنوك غير المقيمة الآن قبول ودائع من المقيمين شريطة ألا يتجاوز مجموع هذه الودائع مجموع التمويل الممنوح للمقيمين في شكل قروض طويلة الأجل وتملك حصص في شركات مقيمة. وهذا فعليا يعني أنه يجب استخدام ودائع المقيمين في تقديم قروض ذات أجل أطول وفي الاستثمار في شركات مقيمة. ولذلك فقد خسرت البنوك غير المقيمة (مثل بنك البركة تونس) ميزة السماح لها بقبول ودائع المقيمين لغاية ١٪ من مجموع ودائع القطاع المصرفي، واستخدام هذه الودائع لأي غرض من الأغراض.



قام بنك البركة جنوب افريقيا في عام ٢٠٠٩ بالانتقال إلى المبنى الجديد للمكتب الرئيسي ومكاتب الفرع الرئيسية الذي يقع على مشارف حي الأعمال المركزي لمدينة ديربان، كما تم أيضاً افتتاح فرع جديد في غوتنغ ليصل بذلك عدد الفروع المخصصة لخدمة الشركات إلى ٤ والعدد الإجمالي إلى ١٠ فروع. لقد قام البنك في الربع الأخير بطرح منتج جديد هو بطاقة الخصم، وهي أول المنتجات الجديدة المرتبطة بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وسيتم طرح ما تبقى من مجموعة المنتجات هذه بعد التنفيذ الكامل للنظام الجديد للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية "إيكويشن" الذي يتوقع الانتهاء منه في أوائل ٢٠١٠م. وعلى مدى السنوات الخمس القادمة سيقوم بنك البركة جنوب افريقيا بافتتاح ٥ فروع إضافية لخدمة الشركات، مما سيرفع عدد الفروع إلى ١٥ فرعاً.



المقر الجديد لبنك البركة المحدود في ديربان - جنوب أفريقيا



رغم أن جنوب أفريقيا لم تتأثر مباشرة بأزمة الرهن العقاري والأزمة الائتمانية، إلا أن اقتصاد جنوب أفريقيا تأثر سلباً من جراء تبعات الركود العالمي في عام ٢٠٠٩م. لقد عانى الناتج المحلي الإجمالي في جنوب أفريقيا من انكماش حاد في أوائل العام بسبب ضعف الطلب العالمي على صادراتها. ومع ذلك، فإن الإجراءات الصارمة للبنك المركزي لخفض معدلات الفائدة بشكل تدريجي خلال العام - بنسبة تراكمية لا تقل عن ٥% - للمساعدة على تحفيز الاقتصاد، كان لها أثر إيجابي ما أدى إلى بدء عودة ثقة المستهلكين بحلول النصف الثاني من العام. لهذا السبب لم يكن الانخفاض خطيراً كما كان سيكون بغير ذلك، يقدر أن الناتج المحلي الإجمالي قد انخفض حالياً بنحو ٢,٢% على أساس سنوي مقارنة بنمو إيجابي بلغ ٣,١% في عام ٢٠٠٨م. أما العجز في الحساب الجاري فقد انخفض من ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٨ إلى ما يقدر بنحو ٥,٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩، كما ساعد خفض المتواصل للأسعار الفائدة على خفض معدل التضخم الذي تراجع من ١١,٥% إلى حوالي ٧,٢%. تبدو التوقعات لعام ٢٠١٠ إيجابية بسبب توقع ارتفاع أسعار الذهب والفضة بشكل كبير والمحافظة على التضخم ضمن النطاق المحدد من قبل البنك المركزي واستمرار أسعار الفائدة المنخفضة في تحفيز الاقتصاد. ومن المتوقع لسوق الأوراق المالية، التي شهدت هبوطاً حاداً في أوائل ٢٠٠٩ ولكنها انتعشت قليلاً مع نهاية السنة، أن تبلغ بل وتتجاوز في أوائل عام ٢٠١٠ المستويات السابقة للركود.

حققت مجموع الأصول لبنك البركة جنوب إفريقيا نمواً بنسبة ٦١% لتبلغ ٣٢٢ مليون دولار، ويرجع ذلك أساساً إلى نسبة مماثلة من النمو في محافظ التمويل والاستثمار التي بلغت ٢٧٩ مليون دولار. وقد تم تمويل هذا النمو كلياً تقريباً عن طريق زيادة بنسبة ٦٦% في حسابات الاستثمار المطلقة للبنك لتبلغ ٢٨٧ مليون دولار. ومع ذلك، لم تقابل هذه الزيادة زيادة مماثلة في الدخل من بيوع المراجعة وعقود التمويل المشترك والاستثمار، والتي بلغت ما يقل قليلاً عن ٢٦ مليون دولار، بالمقارنة مع ما يزيد قليلاً على ٢٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٨. وبعد تجنب حصة أصحاب حسابات الاستثمار، ظل دخل البنك من هذا المصدر، بما في ذلك حصته كمضارب، دون تغيير حيث بلغ ١١ مليون دولار. وبعد إضافة الإيرادات من الخدمات المصرفية ومن مصادر الدخل التشغيلي الأخرى، ظل إجمالي الدخل التشغيلي دون تغيير تقريباً حيث بلغ ١٢ مليون دولار. أما صافي الدخل التشغيلي فقد انخفض بنسبة ٤٦% ليبلغ ٢ مليون دولار نتيجة للزيادة في المصاريف التشغيلية بسبب المصاريف المتعلقة بتنمية البنية التحتية وتوظيف موظفين إضافيين. بعد تجنب المخصصات والضرائب بلغ صافي الربح ٢ مليون دولار، بانخفاض بلغ ٢٤% عن مستواه في عام ٢٠٠٨م.

٥ مليون دولار، أي دون تغيير يذكر مقارنة مع عام ٢٠٠٨م. وقد ارتفعت المصاريف التشغيلية بنسبة ١١٪ لتبلغ ٨ مليون دولار، مما أدى إلى خسارة تشغيلية قدرها ٣,٤ مليون دولار وبعد استرداد مخصصات سنوات سابقة بلغ صافي الخسارة ٢,٥ مليون دولار مقارنة بصافي خسارة قدرها ٣ مليون في عام ٢٠٠٨م.

استمر بنك البركة لبنان في توسعة مجموعته من المنتجات الجديدة في عام ٢٠٠٩ بطرحه اثنتين من الخدمات المصرفية الالكترونية وهما "بركة سيرف" و "بركة نت"، علاوة على بطاقة خصم "فضية" جديدة أضيفت إلى مجموعة بطاقات ائتمان "بركة" وحساب جديد يهدف إلى تغطية تكلفة علاج الأسنان لأسر عملاء البنك. يخطط البنك لتوسعة شبكة فروعه وشبكة الصراف الآلي على المدى المتوسط بهدف زيادتهما إلى ١٢ و ١٥ على التوالي بحلول عام ٢٠١٤م.



على الرغم من الانكماش في المنطقة، حافظ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان على معدل نمو صحي بنسبة ٧٪، في عام ٢٠٠٩ مقارنة بنسبة ٨,٥٪ في عام ٢٠٠٨م. ويرجع ذلك جزئياً إلى قطاع السياحة الذي شهد إقبالا قياسي في هذا الصيف، كما ظل العجز في الحساب الجاري مستقرا عند مستوى يقدر بنحو -١١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة استمرار لبنان في الاستفادة من انتقال رؤوس الأموال إلى البلاد نتيجة لتحويلات المغتربين اللبنانيين والاستثمار الأجنبي المباشر - وهذه الأخيرة أتت أساسا من دول الخليج وهي موجهة للقطاع العقاري المرتبط بالسياحة على الرغم من أن هذه الاستثمارات تراجعت بعد أن بلغت الطفرة العقارية في دول مجلس التعاون الخليجي ذروتها.

واصل دين القطاع العام في لبنان نموه ليتجاوز الآن ٤٨ مليار دولار أو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تشكل الديون الخارجية منه ما يقدر بمبلغ ٣٦,٢ مليار أو ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. إن التكلفة العالية لخدمة دين القطاع العام الضخم هذا هي العامل الرئيسي وراء العجز المالي الهيكلي الهائل، وهذا بدوره يحد من مجال المناورة للحكومة. ومع ذلك، ينظر إلى أن العودة إلى التوسع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي ستعود بالفائدة على صادرات لبنان من السلع والخدمات مما سيكون له أثر إيجابي على اقتصاده بمرور الوقت. وعلى الجانب الإيجابي، كان أحد الآثار الجانبية المفيدة لانخفاض الأسعار العالمية للسلع الأساسية هو انخفاض معدل تضخم أسعار المستهلكين الذي تقلص بشكل كبير من ١,٨٪ إلى ما يقدر بنحو ٢,٥٪ في عام ٢٠٠٩ ويتوقع له ألا يتجاوز ٣,٥٪ في العام المقبل. وفي الوقت نفسه، يواصل البنك المركزي اتباع موقف نقدي محافظ ويقوم بشكل حثيث بالمراقبة والإشراف على القطاع المصرفي اللبناني.

شهد العام ارتفاعا بنسبة ١٠٪ في أصول بنك البركة لبنان لتبلغ ١٨١ مليون دولار، حيث نمت محافظ التمويل والاستثمار لتبلغ ٦٧ مليون دولار والأصول السائلة بنسبة ١٣٪ لتبلغ ٨٢ مليون دولار. وقد تم تمويل هذا النمو إلى حد كبير بواسطة زيادة بنسبة ١٥٪ في حسابات الاستثمار المطلقة وزيادة بنسبة ٦٪ في الحسابات الجارية وحسابات الودائع للعملاء. لا يزال منتج تمويل المشاركة الذي تم طرحه في عام ٢٠٠٨ يشهد إقبالا جيدا حيث نمت المحفظة بنسبة ٦٣٪ لتبلغ ما يقارب ١٠ مليون دولار. كما بدأ منتج الاستصناع الذي تم طرحه مؤخرا بشكل جيد حيث بلغ حجم المحفظة ٤,٤ مليون دولار حتى الآن، فيما حافظت محافظ المضاربة والتمويل العقاري على استقرارها. هذا وقد ارتفع الدخل من بيع المراقبة وعقود التمويل المشترك والاستثمار إلى ما يقارب ٦ مليون دولار، وبعد خصم حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب ٢ مليون دولار تقريبا مقارنة بنتيجة سلبية بسيطة في ٢٠٠٨. وبعد إضافة الدخل من استثمارات البنك الخاصة والخدمات المصرفية، وصل الدخل إلى ما يقل قليلا عن



حيث أن انخفاض إنتاج النفط لم يتم تعويضه إلا فقط بارتفاع مقابل في أسعار النفط الخام عام ٢٠٠٨، كان من المتوقع أن يتبع النمو الاقتصادي في سوريا في عام ٢٠٠٩ مسار هبوط أسعار النفط. وبالتالي يقدر أن النمو قد انخفض إلى نحو ٣,٠٪ في عام ٢٠٠٩ من ٥,١٪ في عام ٢٠٠٨، وكان أكبر المساهمين هما قطاع الزراعة وقطاع النفط والغاز حيث إنهما ساهما بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، تحسن العجز في الحساب الجاري حيث يقدر بنحو ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي نزولا من ٤,٠٪ في عام ٢٠٠٨، كما انخفض معدل التضخم أيضا من ١٥,٢٪ إلى ما يقدر بنحو ٧,٥٪. وقد شملت الإصلاحات الاقتصادية التي تم استحداثها مؤخرا منح البنك المركزي سلطة تمويل الدين الحكومي من خلال إصدار أذون خزانة وسندات حكومية، والسماح بإنشاء بنوك خاصة، وتخفيض معدلات الفائدة على الإقراض، وتوحيد أسعار الصرف المتعددة، وخفض الدعم على الوقود والأسمدة. تم تأسيس سوق دمشق للأوراق المالية في عام ٢٠٠٨ وبدأت أعمالها في ٢٠٠٩م.

وقد قطع التخطيط شوطا متقدما لافتتاح فروع للبنك في حلب وحمص وحماة في عام ٢٠١٠، وسيستبع ذلك في عام ٢٠١١ افتتاح فروع في طرطوس واللاذقية وفي المنطقة الصناعية في عدرا. وبذلك سيكون لبنك البركة سوريا تواجد في ست محافظات من أصل ١٤ محافظة في سوريا بحلول نهاية عام ٢٠١١م.

تم تأسيس بنك البركة سوريا رسميا في أكتوبر ٢٠٠٩، وفي نفس الوقت قام بتجهيز مقر في دمشق للمكتب الرئيسي والفرع الرئيسي للبنك كما قام بتوظيف غالبية الموظفين الذين يحتاجهم بشكل فوري. في نوفمبر بدأ تنفيذ نظام أي مال الإسلامي (من بات سوليوشنز) للعمليات المصرفية الرئيسية الذي سيتم الانتهاء منه على مراحل وهي: المحاسبة الأساسية، والمنتجات الإسلامية، نظام سويقت، إدارة عمليات أجهزة الصراف الآلي، ويتوقع أن يبدأ العمل الفعلي في أبريل ٢٠١٠، وتمويل التجارة والخزانة الإسلامية في يونيو والخدمات المصرفية الإلكترونية، والرواتب والأجور، وإعداد التقارير المالية وجميع وحدات النظام الأخرى المتبقية بحلول أكتوبر.



لقد قامت الحكومة الاندونيسية على مدى السنوات الماضية باتخاذ العديد من الخطوات التنظيمية وغيرها من الإجراءات لتشجيع التوسع في مجال التمويل الاسلامي والبنوك الإسلامية في إندونيسيا. وكان الهدف من هذه الخطوات هو زيادة حجم أصول المصارف الإسلامية إلى ما نسبته ٥٪ من إجمالي الأصول المصرفية على مدى السنوات القليلة المقبلة. ونظرا للبيئة التنظيمية المواتية، ونمو الاقتصاد وكثرة عدد المسلمين فإن اندونيسيا تمثل وجهة جذابة للغاية للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية.

يعمل المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية كقاعدة متقدمة للمجموعة لإجراء بحوث ودراسات حول البنوك المحلية وتقييم مدى ملاءمتها للتملك والنظر كذلك في تقييم الإمكانات التجارية للبلاد من وجهة نظر المجموعة. كما أن المكتب التمثيلي منوط به أيضا مسئولية الحفاظ على الاتصال مع الجهات الرقابية والمجموعات المصرفية الرئيسية في اندونيسيا وكذلك المحافظة على اسم وسمعة العلامة التجارية لمجموعة البركة. ومع النمو السريع للتبادل التجاري بين اندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل فيها المجموعة، فإن المكتب التمثيلي في إندونيسيا يقوم بالتعرف على وتحديد الفرص التجارية وتوجيهها إلى البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية.



مجسم للمقر الجديد لمجموعة البركة المصرفية في المنامة - مملكة البحرين



الحوكمة المؤسسية

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص يكون المجلس مسئولاً عن الموافقة على الاستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضواً. ومع ذلك وبشرط مراعاة أحكام القانون، يجوز للمجموعة العامة العادية للمساهمين زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يتجاوز أحد عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد ولاية المجلس بناءً على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة ويمارسون فرادى ومجموعين صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية. وفيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي عضوان مختلفان ولكل منهما مسئوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة إدارية لتأمين حماية مصالح المساهمين، ويشمل ذلك تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، ويعرف العضو بأنه مستقل إذا كان شخصاً:

- ليست له سيطرة على مجموعة البركة المصرفية حسب التعريف الذي تنص عليه سوق البحرين للأوراق المالية،
- غير مرتبط بعضو في مجلس الإدارة أو بعضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية،
- ليس مستشاراً مهنياً لمجموعة البركة المصرفية،
- ليست له ودائع كبيرة مع أو قروض كبيرة من مجموعة البركة المصرفية (بما معناه شخص تزيد ودائعه أو اقتراضه عن 10% من قاعدة رأسمال مجموعة البركة المصرفية)،
- ليست له علاقة تعاقدية أو علاقة عمل كبيرة مع مجموعة البركة المصرفية قد تعتبر بأنها تؤثر بشكل ملموس على قدرته على التصرف بشكل مستقل.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (في العادة أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر

وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية.

ومن ضمن المسئوليات الأخرى، يكون مطلوباً من مجلس الإدارة:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
 - وضع السياسات اللازمة لتنفيذ أهداف وأغراض الشركة،
 - مراقبة فعالية الإدارة بما في ذلك قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
 - مسئلة الإدارة عن النتائج،
 - وضع والموافقة على السياسات وإجراءات العمل التي تضمن الالتزام بالسلوك الأخلاقي والقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة الحوكمة الإدارية لمجموعة البركة المصرفية،
 - تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لوظائف وأقسام الالتزام وإدارة المخاطر والرقابة المالية موارد مناسبة وهيكل ملائمة،
 - التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية وظيفة التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة، واتخاذ إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة بناءً على ما تكشفه أعمال التدقيق الداخلي،
 - تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات يعتمد عليه، فعال ومتكامل،
 - الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات حين يكون ذلك مطلوباً وفقاً لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،
 - استعراض والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية لمجموعة البركة المصرفية،
 - الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية و/أو وحداتها التابعة،
 - الموافقة على جميع التغييرات الهامة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،
 - تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الالتزام بهذا الدليل في جميع الأوقات،
 - القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوباً من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.
- يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يمكن لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين الخارجيين وبأمين سر المجلس الذي يكون مسئولاً عن تأمين الالتزام بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها.



الحوكمة المؤسسية (تتمة)

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليتها وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق منه للمسؤولية ويطبق على جميع عمليات البنك، وقد وضع هذا النظام لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر أو عمليات احتيال.

في عام ٢٠٠٩ كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

الشيخ صالح عبد الله كامل - رئيس مجلس الإدارة
السيد عبد الله صالح كامل - رئيس اللجنة التنفيذية
السيد عبد الإله عبد الرحيم صباحي
السيد يوسف علي فاضل بن فاضل

أعضاء مستقلون

السيد عبد الله عمار السعودي - نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد صالح محمد اليوسف
الدكتور أنور إبراهيم
السيد جمال بن غليظة
السيد إبراهيم فايز الشامسي
السيد سامر محمد فرهود

أعضاء تنفيذيون

السيد عدنان أحمد يوسف - الرئيس التنفيذي



الحوكمة المؤسسية

لجان المجلس

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان للمجلس يتم تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لها. إن لجان المجلس هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة السيد عبدالله صالح كامل وتضم اللجنة في عضويتها الرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبدالله عبدالرحيم صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية ببعض من مهامه اليومية بما في ذلك بعض الأمور المالية والإدارية والائتمانية.

لجنة التدقيق والحوكمة

يرأس اللجنة السيد صالح محمد اليوسف، وتضم اللجنة في عضويتها الدكتور أنور إبراهيم والسيد إبراهيم فايز الشامسي. تجتمع لجنة التدقيق والحوكمة رسمياً أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسؤولية تأمين وضع نظام فعال للرقابة المحاسبية والمالية، وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق المراجعة المنتظمة لكفاءة وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المجموعة وكذلك في الوحدات. وتنتظر اللجنة في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي، ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية. كما تقوم اللجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية ومراقبة استقلالية المدققين الخارجيين وتحديد مكافاتهم وتقوم برفع توصياتها إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين.

تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية والمالية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة والمدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. ترسل تقارير جميع جهات المراقبة هذه إلى لجنة التدقيق والحوكمة، التي تقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب حيث يكون ذلك مطلوباً. يتم إطلاع اللجنة بشكل مباشر من خلال تقارير التدقيق الداخلي المرفوعة إليها ومن خلال مناقشاتها مع المدققين الخارجيين فيما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها والنتائج التي يتوصلون إليها والتوصيات التي يتقدمون بها.

تقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة وكفاية مخصصات الخسائر وتقارير المستشارين الخارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة

يرأس اللجنة السيد إبراهيم فايز الشامسي وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة مرة واحدة في السنة على الأقل وتنتظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت ومكافآت وحوافز مجلس الإدارة وفريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين، وترفع اللجنة توصياتها فيما يتعلق بذلك إلى مجلس الإدارة. تقوم اللجنة أيضاً بأداء دور لجنة الترشيحات.

بلغت مكافأة الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في المركز الرئيسي للمجموعة في مجموعها ٣,٥ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٠٩م.

لجنة المخاطر

يرأس اللجنة السيد عبدالله السيد عبدالحليم صباحي، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد سامر محمد فرهود. تضم اللجنة في عضويتها على الأقل ثلاثة أعضاء من مجلس الإدارة. تجتمع لجنة المخاطر رسمياً مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان المخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

يتم تحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة بناءً على توصية من لجنة المخاطر والتي تكون مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، كما تكون مسؤولة عن اعتماد استراتيجية الإدارة العليا لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة العليا لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة لتأمين تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الالتزام بالأطر الاسترشادية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والالتزام في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.



الحوكمة المؤسسية (تتمة)

بلغ عدد الاجتماعات التي عقدت في عام ٢٠١٩ من قبل مجلس الإدارة ولجانه والأعضاء الذين حضروا هذه الاجتماعات كما يلي:

الهيئة	الأعضاء	عدد الاجتماعات	تواريخ الاجتماعات	عدد الاجتماعات التي حضرها كل عضو
مجلس الإدارة	الشيخ صالح عبدالله كامل	٧	٢٠١٩/٢/٢٥ ٢٠١٩/٣/٢٨ ٢٠١٩/٥/١٢ ٢٠١٩/٨/١٠ ٢٠١٩/٨/٢٧ ٢٠١٩/١١/١٠ ٢٠١٩/١٢/٢٨	٣
	السيد عبدالله عمار السعودي			٧
	السيد عبدالله صالح كامل			٥
	السيد صالح محمد اليوسف			٦
	السيد عدنان أحمد يوسف			٧
	الدكتور أنور إبراهيم			٣
	السيد عبد الإله صباحي			٦
	السيد إبراهيم فايز الشامسي			٧
	السيد جمال بن غليظة			٣
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل			٧
	السيد سامر محمد فرهود			٧
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	السيد عبدالله صالح كامل	٢	٢٠١٩/٦/٢٢ ٢٠١٩/١١/٢٤	٢
	السيد عبد الإله صباحي			٢
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل			٢
	السيد عدنان أحمد يوسف			٢
لجنة التدقيق والحوكمة		٦	٢٠١٩/٢/٢٥ ٢٠١٩/٥/١٢ ٢٠١٩/٨/١٠ ٢٠١٩/٨/٢٦ ٢٠١٩/١١/١٠ ٢٠١٩/١٢/٢٨	٦
	السيد صالح محمد اليوسف			١
	الدكتور أنور إبراهيم			١
	السيد إبراهيم فايز الشامسي			٦
لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة	السيد إبراهيم فايز الشامسي	٣	٢٠١٩/١/٢٠ ٢٠١٩/٦/١٣ ٢٠١٩/١١/١٢	٣
	السيد جمال بن غليظة			٣
	السيد يوسف علي فاضل بن فاضل			٣
لجنة المخاطر	السيد عبد الإله صباحي	٣	٢٠١٩/١/١٩ ٢٠١٩/٦/١٣ ٢٠١٩/١١/٢٢	٣
	السيد جمال بن غليظة			٣
	السيد سامر محمد فرهود			١

الحوكمة المؤسسية

الإدارة التنفيذية

تقع على فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل مسؤولياتها الأخرى تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية الموحدة وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة. لغرض ممارسة مراقبة كاملة على المجموعة، قامت الإدارة التنفيذية بتطوير نظام لتمرير القرارات الاستراتيجية المركزية التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى وحدات المجموعة لغرض تأمين تنفيذ سياسات المجموعة وطرق وإجراءات العمليات العامة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام ٢٠١٩، كان الفريق يتألف من الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة والاستثمار، والعمليات والشؤون الإدارية، والشؤون القانونية والالتزام، والتطوير والبحث، والمؤسسات المالية.

علوة على ذلك، تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابتها من خلال اللجان التالية التي تكون لها مسؤوليات محددة كما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشؤون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة والاستثمار بالإضافة إلى رئيسي دائرتي الرقابة المالية والتدقيق الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة الاستثمارات طويلة الأجل للمجموعة في حقوق الملكية والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للمجموعة وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها، نائب الرئيس التنفيذي، ورؤساء دوائر الخزانة والاستثمار، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات والشؤون الإدارية وعضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

إن لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات

والشؤون الإدارية، والرقابة المالية، وإدارة الائتمان والمخاطر، ومدير دراسات المراجعة الائتمانية والتحليل.

لجنة تقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور لجنة تقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد إدارة المعلومات والعمليات. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين من كبار المسؤولين في مجموعة البركة المصرفية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقاً للتعليمات الاسترشادية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية. إن القصد من هذه التعليمات هو المحافظة على شفافية وعدالة ونظامية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بأنظمة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ضمن الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة الأخرى. إن لجنة المطلعين الداخليين مسئولة عن المراقبة والإشراف على القضايا التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم من أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشؤون القانونية والالتزام، والعمليات والشؤون الإدارية، وعلاقات المستثمرين.

لجنة القيم على الهوية الموحدة

هذه اللجنة مسئولة عن استحداث وتنفيذ وإدارة الهوية الموحدة الجديدة والمحافظة على صورة وانطباع إيجابيين يعكسان دائماً الطبيعة الحية والعالمية لأعمال ونشاطات مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء إدارات: العمليات والشؤون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، و نائب المدير العام لبنك البركة الإسلامي – البحرين، ونائب رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي، رئيس فريق الهوية الموحدة.

لجان أخرى

تقوم الإدارة بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تتعلق بالمجموعة من وقت لآخر.



الحوكمة المؤسسية (تتمة)

الالتزام والسياسات والإجراءات

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية. إن اتصال المجموعة بالسوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الإفصاح العام من كتاب القواعد، المجلد ٢، الجزء "أ"، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لسوق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بالشئون التجارية للمجموعة ووحدها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تتكون المعلومات الجوهرية من، ولكن لا تقتصر على، جميع الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحدها التابعة.

رغم أن المجموعة لا تحتفظ بقائمة مرجعية تحدد بموجبها المجموعة ما هي المعلومات الجوهرية أو غير جوهرية، تدرك المجموعة أهمية جميع العوامل ذات الصلة في كل حالة. وبصفة عامة تسترشد المجموعة بمجموعة عريضة من التطورات المختلفة التي تمثل معلومات جوهرية، ومن ضمنها:

- التغيرات في ملكية أسهم المجموعة؛
- التغيرات في هيكلية المجموعة، مثل إعادة التنظيم والاندماجات... الخ؛
- البيع العام أو الخاص لأوراق مالية إضافية (مثل الصكوك) أو استحواذ مخطط له؛
- التغيرات في سياسة توزيع الأرباح للمجموعة، أو إدخال تعديلات جوهرية أخرى على حقوق المساهمين؛
- عروض الاستحواذ؛
- تغيرات في هيكل رأس المال للمجموعة؛
- الاقتراض أو إقراض مبلغ كبير من المال؛
- تغيرات في قرارات وكالة تصنيف مثل خفض التصنيف أو تعليته؛
- تطوير منتجات جديدة قد تؤثر لاحقاً على المنتجات أو الأسواق الحالية للمجموعة؛
- تغيرات في النتائج المالية، بما في ذلك زيادات أو انخفاضات ملحوظة في الأرباح المحتملة على المدى القريب، بما في ذلك كافة المؤشرات المالية الهامة التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو الميزانية أو التدفق النقدي أو السيولة؛

- تغيرات جوهرية في السياسات المحاسبية؛
- تغيرات هامة في خطط استثمار رأس المال أو في أهداف وأولويات المجموعة؛
- تغيرات كبيرة في كفاية رأسمال المجموعة؛
- تغيرات في مجلس إدارة المجموعة أو أعضاء الإدارة التنفيذية؛
- البدء، في أو مواصلة اتخاذ إجراءات قانونية هامة أو مسائل رقابية؛
- نزاعات عمالية كبيرة؛
- تغيرات هامة في نماذج الأعمال الحالية للوحدات؛
- تغيرات سلبية جوهرية في نسب كفاية رأس المال للوحدات التابعة؛
- تغيرات جوهرية إيجابية أو سلبية على العائدات، أو مؤشرات على هذه العائدات، محققة من قبل الوحدات التابعة؛
- أحداث اقتصادية أو سياسية في واحدة أو أكثر من الدول التي تعمل فيها الوحدات التابعة للمجموعة التي تعتقد المجموعة بشكل معقول وتحوطي أنه قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة.

تلتزم المجموعة بالامتثال بقواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنشر المعلومات والبيانات المالية للمجموعة على أساس ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي وحسبما ينطبق على أية متطلبات لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية معلومات محددة. وبوصفها شركة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وفي بورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية في الوقت المطلوب بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لسوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي، وفقاً لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منها في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالكشف على نطاق واسع ونشر جميع المعلومات الجوهرية فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار بتنفيذ تغيير جوهري من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه تقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي



أدنى قدره ٨٪ على أساس البنك الواحد بمفرده و ١٢٪ على أساس موحد للمجموعة وهي أعلى من النسبة التي تتطلبها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها ٨٪ بموجب التوجيه الذي أصدرته هذه اللجنة عن كفاية رأس المال في عام ١٩٨٨. ومع ذلك، فإن التوجيه الجديد (بازل ٢) الذي أعلنته اللجنة ليلغي توجيه عام ١٩٨٨ مصمم بحيث يحقق درجة أعلى من الدقة في تمييز المخاطر فيما يتعلق بتحديد مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمختلف فئات التعرض للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية علوة على شموله التوجيهات السابقة فيما يتعلق بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وسيكون للجهات الرقابية في كل دولة حرية أوسع في رفع أو خفض متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في أراضيها حسب الظروف الخاصة بكل دولة. كما تتطلب القواعد الجديدة درجة أكبر من الشفافية في البيانات المعلنة فيما يتعلق بإدارة مخاطر البنوك.

لقد قامت مجموعة البركة المصرفية باتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق درجة التطور المطلوبة في تقييم المخاطر بحيث يمكنها ذلك من الوفاء والالتزام بمتطلبات بازل ٢ بالكيفية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. لقد اتبعت المجموعة المنهجية الموحدة التي تخضع لها البنوك الإسلامية بموجب كتاب القواعد الصادر من مصرف البحرين المركزي، وبعد فترة مناسبة من إعداد تقارير متوازنة لمصرف البحرين المركزي امتدت لسنة كاملة بدءاً من يونيو ٢٠٠٧، بدأت المجموعة منذ يناير ٢٠٠٨ في الالتزام بشكل تام ووفقاً بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وفقاً لتوجيهات بازل ٢. كما وافق مصرف البحرين المركزي على تعيين مسئول التزام في يناير ٢٠٠٩، وفي نوفمبر ٢٠٠٩ وافق مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية على سياسة الالتزام للمجموعة.

مكافحة غسل الأموال

تطبق مجموعة البركة المصرفية أنظمة مكافحة غسل الأموال التي وضعها مصرف البحرين المركزي بما في ذلك تعيين مسئول في المجموعة للمراقبة والتبليغ عن غسل الأموال – ويشغل هذا المنصب حالياً رئيس دائرة العمليات والشئون الإدارية – وهو الذي يقوم أيضاً بالإشراف على مسئولي مكافحة غسل الأموال في كل بنك من بنوك المجموعة. إن الهدف النهائي من ذلك هو أن يتم تطبيق سياسة عامة موحدة على مستوى المجموعة خاصة بمكافحة غسل الأموال بحيث تأخذ بعين الاعتبار الممارسات المتبعة في وحدات المجموعة المختلفة وتلتزم بأنظمة مكافحة غسل الأموال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت إدارة المجموعة إجراءات متعددة للمساعدة في مراقبة أنشطة المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. وقد تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل حالياً بكفاءة عالية. وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع وحدات المجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (آي إف آر إس). ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

في حال كان مطلوباً من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريح يتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور مع و / أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس دائرة الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الانترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الانجليزية. لن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بتقديم أي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص قبل نشر المعلومات المعنية على موقع الانترنت للمجموعة أو في الصحف المحلية.

تلتزم المجموعة بالتقيد بجميع الشروط والمتطلبات الواردة في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، المجلد ٢، الجزء "أ"، قسم متطلبات الإفصاح العام.

لغرض أن تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد المشار إليه أعلاه، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وهذا الأمر من مسؤولية إدارة الرقابة المالية. ومع ذلك، حيث إنه يتم إعداد بعض المعلومات المطلوبة من قبل إدارات أخرى للمجموعة غير إدارة الرقابة المالية، تكون جميع الإدارات المعنية مسئولة عن إعداد المعلومات لغرض الامتثال لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي (وعلى سبيل المثال، سوف تقوم إدارات العمليات والشئون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشؤون القانونية والالتزام، والتدقيق الداخلي بتقديم هذه المعلومات إلى إدارة الرقابة المالية في الوقت المناسب لكي تتمكن هذه الأخيرة من إعداد البيانات المالية للمجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية والتي يصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة. بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية تعمل في البحرين أن تحافظ على نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر داخل وخارج الميزانية بحد



الحوكمة المؤسسية (تتمة)

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالالتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالمياً فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ الاسترشادية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة إلى الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جهود تطبيق بازل ٢، كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر التي تتحملها المجموعة.

إن إدارة المخاطر هي جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول.

تقوم لجنة إدارة المخاطر واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود وافق عليها مجلس الإدارة. ولم تتغير بشكل ملحوظ هذه المخاطر أو الإجراءات المستخدمة للتخفيف منها خلال السنة الماضية.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى العالم لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال؛

(ب) خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية والحيطة والانضباط وتقوم على سياسات وإجراءات عمل وسقوف حدود متكاملة على مستوى العالم؛

(ج) خلق موظفين مؤهلين مهنيًا وتوفير تدريب مستمر في الائتمان؛

(د) الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الالتزام بأفضل الممارسات؛

(هـ) في جميع أنحاء المجموعة، الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسؤولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بمعالجة تلك المعاملات؛

(و) الالتزام الدقيق بجميع المتطلبات القانونية والشرعية وتوجيهات الجهات الرقابية؛

(ز) الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة المخاطر للمجموعة وأدلة إدارة المخاطر في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل سياسات وإجراءات موحدة للمجموعة، بالإضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وبالتالي تضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

تم إجراء مراجعة شاملة لإطار إدارة المخاطر في المجموعة في ٢٠٠٨ من قبل خبير إدارة مخاطر مستقل بناءً على طلب من الإدارة التنفيذية وتمشيا مع التعليمات التوجيهية لمصرف البحرين المركزي. تطلبت المراجعة القيام بفحص متعمق لجميع السياسات والإجراءات والأنظمة والهياكل التنظيمية ضمن المجموعة. تم وضع عدد من التوصيات من قبل المستشار الخبير والتي تمت الموافقة عليها من قبل مجموعة البركة المصرفية وتم على إثر ذلك إجراء تعديلات مناسبة على السياسات أو الإجراءات مما أدى إلى التأكد من أن إجراءات إدارة المخاطر على مستوى المجموعة هي في مستوى مرض.

قامت مجموعة البركة المصرفية في بدايات العام ٢٠٠٩ باستكمال عملية اختيار نظام توحيد بيانات مالية يتوافق مع متطلبات بازل ٢، وبعد تنفيذ هذا النظام أصبح بالإمكان الآن استرجاع البيانات المطلوبة آلياً في المركز الرئيسي.

لقد تم وضع إطار إدارة مخاطر موحد للمجموعة بكاملها، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر معدل العائد ومخاطر العملة الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعاً فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (مثل المرابحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن السيطرة على مخاطر الائتمان. إن كل وحدة تابعة للمجموعة تتحكم في مخاطر الائتمان بدءاً من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقاً لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للطرف المقابل وتقييم جودتها وتأمين التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية.



الحوكمة المؤسسية

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر ألا تكون المجموعة قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع في ظروف عادية أو ظروف واقعة تحت الضغط.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة لها إطاراً عاماً لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن الإدارة السليمة للسيولة تفترض أيضاً مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الناتج عن التزامات غير قابلة للنقض لتمويل شراء أصول جديدة وأيضاً تأثير خطر احتمال حدوث سحبيات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضاً مطلوباً من كل وحدة تابعة للاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من إيداعاتها حسبما يحدده كل بنك مركزي - وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات ٢٠٪. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضاً بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحدها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر الأسهم

يمكن تعريف مخاطر الأسهم بأنها مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر استثمارات الأسهم ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتناغمة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. كما تقوم كل وحدة تابعة بتحديد ووضع استراتيجيات مناسبة للتخارج وإدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بكل عملية من نشاطاتها الاستثمارية في الأسهم.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر أن تتعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تطابق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة ومعدل الربح على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقاً لأصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مذكورة في الإيضاح رقم ٢٥ من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات العمل الداخلية وآليات المتابعة بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع المستشارين القانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل وتقليلها عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضاً إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. إن مخاطر الثقة والأمانة تنشأ من الإخفاق في الأداء وفقاً للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. إن لدى وحدات المجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات دمج أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع أموال وحدات المجموعة الذاتية، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد التقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح، بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الثقة والأمانة للمجموعة تجاه أصحاب الحسابات.

وكما سلف ذكره، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القبول والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على وحدات المجموعة مسؤولية أساسية لتحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة في عملها بالسياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات وإدارة الالتزامات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنياً على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الالتزام بالإجراءات الرقابية الأساسية، ومع تحسن القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة، يكون بالإمكان اللان بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات.

مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصادقية. إن لدى وحدات المجموعة أنظمة وأدوات تحكم، ويشمل ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الحوكمة المؤسسية (تتمة)

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولتها لعملها، وفقا لقابليتها المحددة سلفا للمخاطرة خصائص المخاطر المقصودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراء التعديلات المناسبة واللائمة لتعكس التغيرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بأنشطة المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الفئة ١ أو الفئة ٢ من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... الخ.

كما تعالج الإدارة المثلى لرأس المال أموراً حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد التي قد تسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب الودائع المفاجئة من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعا على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة،
- تحقيق أهداف العائد على رأس المال للمجموعة،
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال،
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة ٢٢,٨٣٪ كما في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٩، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تتطلبه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو ١٢٪.

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بتأمين التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

تقنية المعلومات

تم تأسيس اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي من قبل الإدارة التنفيذية لدعم وتنسيق ورصد استراتيجيات ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية. لقد تم وضع استراتيجيات تقنيات معلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة، والتي أصبحت الآن مستقرة بشكل راسخ، بناء على القرار الذي تم اتخاذه في عام ٢٠٠٨ لتوحيد نظم المجموعة حول عدد قليل من نظم الأعمال المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى المجموعة.

يوجد الآن برنامج أولي لتوحيد البيانات وإعداد التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية يستند على الانترنت ويستخدم أيضا كأداة لقياس أداء المجموعة باستخدام منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر. سوف يتم تدريجياً إدماج هذا البرنامج مع جميع تطبيقات نظم الأعمال المصرفية الرئيسية التي تم تنفيذها بأشكال مختلفة في جميع أنحاء المجموعة.

يجري حالياً توحيد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية بواسطة برنامج توحيد البيانات المالية من "إنفور". هذا البرنامج يقوم بجمع ومعالجة وتحليل البيانات وإعداد تقارير بها بعمليات متعددة، ويقوم كذلك بإعداد تقارير عن آثار تقلبات أسعار العملات. يستطيع رئيس الرقابة المالية لمجموعة البركة المصرفية الآن القيام بدمج البيانات من زوايا متعددة لنشاطات المجموعة التجارية، على سبيل المثال على مستوى الوحدة التابعة أو حسب المنطقة الجغرافية أو خطوط المنتجات الإسلامية، فضلاً عن نسخ متعددة الهيكلية مثل نتائج السنة لغاية تاريخ التقرير أو نتائج السنة الحالية لغاية تاريخ التقرير أو نتائج السنة السابقة الخ.

لقد تم دمج برنامج إدارة الاستراتيجية مع برنامج توحيد البيانات المالية لتمكينه من استرجاع البيانات المالية المطلوبة، وبهذه الطريقة أصبح من الممكن استخدام بيانات الأداء المالي في بناء سيناريوهات التخطيط الاستراتيجي للمجموعة.

لقد كان فريق إدارة المخاطر في الأشهر القليلة الماضية منهمكاً في تقييم برنامج تطبيق مناسب يمكنه أن يلبي احتياجات المجموعة فيما يتعلق بإدارة المخاطر من منظور إسلامي ورقابي.

لقد قام الفريق بتقييم العديد من التطبيقات ووجد أن نظام "بانكوير" من "صن غارد" هو الأكثر ملاءمة من بين البرامج والتطبيقات التي تم استعراضها، مع حصوله على توصيات عالية من مؤسسات إسلامية تستخدمه في مملكة البحرين. تعتزم المجموعة تنفيذ هذا النظام خلال عام ٢٠١٠م.

إن هدف مجموعة البركة المصرفية هو أن تصبح على رأس قائمة البنوك التي تعمل على استخدام التقنيات المتطورة في الاتصالات وصولاً إلى المرحلة التي يتم فيها الاستغناء كلياً عن استخدام الأوراق في الأعمال. وكجزء من هذا الطموح، قامت دائرة مشاريع تقنية المعلومات في المجموعة بتنفيذ نظام "شير بوينت" وهو نظام لإدارة الوثائق كخطوة أولى على هذا الطريق.

بعد اختيار دقيق من قبل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات لقائمة معتمدة من نظم العمليات المصرفية الرئيسية متاحة للوحدات التابعة، قامت كل وحدة تابعة باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتها الخاصة. وقد اختار عدد من الوحدات التابعة نظام "إيكويشن" للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية من شركة "مايسيس"، بينما اختارت وحدات تابعة أخرى تعمل في أسواق مختلفة ولها أولويات مختلفة نظام "آي مال" من شركة "باث سوليوشنز".

اختارت ثلاث وحدات تابعة كانت تستخدم نظام ميداس للعمليات المصرفية الرئيسية، وهذه الوحدات هي بنك البركة البحرين وبنك البركة جنوب أفريقيا وبنك البركة لبنان، نظام "إيكويشن" الإسلامي. ولاحقاً انضم إليهم فرع بنك البركة البحرين في باكستان وبنك البركة مصر. قام بنك البركة البحرين بتنفيذ النظام بالكامل خلال سنة ٢٠٠٩، بينما تتوقع مصر التنفيذ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠، وباكستان في مايو، وقد بدأ لبنان تشغيل إيكويشن ويتوقع اكتمال المشروع في يونيو وجنوب أفريقيا بنهاية أبريل ٢٠١٠م.

اختار بنك البركة الجزائر "آي مال" من شركة "باث سوليوشنز"، ومن المتوقع أن يستكمل التثبيت ويبدأ التشغيل الحي في الربع الثالث، ويتم الانتهاء منه كاملاً في وقت لاحق من السنة. اختار بنك البركة الأردن تنفيذ نظام "نبراس المصرفي" كنظامه للعمليات المصرفية الرئيسية وقد تم استكمال تنفيذه بنسبة ٩٧٪، ويتوقع استكمال المرحلة الأولى منه بحلول يونيو ٢٠١٠م.



الحوكمة المؤسسية

البركة السودان أيضا اختار "آي مال" ليكون نظامه الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية؛ ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التنفيذ الكامل بحلول الربع الثاني من ٢٠١٠. أما بنك البركة تونس فقد أتم بنجاح ترقية نظامه للعمليات المصرفية الرئيسية (تيمينوس - تي ٢٤)، ليشمل الآن الخدمات المصرفية عن طريق الانترنت. أما بنك البركة تركيا فإنه يستخدم الآن نظاما تم تطويره داخليا، وهذا النظام يعمل بشكل جيد، ولكن البنك يقوم الآن بوضع استراتيجية للانتقال إلى نظام عمليات مصرفية رئيسية جديد في المستقبل. وأخيرا، فإن الوحدة التابعة التي تم تأسيسها حديثا وهي بنك البركة سوريا، فقد اختارت نظام "آي مال" وقد بدأ الاستعدادات لتنفيذ المشروع، ويتوقع أن يتم التنفيذ في الربع الثاني من ٢٠١٠م.

لقد أطلقت دائرة مشاريع تقنية المعلومات مبادرة جديدة لتحقيق "التميز في الأعمال من خلال تقنية المعلومات" وذلك بشراكة مع شركات رائدة مشهورة متخصصة في استشارات تقنية المعلومات. كما قامت دائرة مشاريع تقنية المعلومات بالتركيز على وضع خطة عالمية موحدة للتعافي من الكوارث في جميع أنحاء المجموعة. ومنتى ما تم تنفيذ نظم العمليات المصرفية الرئيسية الجديدة بالكامل لجميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١، وتم تأسيس المركز العالمي والمراكز المحلية للتعافي من الكوارث، سيكون كل بنك في المجموعة محميا تماما ضد أي انقطاع مفاجئ وغير متوقع للخدمة. من المتوقع أن تتم ست وحدات تأسيس وتشغيل مراكزها خلال ٢٠١٠، على أن تتبعها الوحدات الخمس المتبقية على الأثر وبسرعة.



المسؤولية الاجتماعية

التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعاً في جني أرباح الاستثمار.

لقد نص القرآن الكريم على تحريم الفوائد الربوية وهذا التحريم جزء أساسي من المعايير الأخلاقية والقيم الأساسية التي وضعها القرآن الكريم. إن البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية، بصفتها بنوكاً إسلامية، تلتزم بهذه القيم الأساسية بحزم بامتناعها عن تفاضي أو دفع أية فوائد، وهذا اختلاف جوهري بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومع ذلك، فإن عملاء البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى يشتركون في نفس التجربة بشكل عام مع عملاء البنوك التقليدية التي تشارك الربح الذي تحققه مع مودعيها، إلا أن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقاً.

ثالثاً:

يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

تدين حركة المصرفية الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار عقود إسلامية لاستخدامها في إدارة عمليات أعماله التجارية أثناء التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت بعد)، وقد كانت حينها هذه هي طريقته المفضلة في التعامل مع هذه البنوك. وكان هذا الإصرار المبكر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تطوراً سريعاً ما تبعته مرحلة ثانية في بداية السبعينات عندما قام الشيخ صالح كامل بالإشراف على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم العربي تحت اسم البركة. تضم مجموعة البركة المصرفية الآن تحت مظلة المجموعة الموحدة الخبرات المتراكمة لأحد عشر بنكاً تقدم منتجات وخدمات إسلامية منذ أكثر من ثلاثة عقود. نحن في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية نفخر بأن نستذكر هذا التراث في الوقت ذاته الذي نتطلع إلى المرحلة التالية من تطور مسيرتنا حيث نقوم بالتوسع في مناطق جديدة وأسواق جديدة وخلق قاعدة عريضة من العملاء.

وكأعضاء في مجموعة تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، نحن في مجموعة البركة المصرفية نعتقد بأن علينا مسؤولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءاً منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم «أعمار الأرض»، الذي يعني «إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول». إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقديمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام.

إننا في مجموعة البركة المصرفية نعتبر دور المسؤولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسياً في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي تقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أولاً:

لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. تملّي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجر فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقياً.

ثانياً:

تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلاً من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
وتقرير مدققي الحسابات المستقلين
والقوائم المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

في رأينا :

١. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة
وحداتها خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م تمت
وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٢. أن توزيع الأرباح وتحصيل الخسارة على حسابات الاستثمار
يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية
للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٣. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق
تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة
المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

٤. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ
الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال
المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (٣٥) و المعيار
المحاسبي رقم (٩) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك على الأساس المبين
في قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي بأن الشركة إذا
قامت بحساب الزكاة فيزكي المساهم أسهمه طبقاً لذلك
الحساب مهما كانت نيته. وبما أن المجموعة والوحدات ليست
مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم،
علماً بأن زكاة السهم الواحد هي ٢,٥ سنتاً. وفي حالة عدم
توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث
تصبح ديناً حتى توفرها.

والحمد لله رب العالمين

في ٣٠ صفر ١٤٣١هـ الموافق ١٤ فبراير ٢٠١٠م.
اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة

الشيخ عبد الله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة

د. أحمد محي الدين
عضو الهيئة

د. عبد اللطيف آل محمود
عضو الهيئة

د. عبد الستار أبوودة
رئيس الهيئة

د. عبدالعزيز الفوزان
عضو الهيئة

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ م

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

ألف دولار أمريكي

١,٢١٤,٣٦٠	حقوق عائدة الى مساهمي الشركة الأم
(١٣٣,٥٢٢)	تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك التمويل المصري السعودي وبنك البركة السوداني حيث تدفع الزكاة مباشرة
١,٠٨٠,٨٣٨	صافي الحقوق الخاضعة للزكاة
	مطروح منه:
(٣٨,٣٤١)	مشاركة ذات أصول غير زكوية
(٤٠,٥٨١)	استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية
(٥٩,٠٤٦)	اجارة منتهية بالتمليك
(١٧,٦٨٨)	استثمارات عقارية طويلة الأجل
(١٣١,٠٤٥)	عقارات و معدات
(٦٧,٩٠٠)	أصول غير ملموسة
(٧٤,١٤٢)	الاستثمارات في الشركات
	مضاف إليه:
٤٩,١٣٨	نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة
٢١,٤١٩	الأرباح المؤجلة
٣٩٧	بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام
٧٢٣,٠٤٩	مجموع الوعاء الزكوي
%٢,٥٧٧٥	نسبة الزكاة
١٨,٦٣٧	مجموع الزكاة المستحقة
٧٤٤,٠٠٠	عدد الأسهم (ألف)
٢,٥	الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)



تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

لقد قمنا بتدقيق الميزانية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في الحقوق وحسابات الاستثمار المقيمة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. إن إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام البنك بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية هو من مسؤولية مجلس إدارة المجموعة. إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

مسؤولية مجلس الإدارة للقوائم المالية الموحدة

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ العمل وفقاً للشريعة الإسلامية هو من مسؤولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسؤولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة وخالية من أخطاء جوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء، واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتفديرات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتقادنا إن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأي.

رأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في الحقوق والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

أمر تنظيمية أخرى

كما نؤكد أن المجموعة، في رأينا، تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بهذه القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ أي مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد وأن البنك قد التزم بأحكام ترخيصه المصرفي.

أرشد د. م. م. م.

٢٤ فبراير ٢٠١٠
المنامة، مملكة البحرين



الميزانية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
الموجودات			
٢,٣٥٣,٨٥٢	٣,١٥٨,٢٧٣	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٦,١٨٨,٢١٩	٧,٠٢٧,٠٦٤	٤	ذمم مدينة
٧٩٧,٩٥٨	٩٨١,١١٢	٥	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٧٩٧,٣٦٦	١,٠٨٨,٠٣٦	٦	استثمارات
٣.٤,٨٢٤	٣٣٥,٣٣٣	٧	إجارة منتهية بالتملك
١٦٠,٣٥٠	٢٢٧,١٠١	٨	عقارات ومعدات
٣١٧,٧١٩	٣٤٩,٣٥٨	٩	موجودات أخرى
١٠,٩٢٠,٢٨٨	١٣,١٦٦,٢٧٧		مجموع الموجودات
المطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة والحقوق			
المطلوبات			
٢٠,٧٨,٧٥٥	٢,٦٠٧,٨٤٤		حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
٦٠,٨٦٠	١٥٢,٦٦٢		مبالغ مستحقة لبنوك
٤٩٧,٧٧١	٤٣٠,٣٠٢	١٠	مطلوبات أخرى
٢,٦٣٧,٣٨٦	٣,١٩٠,٨٠٨		مجموع المطلوبات
٦,٧٣٢,٧٤١	٨,٢٣٨,٦٢٤	١١	حسابات الإستثمار المطلقة
		١٢	الحقوق
٦٩٧,٥٠٠	٧٤٤,٠٠٠		الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم
١٤٥,٨٩٠	٩٩,٣٩٠		رأس المال
٦٣,٤٦٠	٨٢,٢٩٣		علاوة إصدار أسهم
٩,٤٣٥	١٧,٣٠١		احتياطيات
(١٨,١١٨)	(٩,١٦٥)		التغييرات المترجمة في القيم العادلة
١٥٧,٦١٥	١٨٩,٤٠١		تحويل عملات أجنبية
٧٤,٩٠٠	٩١,١٤٠		أرباح مبقاة
			تخصيصات مقترحة
١,١٣٠,٦٨٢	١,٢١٤,٣٦٠		حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم
٤١٩,٤٧٩	٥٢٢,٤٨٥		حقوق غير مسيطرة
١,٥٥٠,١٦١	١,٧٣٦,٨٤٥		مجموع الحقوق
١٠,٩٢٠,٢٨٨	١٣,١٦٦,٢٧٧		مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة والحقوق



عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي



صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.



قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	إيضاحات	
٧٢٦,٢٤٠	٨١٢,٦٤٧	١٣	الدخل صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
(٦٥٢,٤٩٩)	(٧٠,٤١٧)	١٤	إجمالي عائد حسابات الاستثمار المطلقة
١٩٠,٥٨٠	٢١٣,٤٢١	١٤	حصة المجموعة كمضارب
(٤٦١,٩١٩)	(٤٩٥,٩٩٦)		عائد حسابات الاستثمار المطلقة
٢٦٤,٣٢١	٣١٦,٦٥١		حصة المجموعة من دخل التمويل وحسابات الاستثمار المشتركة
١٣,٤٤٩	٦,٨٥٠		حصة المضارب في إدارة حسابات الاستثمار المقيدة
١٣٧,٠١٦	١٣٠,٩٠٥	١٣	صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية
١١٥,٩٣٣	١٢٣,٨٦٥	١٥	دخل رسوم وعمولات أخرى
٥٥,١٥٢	٥٥,٢٤٢	١٦	إيرادات تشغيلية أخرى
٥٨٥,٨٧١	٦٣٣,٥١٣		مجموع الدخل التشغيلي
١٥٥,١٩٦	١٧٩,٦١٩		مصرفات الموظفين
١٧,٦١٨	٢٠,٨٨٢	١٧	استهلاك وإطفاء
٩٩,٥٢٦	١٠٨,٤٤٠	١٨	مصرفات تشغيلية أخرى
٢٧٢,٣٤٠	٣٠٨,٩٤١		مجموع المصروفات التشغيلية
٣١٣,٥٣١	٣٢٤,٥٧٢		صافي دخل السنة قبل المخصصات والضرائب
(٤٨,٤٤٣)	(١٠٤,٠٦٨)	١٩	مخصصات
٢٦٥,٠٨٨	٢٢٠,٥٠٤		صافي الدخل قبل الضرائب
(٦٤,٠٧٥)	(٥٣,١١٨)		الضرائب
٢٠١,٠١٣	١٦٧,٣٨٦		صافي دخل السنة
١١٣,٦٩٨	٩١,٧٥٨		العائد إلى:
٨٧,٣١٥	٧٥,٦٢٨		حقوق مساهمي الشركة الأم
٢٠١,٠١٣	١٦٧,٣٨٦		حقوق غير مسيطرة
١٥	١٢	٢٠	النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سندات أمريكية

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.



قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	إيضاحات
٢٦٥,٠٨٨	٢٢٠,٥٠٤	الأنشطة التشغيلية
		صافي الدخل قبل الضرائب
		تعديلات للبنود التالية:
١٧,٦١٨	٢٠,٨٨٢	١٧ استهلاك وإطفاء
٢,٨٩١	٣٥٣	٩ (أ) خسارة الاضمحلال
٩٧,٩٣٩	٦٣,٧٠٩	١٣,٤ استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك
١٧,٧٠٠	(٥٢)	(مكسب) خسارة غير محققة من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
(١,٢٤٣)	(٢,٣٤٧)	١٦ مكسب من بيع عقارات ومعدات
(٣٧٤)	(٢٧٣)	١٣,٣ مكسب من بيع استثمارات متاحة للبيع
(٩٨٦)	(٧٣١)	١٣,٣ مكسب من بيع أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
٤٨,٤٤٣	١٠٤,٠٦٨	١٩ مخصصات
(٧,٥٩٨)	(٣,٣٧٦)	١٣,٣ دخل من شركات زميلة
٤٣٩,٤٧٨	٤٠٢,٧٣٧	الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:
(٧٤,١٢٣)	١٠,١٧٩	إحتياطيات لدى بنوك مركزية
(٦٠,٦٣٤٢)	(٩٤٢,٦٤٥)	ذمم مدينة
(٩١,٣٧٤)	(١٨٢,٤٤٥)	التمويل بالمضاربة والمشاركة
(٥٤,١٢٦)	(٩٤,٢١٨)	إجارة منتهية بالتمليك
(٥٢,٥٠٣)	(٢٤,٤٨٨)	موجودات أخرى
٢٨٦,١٦٨	٥٢٩,٠٨٩	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
(٨,١٦٧)	٩١,٨٠٢	مبالغ مستحقة لبنوك
١٨,٠١١	(٣٧,٤٥١)	مطلوبات أخرى
(٣٦,٢٢٢)	(٨٧,٣٦٥)	ضرائب مدفوعة
(٥٠٠)	(٥٠٠)	مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
(١٧٩,٧٠٠)	(٣٣٥,٣٠٥)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية
		الأنشطة الاستثمارية
(١٠٠,٩٠٤)	(٢٧٢,٨٢٤)	صافي شراء الإستثمارات
(١١,٤٤٩)	(٨٣,٥٣٥)	صافي شراء عقارات ومعدات
-	(١٣,٠٧٢)	صافي شراء استثمار في شركة زميلة
٥٠١	٢,٤٥٧	أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة
(١١١,٨٥٢)	(٣٦٦,٩٧٤)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
		الأنشطة التمويلية
(٥٨,٥٩٠)	(٢٧,٩٠٠)	أرباح أسهم مدفوعة لحاملي أسهم الشركة الأم
٥٢٣,٦٤٢	١,٥١٢,٨٩٩	الزيادة في حسابات الاستثمار المطلقة
(٣٧,٢٤٧)	١٥,٠٨٠	صافي التغيرات في الحقوق الغير مسيطرة
٤٢٧,٨٠٥	١,٥٠٠,٧٧٩	صافي النقد من الأنشطة التمويلية
(١٣٧,٦٥١)	١٦,٨٠٠	تعديلات تحويل العملات الأجنبية
(١,٣٩٨)	٨١٤,٦٠٠	الزيادة (النقص) في النقد وما في حكمه
١,٧٣٧,٠٤٨	١,٧٣٥,٦٥٠	النقد وما في حكمه في ١ يناير
١,٧٣٥,٦٥٠	٢,٥٥٠,٢٥٠	النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.



قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

العائد إلى حقوق				
إحتياطيات				
رأس المال ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	إحتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	إحتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	
٦٩٧,٥٠٠	١٤٥,٨٩٠	٣٣,٨١٠	٢٩,٦٥٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩
٤٦,٥٠٠	-	-	-	أسهم منحة صادرة (إيضاح ١٢)
-	-	-	-	مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
-	-	-	-	صافي الحركة في التغيرات المتراكمية في القيمة العادلة
-	-	-	٩,٦٥٧	صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى
-	-	-	-	تحويل العملات الأجنبية
-	-	-	٩,٦٥٧	مجموع الدخل والمصروفات للسنة المثبتة مباشرة في الحقوق
-	-	-	-	صافي الدخل للسنة
-	-	-	٩,٦٥٧	مجموع الدخل والمصروفات للسنة
-	-	٩,١٧٦	-	محول إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	-	أرباح أسهم مدفوعة
-	-	-	-	أرباح أسهم موصى بتوزيعها
-	(٤٦,٥٠٠)	-	-	أسهم منحة موصى بتوزيعها
-	-	-	-	أرباح أسهم الشركات التابعة
-	-	-	-	صافي الحركة في حقوق غير مسيطرة
٧٤٤,٠٠٠	٩٩,٣٩٠	٤٢,٩٨٦	٣٩,٣٠٧	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.



حاملو أسهم الشركة الأم

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع الحقوق ألف دولار أمريكي
٩,٤٣٥	(١٨,١١٨)	١٥٧,٦١٥	٧٤,٩٠٠	١,١٣٠,٦٨٢	٤١٩,٤٧٩	١,٥٥٠,١٦١
-	-	-	(٤٦,٥٠٠)	-	-	-
-	-	-	(٥٠٠)	(٥٠٠)	-	(٥٠٠)
٧,٨٦٦	-	-	-	٧,٨٦٦	٢,٦٣٤	١٠,٥٠٠
-	-	(٦,١٥٦)	-	٣,٥٠١	١,٨١٧	٥,٣١٨
-	٨,٩٥٣	-	-	٨,٩٥٣	٧,٨٤٧	١٦,٨٠٠
٧,٨٦٦	٨,٩٥٣	(٦,١٥٦)	-	٢٠,٣٢٠	١٢,٢٩٨	٣٢,٦١٨
-	-	٩١,٧٥٨	-	٩١,٧٥٨	٧٥,٦٢٨	١٦٧,٣٨٦
٧,٨٦٦	٨,٩٥٣	٨٥,٦٠٢	-	١١٢,٠٧٨	٨٧,٩٢٦	٢٠٠,٠٠٤
-	-	(٩,١٧٦)	-	-	-	-
-	-	-	(٢٧,٩٠٠)	(٢٧,٩٠٠)	-	(٢٧,٩٠٠)
-	-	(٤٤,٦٤٠)	٤٤,٦٤٠	-	-	-
-	-	-	٤٦,٥٠٠	-	-	-
-	-	-	-	-	(٢٥,٦٢١)	(٢٥,٦٢١)
-	-	-	-	-	٤٠,٧٠١	٤٠,٧٠١
١٧,٣٠١	(٩,١٦٥)	١٨٩,٤٠١	٩١,١٤٠	١,٢١٤,٣٦٠	٥٢٢,٤٨٥	١,٧٣٦,٨٤٥



قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

العائد إلى حقوق

إحتياطيات

رأس المال ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	إحتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	إحتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي
----------------------------------	--	--	--

٦٥١,٠٠٠	١٩٢,٣٩٠	٢٢,٤٤٠	١,٥٢٠
٤٦,٥٠٠	-	-	-
-	-	-	-

الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
أسهم منحة صادرة (إيضاح ١٢)
مكافأة مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة

صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى
تحويل العملات الأجنبية

-	-	-	-
-	-	-	٢٨,١٣٠
-	-	-	-

مجموع الدخل والمصروفات المثبتة مباشرة في الحقوق
صافي الدخل للسنة

-	-	-	٢٨,١٣٠
-	-	-	-

مجموع الدخل والمصروفات للسنة

محول إلى الإحتياطي القانوني
أرباح أسهم مدفوعة
أرباح أسهم موصى بتوزيعها
أسهم منحة موصى بتوزيعها
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
أرباح أسهم الشركات التابعة
صافي الحركة في حقوق غير مسيطرة

-	-	-	٢٨,١٣٠
-	-	١١,٣٧٠	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	(٤٦,٥٠٠)	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-
-	-	-	-

٦٩٧,٥٠٠	١٤٥,٨٩٠	٣٣,٨١٠	٢٩,٦٥٠
---------	---------	--------	--------

الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.



حاملو أسهم الشركة الأم

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة	تحويل العملات الأجنبية	أرباح مبقاة	تخصيصات مقترحة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	مجموع الحقوق
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٥,٨٨٣	٥٥,٧٨٧	١٠٩,١٥٣	١٠٥,٥٩٠	١,١٤٣,٧٦٣	٤٢٥,٨٩٥	١,٥٦٩,٦٥٨
-	-	-	(٤٦,٥٠٠)	-	-	-
-	-	-	(٥٠٠)	(٥٠٠)	-	(٥٠٠)
٣,٥٥٢	-	-	-	٣,٥٥٢	٥,٣١١	٨,٨٦٣
-	-	(٢٥,٤٦٦)	-	٢,٦٦٤	١,٩٥٠	٤,٦١٤
-	(٧٣,٩٠٥)	-	-	(٧٣,٩٠٥)	(٦٣,٧٤٥)	(١٣٧,٦٥٠)
٣,٥٥٢	(٧٣,٩٠٥)	(٢٥,٤٦٦)	-	(٦٧,٦٨٩)	(٥٦,٤٨٤)	(١٢٤,١٧٣)
-	-	١١٣,٦٩٨	-	١١٣,٦٩٨	٨٧,٣١٥	٢٠١,٠١٣
٣,٥٥٢	(٧٣,٩٠٥)	٨٨,٢٣٢	-	٤٦,٠٠٩	٣٠,٨٣١	٧٦,٨٤٠
-	-	(١١,٣٧٠)	-	-	-	-
-	-	-	(٥٨,٥٩٠)	(٥٨,٥٩٠)	-	(٥٨,٥٩٠)
-	-	(٢٧,٩٠٠)	٢٧,٩٠٠	-	-	-
-	-	-	٤٦,٥٠٠	-	-	-
-	-	(٥٠٠)	٥٠٠	-	-	-
-	-	-	-	-	(٢١,٩٤٧)	(٢١,٩٤٧)
-	-	-	-	-	(١٥,٣٠٠)	(١٥,٣٠٠)
٩,٤٣٥	(١٨,١١٨)	١٥٧,٦١٥	٧٤,٩٠٠	١,١٣٠,٦٨٢	٤١٩,٤٧٩	١,٥٥٠,١٦١



قائمة التغيرات في حسابات الإستثمار المقيدة الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	نقد ألف دولار أمريكي	
٣٣,٥٠٩	٣٢٥,٥٣٤	٥٢,٨١٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٩
٢,٩٨٨	١٠٥,٢٤٠	٥٦,٨٨٧	الودائع
(١٩,٠٢١)	(١٦٦,٤٠٥)	(٦١,٢٢٠)	السحوبات
٣٣٩	١٧,٠٠٧	-	الدخل بعد حسم المصروفات
(٣٨)	(٥,٠٩٩)	-	حصة المضارب
-	-	-	تحويلات صرف العملات الأجنبية
١٧,٧٨٦	٢٧٦,٢٧٧	٤٨,٤٨٢	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
٧١,٨٤٦	٣٧٣,٢٧٣	٦٥,٢١٧	الرصيد في ١ يناير ٢٠٠٨
-	١٤٠,٠٦٦	٤٣,٥٣٥	الودائع
(٢٤,٥٤٥)	(١٥٤,٨٥٠)	(٥٥,٩٣٧)	السحوبات
٢,٩٢٢	١٩,٥٩٨	-	الدخل بعد حسم المصروفات
(٢٢١)	(٢,١٢٦)	-	حصة المضارب
(١٦,٤٩٣)	(٥٠,٤٢٧)	-	محول إلى حسابات الاستثمار المطلقة
-	-	-	تحويلات صرف العملات الأجنبية
٣٣,٥٠٩	٣٢٥,٥٣٤	٥٢,٨١٥	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٢٩ جزءًا من هذه القوائم المالية الموحدة.



المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	إستثمارات عقارية ألف دولار أمريكي
٥٧,٥١٤	٢٧,٢٦٩	١١٢,٠٧٣	١٩,٣١٤
٢٣٩,٧٤٥	٤,٥٥١	٥٧,٨٨٧	١٢,١٩٢
(٣١٦,٥١١)	(٢,٨٤٥)	(٦٢,٣٧٦)	(٤,٦٥٣)
٢٣,٣٩٣	١,٠١٧	٤,٦٣٠	٤٠٠
(٦,٨٥٠)	(٢٦٦)	(١,٣٥٠)	(٩٧)
(٢٤٠)	-	(٢٤٠)	-
<u>٥١٠,٠٥١</u>	<u>٢٩,٧٢٦</u>	<u>١١٠,٦٢٤</u>	<u>٢٧,١٥٦</u>
٦٢٩,١١٧	٢٥,٦٤٢	٧٧,٩٥٣	١٥,١٨٦
٤٥٧,٧٨٣	١٣,٣٣٥	٢٥٤,٨٨٤	٥,٩٦٣
(٥٥٠,٤٤٤)	(١٢,٤٧٢)	(٢٩١,٩٤٢)	(١٠,٦٩٨)
١١٥,٤٠٨	٨٤٨	٨٢,٧١٤	٩,٣٢٦
(١٣,٤٤٩)	(٨٤)	(١٠,٥٥٥)	(٤٦٣)
(٦٦,٩٢٠)	-	-	-
(٩٨١)	-	(٩٨١)	-
<u>٥٧,٥١٤</u>	<u>٢٧,٢٦٩</u>	<u>١١٢,٠٧٣</u>	<u>١٩,٣١٤</u>



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٢، بموجب سجل تجاري رقم ٤٨٩١٥. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب ١٨٨٢، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في سوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك والشركات التابعة له ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزانة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

لقد تم اعتماد إصدار هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لقرار من قبل مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٠.

٢ السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. أسس الأعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل باستثناء الاستثمارات العقارية والاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والمتاحة للبيع والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

ب. بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية. للأمر التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ج. أساس التوحيد

تشمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك والشركات التابعة له كما في والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأصول والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبنء منفصل في حقوق المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في قائمة الدخل الموحدة في صافي الربح ويتم إظهاره كبنء منفصل عن حصة المساهمين.

تشمل الحقوق غير المسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصلتها في التغيرات في الحقوق منذ تاريخ الدمج. الخسائر الخاصة بهذه الحقوق والتي تفوق حصصها في الشركات التابعة يتم تضمينها مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على إضافة الاستثمار في هذه الشركات لتغطية الخسائر.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. أساس التوحيد (تتمة)

تعامل المعاملات مع الحقوق غير المسيطرة بنفس الطريقة التي تعامل فيها المعاملات مع الأطراف الخارجية. يتم إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة من بيع المشاركات إلى الحقوق غير المسيطرة في قائمة الدخل الموحدة. إقتناء الحقوق غير المسيطرة قد ينتج عنها مبالغ شهرة إذا تجاوزت التكلفة المبلغ المدرج لصافي الموجودات المقتناة. يتم إحتساب إقتناءات/ إستبعادات الحقوق غير المسيطرة باستخدام طريقة الشركة الأم الممددة.

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	محتفظ بها مباشرة من قبل البنك	نسبة الملكية لسنة ٢٠٠٩	نسبة الملكية لسنة ٢٠٠٨	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
بنك البركة الجزائري		٥٥,٩٠%	٥٥,٩٠%	١٩٩١	الجزائر	٢٠
بنك البركة الإسلامي- البحرين		٩١,١٢%	٩١,١٢%	١٩٨٤	البحرين	٣٣
بنك البركة - تونس [المعروف سابقاً ببنك التمويل التونسي السعودي]		٧٨,٤٠%	٧٨,٤٠%	١٩٨٣	تونس	٨
بنك التمويل المصري السعودي		٧٣,٦٨%	٧٣,٦٨%	١٩٨٠	مصر	١٩
بنك البركة لبنان		٩٩,٩٨%	٩٩,٠٣%	١٩٩١	لبنان	٦
البنك الإسلامي الأردني		٦٦,٥٠%	٥٨,٧٢%	١٩٧٨	الأردن	٦٥
بنك البركة التركي للمشاركة		٥٦,٦٤%	٥٥,٥٩%	١٩٨٥	تركيا	١٠١
بنك البركة المحدود		٥٦,٢٩%	٥٣,٥٩%	١٩٨٩	جنوب أفريقيا	١٠
بنك البركة السودان		٨٢,٠٨%	٨٢,٣٠%	١٩٨٤	السودان	٢٥
بنك البركة سوريا*		٢٣,٠٠%	-	٢٠٠٩	سوريا	١

* وفقاً للقرار الصادر بإجتماع التأسيس المنعقد بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩ في سوريا تم تأسيس بنك البركة - سوريا. لدى المجموعة السيطرة على بنك البركة - سوريا من خلال قدرتها للتحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للبنك.

الشركة	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعالية لسنة ٢٠٠٩	نسبة الملكية الفعالية لسنة ٢٠٠٨	سنة التأسيس	بلد التأسيس
شركة الرزق التجارية	البنك الإسلامي الأردني	%٥٩,٤٠	%٥٢,٨٣	١٩٩٤	الأردن
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	%٦٢,٦٠	%٥٥,٤١	١٩٨٧	الأردن
شركة السماح للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	%٦٦,٠٠	%٥٥,٧٧	١٩٩٨	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	%٦٦,٠٠	%٥٨,٧٠	١٩٩٨	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	%٦٦,٠٠	%٥٨,٧٠	٢٠٠٦	الأردن
دار البركة	بنك البركة الجزائري	%٥٥,٩٠	%٥٥,٩٠	٢٠٠٣	الجزائر
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	%٥٣,٦٠	%٥٣,٥٠	١٩٩١	جنوب أفريقيا

د. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في قائمة التدفقات النقدية الموحدة على نقد في الصندوق وأرصده لدى بنوك مركزية ومبالغ مستحقة من بنوك عند الطلب أو بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

هـ. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرايبات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرايبات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (المرايبات) المدينة بشكل أساسي على مرايبات والسلع الدولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة وتدرج بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

هـ. دمم مدينة (تتمة)

ددم سلم مدينة
ددم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ددم إستصناع مدينة
ددم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم المبالغ المشكوك في تحصيلها.

و. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هي عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبه البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

ز. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على إستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة وإستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة وإستثمارات متاحة للبيع وإستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف جميع العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم إثباتها مبدئيًا بالتكلفة متضمنة تكلفة المعاملة ويتم لاحقًا إعادة قياسها بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة ضمن التغيرات المتراكمة في القيم العادلة إلى مدى الجزء المتعلق بإحتياطي القيمة العادلة للحقوق وضمن حسابات الإستثمار المطلقة في الميزانية الموحدة إلى مدى الجزء المتعلق بالقيمة العادلة لحسابات الإستثمار المطلقة إلى أن يستبعد الإستثمار أو يعتبر مضمحل وعندها يتم إدراج الربح أو الخسارة المتراكمة المدرجة مسبقًا ضمن الحقوق أو حسابات الإستثمار المطلقة في قائمة الدخل الموحدة.

إستثمار في شركات زميلة

يتم حساب إستثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الإستثمار في شركة زميلة في الميزانية بالتكلفة مضافًا إليها تغيرات ما بعد الإقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس قائمة الدخل الموحدة حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أيما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرة في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغيرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في قائمة التغيرات في الحقوق الموحدة. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

يتم إثبات الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة مبدئيًا بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقًا إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في قائمة الدخل الموحدة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ز. إستثمارات (تتمة)

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئيًا بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

استثمارات متاحة للبيع
بعد الإقتناء يتم إعادة قياس الاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مع إثبات الخسائر أو المكاسب غير المحققة بالتناسب في أسهم حقوق الملكية وحسابات الاستثمار المعلقة حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلًا فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقًا ضمن الحقوق أو حسابات الاستثمار المعلقة في قائمة الدخل الموحدة.

استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق
الاستثمارات التي لديها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد والتي لدى المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق يتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الموحدة عند الاستبعاد أو الإضمحلال.

ح. إجارة منتهية بالتمليك تدرج الموجودات المقنتاة لغرض التأجير (إجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ط. عقارات ومعدات تدرج العقارات والمعدات مبدئيًا بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم إضافتها إلى العقارات والمعدات؛ الصيانة والتصليلات يتم حسابها في قائمة الدخل الموحدة عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن إيرادات تشغيلية أخرى. يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدره للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكًا حراً حيث أن ليس لها عمرًا محددًا.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

٣ سنة	مباني
٤-١ سنوات	أثاث مكاتب ومعدات
٣ سنوات	مركبات
٤-٥ سنوات	أخرى

ي. القيم العادلة يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم المعادلة النقدية من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة للذمم بيوع (المرابيعات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ك. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئيًا بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والالتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنويًا أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتران، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت موجودات أو مطلوبات أخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة.

ل. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة المبدئية المثبتة. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم مخصص أي إطفاء متراكم وخسائر اضمحلال متراكمة.

م. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بـ صافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية المتعلقة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة تقييم في قائمة الدخل الموحدة.

ن. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت عادة على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت يتم استحقاقها على فترة التوظيف.

س. مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي التزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الالتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ع. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في الفترة التي تم الإعلان عنها.

ف. حسابات الاستثمار المطلقة

تدرج جميع حسابات الاستثمار المطلقة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات المتعلقة بها. احتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الإستثمار يتم عملهما على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ص. احتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لأصحاب حسابات الإستثمار المطلقة.

ق. احتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لكي تتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الإستثمارات لأصحاب حساب الإستثمار المطلقة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ر. حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات أصحاب حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين الاستثمارات المقيدة في الميزانية الموحدة للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين المجموعة وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة.

ش. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (المرايحات) المدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (المرايحات) المدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للفترة الزمنية للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محددًا أو معلومًا يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. الدخل المستحق المتأخر عن السداد ٩٠ يومًا أو أكثر لا يدرج ضمن قائمة الدخل الموحدة.

التمويل بالسلم والإستصناع

يتم إثبات دخل التمويل بالسلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلومًا عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد أو عند التوزيع من قبل المضارب. الدخل المستحق المتأخر عن السداد ٩٠ يومًا أو أكثر لا يدرج ضمن قائمة الدخل الموحدة.

إجارة منتهية بالتملك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتملك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حسابات الاستثمار المطلقة بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المجموعة في حسابات الاستثمار المقيدة

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حسابات الاستثمار المقيدة بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ت. العائد على حسابات الاستثمار المطلقة

تحتسب حصة حاملي حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ث. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل وذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحاملي حسابات الاستثمار المطلقة ضمن بند "تمويل مشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

خ. ضرائب

لا تخضع أرباح البنوك والشركات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاوّل فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطالبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ الميزانية بين القيمة الضريبية للموجودات والمطالبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ذ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ض. الزكاة

تقع مسؤولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وأصحاب حساب الإستثمار المطلق وأصحاب الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة التي تكون مسؤولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة. يتم الإفصاح عن احتساب زكاة السهم الواحد كمرق لتقرير الهيئة الشرعية الموحدة.

ظ. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصداقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

ج. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل ميزانية لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من اضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في قائمة الدخل الموحدة. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمتها النقدية المتوقعة تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا، انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة سابقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي إسترجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في قائمة الدخل الموحدة.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات عامة للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

ب.ب المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطالبات المالية وإظهار صافي المبلغ في الميزانية الموحدة فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج.ج. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الوحدة
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية
كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في الحقوق.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في الحقوق والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة.

د.د. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراضات التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كمحتفظ بها لغرض المتاجرة أو حتى الاستحقاق أو متاحة للبيع.

ه.ه. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات يستعمل أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابيعات) المدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة واستثمارات متاحة للبيع وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

و.و. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عندما:

- ١) يكون الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود قد إنتهى؛
- ٢) تحتفظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب عبور؛ أو
- ٣) قامت المجموعة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من موجود سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣ نقد وأرصدة لدى البنوك

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	أرصدة لدى بنوك مركزية * أرصدة لدى بنوك أخرى نقد ونقد قيد التحصيل
١,٣٨٦,٨٤٣ ٧٥٦,٢٩٥ ٢١٠,٧١٤	٢,١٥٧,٧٥٠ ٧٧٥,٥٦٢ ٢٢٤,٩٦١	
٢,٣٥٣,٨٥٢	٣,١٥٨,٢٧٣	

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطات إجبارية بمبلغ قدره ٦.٨٠.٢٣ ألف دولار أمريكي (٠.٨ : ٢.٢ : ٦١٨,٢ ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

٤ ذمم مدينة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (١-٤) ذمم إجارة مدينة (٢-٤) ذمم سلم مدينة (٣-٤) ذمم إستصناع مدينة (٤-٤)
٦,٠٣٣,٢٣٢ ٢٣,٤٥٦ ١١٢,٥٧٦ ١٨,٩٥٥	٦,٨٨٢,٨٧٠ ١٠,٩٦٤ ١١٥,٩٥٤ ١٧,٢٧٦	
٦,١٨٨,٢١٩	٧,٠٢٧,٠٦٤	

١- ٤ ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			سلع مرابحات دولية مرابحات أخرى
تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	
١٩٩,١٩٤	٤٣٤,٨٨١	٦٣٤,٠٧٥	٩٧,٩٤١	٤١٠,٧٥٥	٥٠٨,٦٩٦	
٤٢٣,٦٩٨	٥,٨٨٠,٣٩٨	٦,٣٠٤,٠٩٦	٤٨٦,٢٢٩	٧,٠٣٩,٩٠٤	٧,٥٢٦,١٣٣	
٦٢٢,٨٩٢ (١٠,٠٤٤)	٦,٣١٥,٢٧٩ (١٨٦,٤٩٩)	٦,٩٣٨,١٧١ (١٩٦,٥٤٣)	٥٨٤,١٧٠ (٣٠,٨٣٨)	٧,٤٥٠,٦٥٩ (٢٤٦,١٦٩)	٨,٠٣٤,٨٢٩ (٢٧٧,٠٠٧)	
٦١٢,٨٤٨ (٦٠,٥٨٢)	٦,١٢٨,٧٨٠ (٦٤٧,٨١٤)	٦,٧٤١,٦٢٨ (٧٠٨,٣٩٦)	٥٥٣,٣٣٢ (٦٥,٢٧٧)	٧,٢٠٤,٤٩٠ (٨٠٩,٦٧٥)	٧,٧٥٧,٨٢٢ (٨٧٤,٩٥٢)	إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة مخصصات (إيضاح ١٩)
٥٥٢,٢٦٦	٥,٤٨٠,٩٦٦	٦,٠٣٣,٢٣٢	٤٨٨,٠٥٥	٦,٣٩٤,٨١٥	٦,٨٨٢,٨٧٠	
						صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	المتعثرة
٣٨٩,٩٦٨	٤٣١,٢٧٦	تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (المرابحات) المدينة ملزماً لطالب الشراء.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٤ ذمم مدينة (تتمة)

٢-٤ ذمم إجارة مدينة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ١٩)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٦,٦٥٨	٢٢,٥٧٣	٤,٠٨٥	١٣,٩٥١	١٢,٣٥٣	١,٥٩٨	
(٣,٢٠٢)	(١,٣١٠)	(١,٨٩٢)	(٢,٩٨٧)	(٢,١٠٠)	(٨٨٧)	
٢٣,٤٥٦	٢١,٢٦٣	٢,١٩٣	١٠,٩٦٤	١٠,٢٥٣	٧١١	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي					
٩,٣٧٦	٣,٧٣٨					

المتعثرة
٣-٤ ذمم سلم مدينة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ١٩)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١١٧,٠٤٢	١١٧,٠٤٢	-	١١٩,٤٧٨	١١٩,٤٧٨	-	
(٤,٤٦٦)	(٤,٤٦٦)	-	(٣,٥٢٤)	(٣,٥٢٤)	-	
١١٢,٥٧٦	١١٢,٥٧٦	-	١١٥,٩٥٤	١١٥,٩٥٤	-	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي					
٥,٦٦٩	٤,١١٠					

المتعثرة
٤-٤ ذمم إستصناع مدينة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ١٩)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١٩,١٩١	١٩,١٩١	-	١٧,٤٢٧	١٧,٤٢٧	-	
(٢٣٦)	(٢٣٦)	-	(١٥١)	(١٥١)	-	
١٨,٩٥٥	١٨,٩٥٥	-	١٧,٢٧٦	١٧,٢٧٦	-	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي					
٩٨	٣٨٦					

المتعثرة

٥ التمويل بالمضاربة والمشاركة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة (١-٥) التمويل بالمشاركة (٢-٥)
٦٣٨,٨٥٨	٧٤٠,٧٩٨	
١٥٩,١٠٠	٢٤٠,٣١٤	
٧٩٧,٩٥٨	٩٨١,١١٢	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

١-٥ التمويل بالمضاربة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ١٩)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٦٣٩,٤١٩	٥٧٩,٣٩٤	٦٠,٠٢٥	٧٤١,٤١٦	٦٧٠,٨٠٤	٧٠,٦١٢	
(٥٦١)	(٥٦١)	-	(٦١٨)	(٦١٨)	-	
٦٣٨,٨٥٨	٥٧٨,٨٣٣	٦٠,٠٢٥	٧٤٠,٧٩٨	٦٧٠,١٨٦	٧٠,٦١٢	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي					
٥٦١	٥٦١					المتعثرة

٢-٥ التمويل بالمشاركة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إجمالي المبلغ مخصصات (إيضاح ١٩)
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
١٦١,٤٩٦	١٣٦,٧١٢	٢٤,٧٨٤	٢٤٢,١٧٢	١٨٧,٣٣٣	٥٤,٨٣٩	
(٢,٣٩٦)	(٢,٣٩٦)	-	(١,٨٥٨)	(١,٨٥٨)	-	
١٥٩,١٠٠	١٣٤,٣١٦	٢٤,٧٨٤	٢٤٠,٣١٤	١٨٥,٤٧٥	٥٤,٨٣٩	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي					
٣,٤٠٣	٦,٤٤٩					المتعثرة

٦ إستثمارات

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	إستثمارات عقارية (١-٦) إستثمار في شركات زميلة (٢-٦) أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة (٣-٦) إستثمارات متاحة للبيع (٤-٦) إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق (٥-٦)
٩٢,٦١٨	١٠١,٣٢٤	
٢٤,١٠٠	٣٨,٠٩١	
٢٥,٢٠٠	٨,١٩٢	
٢٩٤,٤٠٣	٣٥٤,٢٩٧	
٣٦١,٠٤٥	٥٨٦,١٣٢	
٧٩٧,٣٦٦	١,٠٨٨,٠٣٦	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٦ إستثمارات (تتمة)

١-٦ استثمارات عقارية

٢٠٠٨			٢٠٠٩			التكلفة تعديلات القيمة العادلة المتراكمة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٦١,٣٦١	٥٤,٧٥١	٦,٦١٠	١١٢,٣٦١	١٠٦,٣٧٩	٥,٩٨٢	
٣١,٢٥٧	٣١,٢٥٧	-	(١١,٠٣٧)	(١١,٠٣٧)	-	
٩٢,٦١٨	٨٦,٠٠٨	٦,٦١٠	١٠١,٣٢٤	٩٥,٣٤٢	٥,٩٨٢	

تتكون الاستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٠٨			٢٠٠٩			أراضي مباني
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٣٢,٤٢٤	٢٧,٨٤٧	٤,٥٧٧	٣٢,٨١٢	٢٨,١٩٨	٤,٦١٤	
٦٠,١٩٤	٥٨,١٦١	٢,٠٣٣	٦٨,٥١٢	٦٧,١٤٤	١,٣٦٨	
٩٢,٦١٨	٨٦,٠٠٨	٦,٦١٠	١٠١,٣٢٤	٩٥,٣٤٢	٥,٩٨٢	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٦ إستثمارات (تتمة)

٢-٦ استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

٢٠٠٩					
نسبة الملكية ٪ ٢٠٠٩	بلد التأسيس	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشارك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة					
٢٩,٧	الأردن	-	١٠,١٣٨	١٠,١٣٨	٦,٩٥٧
٢٠,٠	الأردن	٥٩١	-	٥٩١	٥٩١
٣٣,٢	الأردن	-	١٢,٣٧٨	١٢,٣٧٨	١٠,٩٦٣
٢٨,٤	الأردن	-	١,٥٦٩	١,٥٦٩	١,٧١٣
٢٦,٠	الأردن	-	٧,٢٣٢	٧,٢٣٢	٧,٧٥٦
		٥٩١	٣١,٣١٧	٣١,٩٠٨	٢٧,٩٨٠
غير مسعرة					
٢٠,٠	الجزائر	٤٢١	-	٤٢١	٤٢١
٤٠,٠	مصر	-	١,٢٤٥	١,٢٤٥	١,٢٤٥
٣٨,٧	لبنان	١,١٣٨	-	١,١٣٨	١,١٣٨
٢٨,٠	تونس	٣,٣٧٩	-	٣,٣٧٩	٣,٣٧٩
		٤,٩٣٨	١,٢٤٥	٦,١٨٣	٦,١٨٣
		٥,٥٢٩	٣٢,٥٦٢	٣٨,٠٩١	٣٨,٠٩١



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

فی ۳۱ دسمبر ۲۰۰۹

٦ استثمارات (تتمة)

٢-٦ استثمار فى شركات زميلة (تتمة)

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

مسعرة	نسبة الملكية %	بلد التأسيس	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
الاستثمارات المصرفية شركة الأمين للاستثمار	٣٦,٢	الأردن	-	٨,٩٣١	٨,٩٣١	٩,٤٥١
التأمين شركة التأمين الإسلامية	٣٥,٣	الأردن	-	٧,٧٩٣	٧,٧٩٣	١١,٤٥١
أخرى المركز الأردني للتجارة العالمية	٢٨,٤	الأردن	-	١,٦٧٨	١,٦٧٨	٤,٤٤٦
			-	١٨,٤٠٢	١٨,٤٠٢	٢٥,٣٤٨

غير مسعرة

العقارات		
٢٠٠٠	٤٢٨	-
٤٠٠٠	-	١,٢٣٩
٣٨,٧	٧٥٨	-
٢٨,٠	٣,٢٧٣	-
	٤,٤٥٩	١,٢٣٩
	٤,٤٥٩	١٩,٦٤١

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٦ إستثمارات (تتمة)

٣-٦ أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			أسهم حقوق الملكية المسعرة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٥,٢٠٠	١٧,٢٢٥	٧,٩٧٥	٨,١٩٢	٥,٢٣٧	٢,٩٥٥	

٤-٦ استثمارات متاحة للبيع

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إستثمارات مسعرة أسهم حقوق الملكية والصكوك صناديق مدارة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٨٢,٠٠٩ ٢٩,٤٧١	٨٠,٢٣٤ ٢٣,٦١١	١,٧٧٥ ٥,٨٦٠	٩٢,٨٤٤ ٤٩,٢٦٦	٨٢,٥٩٥ ٣٩,٣١٨	١٠,٢٤٩ ٩,٩٤٨	
١١١,٤٨٠	١٠٣,٨٤٥	٧,٦٣٥	١٤٢,١١٠	١٢١,٩١٣	٢٠,١٩٧	إستثمارات غير مسعرة مدرجة بالتكلفة أسهم حقوق الملكية والصكوك صناديق مدارة
١٦٣,٩٧٤ ٢٣,٩٧٥	٦٤,١١٢ ٢٣,٥٧٤	٩٩,٨٦٢ ٤٠١	١٨٨,٦٦٧ ٢٩,٨٣٤	٦٦,٦١٥ ٢٨,٩١٥	١٢٢,٠٥٢ ٩١٩	
١٨٧,٩٤٩	٨٧,٦٨٦	١٠٠,٢٦٣	٢١٨,٥٠١	٩٥,٥٣٠	١٢٢,٩٧١	
(٥,٠٢٦)	(٤٩٤)	(٤,٥٣٢)	(٦,٣١٤)	(١,٢٨٦)	(٥,٠٢٨)	مخصصات (إيضاح ١٩)
٢٩٤,٤٠٣	١٩١,٠٣٧	١٠٣,٣٦٦	٣٥٤,٢٩٧	٢١٦,١٥٧	١٣٨,١٤٠	

٥-٦ إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

٢٠٠٨			٢٠٠٩			إستثمارات غير مسعرة صكوك وبنود مشابهة
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٣٦١,٠٤٥	٣٣٤,٤٠٥	٢٦,٦٤٠	٥٨٦,١٣٢	٣٥٥,٥١١	٢٣٠,٦٢١	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٧ إجارة منتهية بالتمليك

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	
٢٢٥,٠٣٣ (٣٣,٠١٥)	٢٠٢,٣٥٤ (٢٣,١١٤)	٢٢,٦٧٩ (٩,٩٠١)	٣٢١,٥٨٨ (٨٥,٧٢٣)	٢٩٨,١٣٣ (٧٢,٤١٠)	٢٣,٤٥٥ (١٣,٣١٣)	أراضي ومباني التكلفة الإستهلاك المتراكم
١٩٢,٠١٨	١٧٩,٢٤٠	١٢,٧٧٨	٢٣٥,٨٦٥	٢٢٥,٧٢٣	١٠,١٤٢	صافي القيمة الدفترية
٢٩٥,٥٧٥ (٢٠,١٠١)	٢٧٧,٠١٠ (١٨٦,٠٦٦)	١٨,٥٦٥ (١٤,٩٤٤)	٣١٤,١٥٣ (٢٢٧,٣١٥)	٢٩٧,٠٣٠ (٢١١,١٧٤)	١٧,١٢٣ (١٦,١٤١)	معدات التكلفة الإستهلاك المتراكم
٩٤,٥٦٥	٩٠,٩٤٤	٣,٦٢١	٨٦,٨٣٨	٨٥,٨٥٦	٩٨٢	صافي القيمة الدفترية
٢٤,٦٨٣ (٦,٤٤٢)	٢١,٩٦٩ (٤,٤٢٦)	٢,٧١٤ (٢,٠١٦)	١٩,٩٦٥ (٧,٣٣٥)	١٧,٢٥١ (٥,٠٤٧)	٢,٧١٤ (٢,٢٨٨)	أخرى التكلفة الإستهلاك المتراكم
١٨,٢٤١	١٧,٥٤٣	٦٩٨	١٢,٦٣٠	١٢,٢٠٤	٤٢٦	صافي القيمة الدفترية
٥٤٥,٢٩١ (٢٤٠,٤٦٧)	٥٠١,٣٣٣ (٢١٣,٦٠٦)	٤٣,٩٥٨ (٢٦,٨٦١)	٦٥٥,٧٠٦ (٣٢٠,٣٧٣)	٦١٢,٤١٤ (٢٨٨,٦٣١)	٤٣,٢٩٢ (٣١,٧٤٢)	الإجمالي التكلفة الإستهلاك المتراكم
٣٠٤,٨٢٤	٢٨٧,٧٢٧	١٧,٠٩٧	٣٣٥,٣٣٣	٣٢٣,٧٨٣	١١,٥٥٠	صافي القيمة الدفترية

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٨

عقارات ومعدات

أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
١٤١,٥١٠	١٠٢,٠١١	٩,٢٤٥	١٩,٦٠٦	٢٧٢,٣٧٢
٥٩,٦١٦	١٧,٢٩٠	٩٩١	٧,٤٨٥	٨٥,٣٨٢
(٧.٨)	(٢,١٤٣)	(٤٦١)	(٢,٧٨٩)	(٦,١٠١)
٢,٤٥٢	٩٥١	٦٣	٤٦٢	٣,٩٢٨
٢٠٢,٨٧٠	١١٨,١٠٩	٩,٨٣٨	٢٤,٧٦٤	٣٥٥,٥٨١
٣٠,٩٩٤	٦٧,٥٠٠	٤,٦١٤	٨,٩١٤	١١٢,٠٢٢
٥,٨٢٦	٩,٢٨٦	١,٤٢٥	٢,٥٩٤	١٩,١٣١
(٤٧)	(١,٧٥٨)	(٣٥٣)	(١,٧٤٢)	(٣,٩٠٠)
٣١٠	٦٣٦	٢٤	٢٥٧	١,٢٢٧
٣٧,٠٨٣	٧٥,٦٦٤	٥,٧١٠	١٠,٠٢٣	١٢٨,٤٨٠
١٦٥,٧٨٧	٤٢,٤٤٥	٤,١٢٨	١٤,٧٤١	٢٢٧,١٠١
١١٠,٥١٦	٣٤,٥١١	٤,٦٣١	١٠,٦٩٢	١٦٠,٣٥٠

التكلفة:

في ١ يناير ٢٠٠٩

إضافات

إستبعادات

تحويلات صرف العملات الأجنبية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

الاستهلاك:

في ١ يناير ٢٠٠٩

مخصص خلال السنة (إيضاح ١٧)

متعلق بإستبعادات

تحويلات صرف العملات الأجنبية

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

صافي القيم الدفترية:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

٩ موجودات أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
١٤٣,٤١٥	١٥٣,٤٠٣
٥٢,٦٧٦	٦٩,٩١١
٣٤,٩٦٠	٤٩,٦٢٥
٢٣,٩٠٣	١٨,١٢٠
١٨,٨٠٠	٢٦,٩٩٨
٩,٧٩٢	١٧,٩٤٨
٥٠,٤٢٢	٢٩,٦٨٣
٣٣٣,٩٦٨	٣٦٥,٦٨٨
(١٦,٢٤٩)	(١٦,٣٣٠)
٣١٧,٧١٩	٣٤٩,٣٥٨

فواتير مستحقة القبض

الشهرة وموجودات غير ملموسة ٩(أ)

رهونات قيد البيع

أموال صندوق القرض الحسن

ضرائب مؤجلة

مبالغ مدفوعة مقدماً

أخرى

المجموع

مخصصات (إيضاح ١٩)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٩ موجودات أخرى (تتمة)

٩(أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	
٤٨,٣٨٢	٤,٠٣٨	٤٤,٣٤٤	٥٢,٦٧٦	٥,٧٧٠	٤٦,٩٠٦	في ١ يناير إضافات تحويلات صرف العملات الأجنبية
٩,١٥٢	٣,٩٥٩	٥,١٩٣	١٨,٨٢١	٣,٣٠٤	١٥,٥١٧	
-	-	-	-	-	-	مخصص الإطفاء للسنة خسارة الاضمحلال للسنة تحويلات صرف العملات الأجنبية
(١,٤٥٠)	(١,٤٥٠)	-	(١,٧٥١)	(١,٧٥١)	-	
(٢,٨٩١)	(٢٦٠)	(٢,٦٣١)	(٣٥٣)	(٣٥٣)	-	
(٥١٧)	(٥١٧)	-	٥١٨	٥١٨	-	
٥٢,٦٧٦	٥,٧٧٠	٤٦,٩٠٦	٦٩,٩١١	٧,٤٨٨	٦٢,٤٢٣	في ٣١ ديسمبر

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لثلاث وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد كما يلي:

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	بنك البركة التركي للمشاركة بنك التمويل المصري السعودي البنك الإسلامي الأردني
٣٢,٥٧٨	٣٣,٣٨٠	
٢,٥٢٢	٢,٥٣٢	
١١,٨٠٦	٢٦,٥١١	
٤٦,٩٠٦	٦٢,٤٢٣	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١. مطلوبات أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	
١٨٣,٠٤٦	١٦٩,٨٥٥	مبالغ مستحقة الدفع
٨٤,٢٦٦	٩٠,٢٤٥	هوامش نقدية
٧,١٥١	٦,١٨٠	مخصصات أخرى (إيضاح ١٩) *
٥٦,٢٩٨	٣٢,٢٧٩	ضرائب حالية **
٢٠,٣٢٨	١٨,٢٩٨	ضرائب مؤجلة **
٣٥,٠٢٤	٢٨,٧٢٩	مصرفات مستحقة
١٠,٩٦١	١٠,٤٨٦	صندوق الصدقات
١٠٠,٦٩٧	٧٤,٢٣٠	أخرى
٤٩٧,٧٧١	٤٣٠,٣٠٢	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات معنية على بنود الإلتزامات والبرتباطات.

** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

١١ حسابات الإستثمار المطلقة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	
٦,٦٦٢,٦٥٧	٨,١٦٨,٦٦٨	حسابات الإستثمار المطلقة
٢,٢٧١	٢,٣٠٤	احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح ١١-١)
٥٨,٣٧١	٦٥,٢٢٦	احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح ١١-٢)
٩,٤٤٢	٢,٤٢٦	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحسابات الإستثمار المطلقة (إيضاح ١١-٣)
٦,٧٣٢,٧٤١	٨,٢٣٨,٦٢٤	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١١ حسابات الإستثمار المطلقة (تتمة)

١-١١ التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٢,٢٣٦	٢,٢٧١
٢٧٩	٦٢
(١٣٠)	-
(١١٤)	(٢٩)
٢,٢٧١	٢,٣٠٤

الرصيد في ١ يناير
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحاملي حسابات الإستثمار المطلقة
مبالغ مستخدمة خلال الفترة
تحويلات صرف العملات الأجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر

٢-١١ التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٥٣,١٩٠	٥٨,٣٧١
(١٢,٧٢١)	(٦,٧٣٦)
٢٣,٩١٥	١٢,٧١٧
(٦,٠١٣)	٨٧٤
٥٨,٣٧١	٦٥,٢٢٦

الرصيد في ١ يناير
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح ١٩)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحاملي حسابات الإستثمار المطلقة
تحويلات صرف العملات الأجنبية

الرصيد في ٣١ ديسمبر

٣-١١ التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحسابات الاستثمار المطلقة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٢٣,١٦٤	٩,٤٤٢
١٥,١٢٦	٣٧٣
(٢٨,٨٤٨)	(٧,٣٨٩)
٩,٤٤٢	٢,٤٢٦
١٥,٣٥٩	٤,٩٢٥
(٥,٩١٧)	(٢,٤٩٩)
٩,٤٤٢	٢,٤٢٦

الرصيد في ١ يناير
التغيرات في القيمة العادلة المتعلقة بحسابات الإستثمار المطلقة
إستبعادات- صافي

العائدة إلى الاستثمارات العقارية
العائدة إلى الاستثمارات المتاحة للبيع



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٢ الحقوق

قام البنك بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل ١٥ (٢٠٠٨: ١٤) سهم محتفظ به بعد موافقة المساهمين وقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٩ (٢٠٠٨: ٢٦ فبراير ٢٠٠٨) كما تمت الموافقة على ذلك من قبل وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	رأس المال المصرح به ١,٥٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل في بداية السنة ٦٩٧,٥٠٠ (٢٠٠٨: ٦٥١,٠٠٠) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
٦٥١,٠٠٠	٦٩٧,٥٠٠	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	الصادر خلال السنة ٤٦,٥٠٠ (٢٠٠٨: ٤٦,٥٠٠) سهم منحة بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
٤٦,٥٠٠	٤٦,٥٠٠	
٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	في نهاية السنة ٧٤٤,٠٠٠ (٢٠٠٨: ٦٩٧,٥٠٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم
٦٩٧,٥٠٠	٧٤٤,٠٠٠	

معلومات إضافية عن نمط الملكية

١) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ ٥% أو أكثر من الأسهم القائمة:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩				
الأسماء	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية	
صالح عبدالله كامل	سعودي	٢٢٤,٠٢١,٩٢١	٣٠,١١٪	
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	١٨٣,٢٩١,١٤٥	٢٤,٦٤٪	
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزر كيمن	١٥٣,٦٦١,٧٩٦	٢٠,٦٥٪	
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	٥٠,٦٥٦,٢٣٨	٦,٨١٪	

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

الأسماء	الجنسية	عدد الأسهم	نسبة الملكية
صالح عبدالله كامل	سعودي	٢١٠,٠٢٠,٥٥١	٣٠,١١%
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	١٧١,٨٣٥,٤٤٨	٢٤,٦٤%
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزر كيمن	١٤٤,٠٥٧,٩٣٤	٢٠,٦٥%
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	٤٧,٤٩٠,٢٢٣	٦,٨١%

٢) لدي البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٢ الحقوق (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

(٣) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩			
فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة من المجموع القائم
أقل من ١%	٤٠,١٧١,١٣٠	١,١٣٩	٥,٤٠%
من ١% لغاية أقل من ٥%	٩٢,١٩٧,٧٧٠	٨	١٢,٣٩%
من ٥% لغاية أقل من ١٠%	٥٠,٦٥٦,٢٣٨	١	٦,٨١%
من ١٠% لغاية أقل من ٢٠%	٥٦٠,٩٧٤,٨٦٢	٣	٧٥,٤٠%
	٧٤٤,٠٠٠,٠٠٠	١,١٥١	١٠٠,٠٠%

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	نسبة من المجموع القائم
أقل من ١%	٣٧,٦٨٨,٤٤٦	١,١٤١	٥,٤٠%
من ١% لغاية أقل من ٥%	٨٦,٤٠٧,٣٩٨	٨	١٢,٣٩%
من ٥% لغاية أقل من ١٠%	٤٧,٤٩٠,٢٢٣	١	٦,٨١%
من ١٠% لغاية أقل من ٢٠%	٥٢٥,٩١٣,٩٣٣	٣	٧٥,٤٠%
	٦٩٧,٥٠٠,٠٠٠	١,١٥٣	١٠٠,٠٠%

(أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح
يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الأوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرة بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من علاوة إصدار أسهم بواقع سهم واحد لكل ١٦ سهم محتفظ به. سيتم تقديم هذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة السلطات التنظيمية.

(ب) إحتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل ١٠% من صافي دخل السنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يصل هذا الإحتياطي إلى ٥٠% من رأس المال المدفوع للبنك.

(ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب القيمة العادلة غير المحققة من الإستثمارات المتاحة للبيع والإستثمارات العقارية.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٢ الحقوق (تتمة)

معلومات إضافية عن نمط الملكية (تتمة)

(د) احتياطي تحويل العملات الأجنبية
يستخدم احتياطي صرف العملات الأجنبية في تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

(هـ) احتياطيات أخرى
تتضمن الاحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على احتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

(و) تخصيصات مقترحة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	أرباح أسهم نقدية ٦٪ (٢٠٠٨ : ٤٪) أسهم منحة
٢٧,٩٠٠	٤٤,٦٤٠	
٤٦,٥٠٠	٤٦,٥٠٠	
٧٤,٤٠٠	٩١,١٤٠	

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة ٢٠٠٨ في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠٠٩ ونفذت في سنة ٢٠٠٩ بعد الموافقة.

(ي) صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة
يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) البنك.

١٣ صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	ذمم مدينة (إيضاح ١٣-١) التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح ١٣-٢) إستثمارات (إيضاح ١٣-٣) إجارة منتهية بالتملك (إيضاح ١٣-٤) أخرى
٧١٨,٦٢٤	٧٨٢,٧١٧	
٣٨,٢٨٢	٣٤,٠٨٩	
٧٢,٣٦٣	٨٨,٥٣١	
٢٤,٧٥٨	٢٧,٦٤٩	
٩,٢٢٩	١٠,٥٦٦	
٨٦٣,٢٥٦	٩٤٣,٥٥٢	
٧٢٦,٢٤٠	٨١٢,٦٤٧	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة
١٣٧,٠١٦	١٣٠,٩٠٥	صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية
٨٦٣,٢٥٦	٩٤٣,٥٥٢	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٣ صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

١٣-١ ذمم مدينة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٧٠٩,٥١٩	٧٧١,٨٦٧
٧,٨١١	٩,٤٩٥
١,٢٩٤	١,٣٥٥
٧١٨,٦٢٤	٧٨٢,٧١٧

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة
ذمم سلم مدينة
ذمم إستصناع مدينة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
١٣,٨٩٩	١١,٣٠٦
٢٤,٣٨٣	٢٢,٧٨٣
٣٨,٢٨٢	٣٤,٠٨٩

٢-١٣ التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة
التمويل بالمشاركة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٤٤,٥٤٠	٢٩,٠٨٣
٣٣,٠٦٠	٥٢,٢٢٦
(١٧,٧٠٠)	٥٢
٣٧٤	٢٧٣
٩٨٦	٧٣١
٣,٥٠٥	٢,٧٩٠
٧,٥٩٨	٣,٢٧٦
٧٢,٣٦٣	٨٨,٥٣١

٣-١٣ إستثمارات

إستثمارات متاحة للبيع
إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
مكسب (خسارة) غير محققه من أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
مكسب من بيع إستثمارات متاحة للبيع
مكسب من بيع إستثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة
دخل إيجار وبيع إستثمارات عقارية
إستثمار في شركات زميلة

٤-١٣ إجارة منتهية بالتملك

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
١٢٢,٦٩٧	٩١,٣٥٨
(٩٧,٩٣٩)	(٦٣,٧٠٩)
٢٤,٧٥٨	٢٧,٦٤٩

دخل من إجارة منتهية بالتملك
إستهلاك ضمن إجارة منتهية بالتملك



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٤ عائد حسابات الإستثمار المطلقة

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

١٥ دخل رسوم وعمولات أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	رسوم وعمولات إعتمادات مستنديه خطابات ضمان خطابات قبول
٦٣,٥٥٣	٦١,٨٤٨	
٢٤,٨١٨	٢٨,١٦٦	
٢٣,٣٧٢	٣٢,٣٥٧	
٤,١٩٠	١,٤٩٤	
<u>١١٥,٩٣٣</u>	<u>١٢٣,٨٦٥</u>	

١٦ إيرادات تشغيلية أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	مكسب تحويل العملات الأجنبية مكسب من بيع عقارات ومعدات أخرى
٣٤,٤٥٤	٣٤,٩٢٣	
١,٢٤٣	٢,٣٤٧	
١٩,٤٥٥	١٧,٩٧٢	
<u>٥٥,١٥٢</u>	<u>٥٥,٢٤٢</u>	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٧ استهلاك وإطفاء

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
١٦,١٦٨	١٩,١٣١
١,٤٥٠	١,٧٥١
١٧,٦١٨	٢٠,٨٨٢

عقارات ومعدات (إيضاح ٨)
إطفاء موجودات غير ملموسة

١٨ مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي
٦٨,٦٩٠	٦٤,٩٨٨
١١,٠٥٦	٢٢,٠٤٦
١٩,٧٨٠	٢١,٤٠٦
٩٩,٥٢٦	١٠٨,٤٤٠

مصروفات عمومية وإدارية
مصروفات أعمال
مصروفات مبانى



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٩ مخصصات

ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٤)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٣)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٢)	ذمم بيع (مرايحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-١)
٢٣٦	٤,٤٦٦	٣,٢٠٢	١٩٦,٥٤٣
٤	٧٤٨	١,٧٩٦	١٣١,٥٩٢
(٣٤)	(١,٦٢٢)	(٣٥٥)	(٢٨,٣٢٩)
(٣٠)	(٨٧٤)	١,٤٤١	١٠٣,٢٦٣
٢٠٦	٣,٥٩٢	٤,٦٤٣	٢٩٩,٨٠٦
(٥٠)	(٢)	(١,٦٣٣)	(٣٠,٧١٠)
-	-	(٤)	٦,١٨٣
(٥)	(٦٦)	(١٩)	١,٧٢٨
١٥١	٣,٥٢٤	٢,٩٨٧	٢٧٧,٠٠٧

٢٠٠٩

مخصصات في ١ يناير
مخصص خلال السنة
مبالغ تم استردادها خلال السنة

مبالغ تم شطبها خلال السنة
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح ١١-٢)
تحويلات صرف العملات الأجنبية

مخصصات في ٣١ ديسمبر

٢٠٠٨

١٨٦	٧,٦٠٠	٣,٤٨٢	١٧١,٨٤٢
١١١	١,٢٨٢	١,٢٢٧	٦١,٥١٠
(٤٨)	(٤,٠٤٥)	(٧٢)	(٢٠,٣٦٣)
٦٣	(٢,٧٦٣)	١,١٥٥	٤١,١٤٧
٢٤٩	٤,٨٣٧	٤,٦٣٧	٢١٢,٩٨٩
-	-	(١,٣٩٧)	(١١,١٤٩)
-	-	-	٦,١٣٤
(١٣)	(٣٧١)	(٣٨)	(١١,٤٣١)
٢٣٦	٤,٤٦٦	٣,٢٠٢	١٩٦,٥٤٣

مخصصات في ١ يناير
مخصص خلال السنة
مبالغ تم استردادها خلال السنة

مبالغ تم شطبها خلال السنة
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح ١١-٢)
تحويلات صرف العملات الأجنبية

مخصصات في ٣١ ديسمبر



التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٠-٥)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح ٢٠-٥)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح ٤-٦)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح ٩)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح ١٠)	المجموع ألف دولار أمريكي
٥٦١	٢,٣٩٦	٥,٠٢٦	١٦,٢٤٩	٧,١٥١	٢٣٥,٨٣٠
١٧	-	٨١٢	٤,٥٦٦	١,٥٨٢	١٤١,١١٧
(٢٨)	(٦٨٨)	(١٢٥)	(٥,٦٢٣)	(٢٣٥)	(٣٧,٠٤٩)
(٢١)	(٦٨٨)	٦٨٧	(١,٠٥٧)	١,٣٤٧	١٠٤,٠٦٨
٥٤٠	١,٧٠٨	٥,٧١٣	١٥,١٩٢	٨,٤٩٨	٣٣٩,٨٩٨
-	(٦٢)	-	-	(٢,٣٤٥)	(٣٤,٨٠٢)
٧٨	١٢	٤٧١	(٤)	-	٦,٧٣٦
-	٢٠٠	١٣٠	١,١٤٢	٢٧	٣,١٣٧
٦١٨	١,٨٥٨	٦,٣١٤	١٦,٣٣٠	٦,١٨٠	٣١٤,٩٦٩

٥٦١	٢,٠٨٢	٥,١٣٤	٩,٧٨٣	١٠,٤٤٨	٢١١,١١٨
-	٩٩٤	١,٤٨٦	٦,٩٣٦	٣,١٣٧	٧٦,٦٨٣
-	(١٢٢)	(١١٦)	(٣,١٧٦)	(٢٩٨)	(٢٨,٢٤٠)
-	٨٧٢	١,٣٧٠	٣,٧٦٠	٢,٨٣٩	٤٨,٤٤٣
٥٦١	٢,٩٥٤	٦,٥٠٤	١٣,٥٤٣	١٣,٢٨٧	٢٥٩,٥٦١
-	(١٨٣)	(١,٢٧٢)	(٣,٣٣٦)	(٦,١٥٢)	(٢٣,٤٨٩)
-	(٤٥)	-	٦,٦٣٢	-	١٢,٧٢١
-	(٣٣٠)	(٢٠٦)	(٥٩٠)	١٦	(١٢,٩٦٣)
٥٦١	٢,٣٩٦	٥,٠٢٦	١٦,٢٤٩	٧,١٥١	٢٣٥,٨٣٠



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١٩ مخصصات (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي	
-	-	١,٤٧٧	١٢٧,٨٨٤	٢٠٠٩
٢	٣,٥٠٥	١,٣٢٧	٣٠,٤٠١	الشرق الأوسط
-	-	-	١٠٠,٨٠٢	شمال أفريقيا
١٤٩	١٩	١٨٣	١٧,٩٢٠	أوروبا
١٥١	٣,٥٢٤	٢,٩٨٧	٢٧٧,٠٠٧	أخرى
				المجموع
-	-	٢,٠٤٦	١١٤,١٠١	٢٠٠٨
٣٣	٤,٤٤٣	١,١٥٦	٣١,٠٠٣	الشرق الأوسط
-	-	-	٤٢,٤٧٧	شمال أفريقيا
٢٠٣	٢٣	-	٨,٩٦٢	أوروبا
٢٣٦	٤,٤٦٦	٣,٢٠٢	١٩٦,٥٤٣	أخرى
				المجموع

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة ٣٤٧,٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ (٣١ ديسمبر ٢٠٠٨: ٢٧٢,٥ مليون دولار أمريكي). تشمل الضمانات على نقد وأوراق مالية وعقارات.



التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	٢٦٣	٢,٥٨٨	٥,٠٧٩	٥,٨٩٤	١٤٣,١٨٥
٦١٨	-	٢,٥٠٩	٤,٢٩٨	٢٦٧	٤٢,٩٢٧
-	-	٧١.	٦٩٦	١٩	١.٢,٢٢٧
-	١,٥٩٥	٥.٧	٦,٢٥٧	-	٢٦,٦٣.
٦١٨	١,٨٥٨	٦,٣١٤	١٦,٣٣.	٦,١٨.	٣١٤,٩٦٩

-	٨٧٩	١,٧٣٢	٨,١٦٢	٦,٩٦٥	١٣٣,٨٨٥
٥٦١	-	٢,٦٨٦	٤,٣٢٤	١٨٦	٤٤,٣٩٢
-	-	٦.٨	٣٤٤	-	٤٣,٤٢٩
-	١,٥١٧	-	٣,٤١٩	-	١٤,١٢٤
٥٦١	٢,٣٩٦	٥,٠٢٦	١٦,٢٤٩	٧,١٥١	٢٣٥,٨٣.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٠

النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	
١١٣,٦٩٨	٩١,٧٥٨	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة - ألف دولار أمريكي
٧٤٤,٠٠٠	٧٤٤,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (بالتلاف)
١٥	١٢	نصيب السهم في الأرباح - سنتات أمريكية

تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة ٢٠٠٩ و ٢٠٠٨

٢١

النقد وما في حكمه

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	
٧٦٨,٦٤١	١,٥٤٩,٧٢٧	أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي الإجباري
٧٥٦,٢٩٥	٧٧٥,٥٦٢	أرصدة لدى بنوك أخرى
٢١٠,٧١٤	٢٢٤,٩٦١	نقد ونقد قيد التحصيل
١,٧٣٥,٦٥٠	٢,٥٥٠,٢٥٠	

٢٢

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	
٤,٦١٨	٣,٥٣٢	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة
١,١٣٧	٢,٠٢٤	صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية
٢١٠	٩٩	عائد حسابات الاستثمارات المطلقة
-	١٠٧	دخل الرسوم والعمولات الأخرى
١٥٧	-	إيرادات تشغيلية أخرى



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٢ معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر هي كالتالي:

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	الموجودات:
١,٦١٢	٢٥٥	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٤,٦٠٨	٢٦,٨١٦	ذمم مدينة
٩,٧٢٤	٣٢,٨٢٢	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٨٥,٦٦٨	٨٩,٣٢٣	إستثمارات
٢٦٢	١٧٤	إجارة منتهية بالتملك
٩,٠٢٠	١,٣٢٤	موجودات أخرى
١,٩٩٢	١٢,٦١٧	المطلوبات:
١,٨٢٥	٢,٣٨٢	حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
		مطلوبات أخرى
٤,٦٧٣	٧,٠٥٦	حسابات الاستثمار المطلقة
١٤,٢٢٦	٨,١٣٠	حسابات الاستثمار المقيدة

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

إن تفاصيل مساهمة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم البنك كما في نهاية السنة هي كالتالي:

٢٠٠٨	٢٠٠٩	فئات:
عدد الأعضاء	عدد الأعضاء	أقل من ١%
عدد مجلس الإدارة	عدد مجلس الإدارة	من ١% لغاية أقل من ٥%
٣	٣	٣٣٨,١٣٦
١	١	٢٢٤,٠٢١,٩٢١
٤	٤	٢٢٤,٣٦٠,٠٥٧



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٣ ارتباطات وإلتزامات محتملة

٢٠٠٨ ألف دولار أمريكي	٢٠٠٩ ألف دولار أمريكي	
٥١١,٩٦١	٩٤٥,٢٤١	اعتمادات مستندية
١,٨٩٨,٤٠٦	٢,٤٨٦,٠٣٥	خطابات ضمان
٤٣,٩١٠	٤٩,٢٥١	خطابات قبول
١٣٢,٩٨٨	٢٩٦,٣٩٢	إرتباطات غير مسحوبة - تستحق خلال أقل من سنة
٥٩,٣٣١	٤٨,٦٧٤	أخرى
<u>٢,٦٤٦,٥٩٦</u>	<u>٣,٨٢٥,٥٩٣</u>	

٢٤ تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسؤولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل الإدارة ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح ٢. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة:

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	القطاع
٣,٦٥٢,٦٧٨	١,٣٢٦,٣٣٠	٥,٨٥٥,٢٤٠	٤,٠٣٠,٧٧٦	١,٢١٩,٤٧٣	٦,٠٥١,٠٤٨	الشرق الأوسط
٦٥٥,٢٤٩	٥٧٠,٢٣٣	١,٤٢٤,٠٥٧	٧٧٠,٧٧٨	٧٨٠,٩٨٦	١,٨٥٥,٩١٢	شمال أفريقيا
٢,٢٠٥,٨٩٤	٥٢١,٩١٧	٣,١٣٤,٥٣٦	٣,٠٢٦,٥٦٠	٧٦٩,٢٥٧	٤,٢٧٣,٥٠٨	أوروبا
٢١٨,٩٢٠	٢١٨,٩٠٦	٥٠٦,٤٥٥	٤١٠,٥١٠	٤٢١,٠٩٢	٩٨٥,٨٠٩	أخرى
<u>٦,٧٣٢,٧٤١</u>	<u>٢,٦٣٧,٣٨٦</u>	<u>١٠,٩٢٠,٢٨٨</u>	<u>٨,٢٣٨,٦٢٤</u>	<u>٣,١٩٠,٨٠٨</u>	<u>١٣,١٦٦,٢٧٧</u>	



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٤ تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل:

القطاع	٢٠٠٩			٢٠٠٨		
	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل	مجموع الدخل التشغيلي	صافي الدخل التشغيلي	صافي الدخل
	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف
	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
الشرق الأوسط	١٨٩,٤٠٢	٦٨,٧٧٦	١٤,٧٥٢	٢٠٧,٩٩٦	٩١,٢٣٠	٤٣,١٦٢
شمال أفريقيا	١٠٨,٥٩٩	٦٩,٣٨٤	٥٦,٧٥٤	١٠٠,٤٧١	٦٥,٤٥٥	٥٣,٢٣٢
أوروبا	٢٨٣,١٢٠	١٧٢,٠٤٥	٨٨,٩٤٦	٢٣٧,٧٨٧	١٤٣,٤٧٩	٩٧,٤٠٧
أخرى	٥٢,٣٩٢	١٤,٣٦٧	٦,٩٣٤	٣٩,٦١٧	١٣,٣٦٧	٧,٢١٢
	٦٣٣,٥١٣	٣٢٤,٥٧٢	١٦٧,٣٨٦	٥٨٥,٨٧١	٣١٣,٥٣١	٢٠١,١٣٠

٢٥ إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. هذه المخاطر وعمليات احتوائها لم تتغير بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر معدل الربح.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل وحدة تابعة سياسات وتطبيقات محلية وإجراءات سيولة للعملات الأجنبية المناسبة لطبيعة وتعقيدات أعمالها. تهدف سياسة الشركات التابعة إلى حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدية للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوافر الخطوط الائتمانية للمجموعة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	١ إلى ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	٦ أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
٢,٥٤١,٠٢٦	٩,٢٢٤	-	-
٩٨٦,٣٧٧	٨٦٨,٩٦٤	١,٠٢١,٣٤٠	١,١٠٠,٩٢١
٤٦٥,١٨٩	٩٩,٢١٤	٢١,٣٢٤	٢٨,٠٨٩
٤٣٦,٤٩٥	٤٣,٧٢٦	١٨٣,٩٨١	٩٢,٣٠٦
٦,٨٧٠	٦,١٢٦	١٠,٦٥٨	٢٤,٩٥٥
-	-	-	١,٣٩٧
٧٢,٧٨٥	٨,٦٣٧	٩,٢٤٢	٦,٥٤٠
٤,٥٠٨,٧٤٢	١,٠٣٥,٨٩١	١,٢٤٦,٥٤٥	١,٢٥٤,٢٠٨
١,٩٣٩,٩٥٣	١٣٦,١٤١	١١٠,٥٢٠	٨٤,٨٩٨
٩٠,١٢٨	٧,٩٦٦	-	-
١٣٦,٩٤٢	٢٤,٨٢١	٢٥,٤٩٢	٦٩,١٩٢
٢,١٦٧,٠٢٣	١٦٨,٩٢٨	١٣٦,٠١٢	١٥٤,٠٩٠
٢,٩٢٩,٤٣٧	١,٢٢٩,٧٩٤	٦٨٤,٥٣٧	٨٣٥,٦٤٢
٥٠,٩٦,٤٦٠	١,٣٩٨,٧٢٢	٨٢,٠٥٤٩	٩٨٩,٧٣٢
(٥٨٧,٧١٨)	(٣٦٢,٨٣١)	٤٢٥,٩٩٦	٢٦٤,٤٧٦
(٥٨٧,٧١٨)	(٩٥٠,٥٤٩)	(٥٢٤,٥٥٣)	(٢٦٠,٠٧٧)
٨١,٦٥١	٢٨,٧٥٦	٢٨,٢٧٢	١٤٧,٨٠٨

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنوك
ذمم مدينة
التمويل بالمضاربة والمشاركة
استثمارات
إجارة منتهية بالتصليح
عقارات ومعدات
موجودات أخرى

مجموع الموجودات

المطلوبات

حسابات جارية للعملاء
وحسابات أخرى
مبالغ مستحقة لبنوك
مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

حسابات الاستثمار المملوكة

مجموع المطلوبات وحسابات
الاستثمار المملوكة

صافي فجوة السيولة

صافي فجوة السيولة المتراكمة

حسابات الاستثمار المقيمة

سنة إلى ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	١٠ إلى ٢٠ سنة ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	٦.٨, . ٢٣	٣,١٥٨,٢٧٣
١,٧٤٨,٧١٦	١,١٧٩,٩٩٥	١١٣,١٢٠	٧,٦٣١	-	٧, . ٢٧, . ٦٤
١٢٩, . ٦٠	١٧٤,٢٦٧	٤٨,٩٥٥	١٥, . ١٤	-	٩٨١,١١٢
١٣٤,٢٤٤	٨١,٦٤١	٢,٥٥٦	١٤,٨١١	٩٨,٢٧٦	١, . ٨٨, . ٣٦
٤٥,٤٩٣	٣٧, . ٧٠	٥٥,٧٩٣	١٤٨,٣٦٨	-	٣٣٥,٣٣٣
١٠, . ٨٠	١,٩٦٣	١٧,٧٢٢	٨,١٥٧	١٨٧, . ٥٧	٢٢٧,١٠١
٦٧,٣٥٤	٣٦,١٥٦	٢١,٣٩٨	٥٨,٥٢٠	٦٨,٧٢٦	٣٤٩,٣٥٨
٢,١٣٥,٦٧٢	١,٥١١, . ٩٢	٢٥٩,٥٤٤	٢٥٢,٥٠١	٩٦٢, . ٨٢	١٣,١٦٦,٢٧٧
٢٦٨,٣٧٢	٣٦,٣١٠	٣١,٦٥٠	-	-	٢,٦٠٧,٨٤٤
٦,٧٥٢	٤٣,٧٦٣	٤, . ٥٣	-	-	١٥٢,٦٦٢
٢٣, . . .	١٤٠,١٠٢	١٠,٧٥٣	-	-	٤٣٠,٣٠٢
٢٩٨,١٢٤	٢٢٠,١٧٥	٤٦,٤٥٦	-	-	٣,١٩٠,٨٠٨
٢,١٧٤, . ٩٩	٣٤٥,٣٧٣	٣٩,٧٤٢	-	-	٨,٢٣٨,٦٢٤
٢,٤٧٢,٢٢٣	٥٦٥,٥٤٨	٨٦,١٩٨	-	-	١١,٤٢٩,٤٣٢
(٣٣٦,٥٥١)	٩٤٥,٥٤٤	١٧٣,٣٤٦	٢٥٢,٥٠١	٩٦٢, . ٨٢	١,٧٣٦,٨٤٥
(٥٩٦,٦٢٨)	٣٤٨,٩١٦	٥٢٢,٢٦٢	٧٧٤,٧٦٣	١,٧٣٦,٨٤٥	
٩١,٣٨١	١٣٢,١٨٣	-	-	-	٥١٠, . ٥١



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة (تتمة)
فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	١ إلى ٣ أشهر ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٦ أشهر ألف دولار أمريكي	٦ أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
١,٤٨٦,٤٨١	٢٤٩,١٦٩	-	-
١,٠٧٧,٧٦٠	٨٤١,٤٧٦	٦٥٤,٦٨٤	٧٣٣,٠٣٠
١٥٢,٧١٠	١٨٧,٩٢٦	٩٦,٤٥٤	٥٠,٩١١
٣٤٨,٩٧٠	٣٤,٩٥٥	١١٣,٦٥٥	٨٤,٢١٩
٩,٩٢٩	٧,٩٣٤	١١,٥٥٢	٢١,٢٢٢
-	-	-	٥٣٧
١١٦,٠٢٣	٦,٨٢٥	٥,٤٣٣	١,٣٨٣
٣,١٩١,٨٧٣	١,٣٢٨,٢٨٥	٨٨١,٧٧٨	٨٩١,٣٠٢
١,٠٠٣,٨٦٢	١٤٠,٣٣٢	٩٥,٥٨٧	٧٢,٥٨٨
٤٠,٨٥٢	٥,٠٠٦	١٥,٠٠٢	-
٢٢٤,٢٧١	٤١,٥٣١	١,٩٠١	٥٢,٣٨٦
١,٢٦٨,٩٨٥	١٨٦,٨٦٩	١١٢,٤٩٠	١٢٤,٩٧٤
٢,٠٨٠,٦٧٨	١,١٦٧,٣٠٨	٨٣٦,٤٦٧	١,٣٦١,١٤١
٣,٣٤٩,٦٦٣	١,٣٥٤,١٧٧	٩٤٨,٩٥٧	١,٤٨٦,١١٥
(١٥٧,٧٩٠)	(٢٥,٨٩٢)	(٦٧,١٧٩)	(٥٩٤,٨١٣)
(١٥٧,٧٩٠)	(١٨٣,٦٨٢)	(٢٥٠,٨٦١)	(٨٤٥,٦٧٤)
١٦,٥١١	٩٣,٦٩٧	٤,١٨٩	٦٠,٧٧٠

الموجودات

نقد وأرصدة لدى البنوك
ذمم مدينة
التمويل بالمضاربة والمشاركة
استثمارات
إجارة منتهية بالتمليك
عقارات ومعدات
موجودات أخرى

مجموع الموجودات

المطلوبات

حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى
مبالغ مستحقة لبنوك
مطلوبات أخرى

مجموع المطلوبات

حسابات الاستثمار المطلقة

مجموع المطلوبات وحسابات الإستثمار المطلقة

صافي فجوة السيولة

صافي فجوة السيولة المتراكمة

حسابات الاستثمار المقيدة



سنة إلى ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٣ إلى ٥ سنوات ألف دولار أمريكي	٥ إلى ١٠ سنوات ألف دولار أمريكي	١٠ إلى ٢٠ سنوات ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	-	-	٦١٨,٢٠٢	٢,٣٥٣,٨٥٢
١,٦١٥,٣٣٢	١,٢١٥,٣٦٠	٤٠,٢٦٠	١٠,٣١٧	-	٦,١٨٨,٢١٩
٤٤,٧٧٢	٢١٨,٩٦٩	٧,٢٨٩	٣٨,٩٢٧	-	٧٩٧,٩٥٨
٢٩,٨٦٢	٦٤,٤٥٩	٤٠,٩٨	١٠٠,٠٦٥	١٧,٠٨٣	٧٩٧,٣٦٦
٧٢,٩٦٩	٢٥,٦١٥	٤٤,٨٦٢	١١٠,٧٤١	-	٣٠٤,٨٢٤
٥٦٧	١٤,٨٤٨	٢١,٦٣٥	٤,٥٩٦	١١٨,١٦٧	١٦٠,٣٥٠
٢٠,١١٨	١٤٩,٤٠١	١٨,٥١٧	١٩	-	٣١٧,٧١٩
١,٧٨٣,٦٢٠	١,٦٨٨,٦٥٢	١٣٦,٦٦١	٢٦٤,٦٦٥	٧٥٣,٤٥٢	١٠,٩٢٠,٢٨٨
٢٩١,٥٨٣	٦٢,٥٠٧	٤١٢,٢٩٦	-	-	٢,٠٧٨,٧٥٥
-	-	-	-	-	٦٠,٨٦٠
١٥,٤١٥	٢٢,٥٠١	١٣٩,٧٦٦	-	-	٤٩٧,٧٧١
٣٠,٦٩٩٨	٨٥,٠٠٨	٥٥٢,٠٦٢	-	-	٢,٦٣٧,٣٨٦
٧٨٠,٥٨٧	٤٩٧,٩٤٧	٨,٦١٣	-	-	٦,٧٣٢,٧٤١
١,٠٨٧,٥٨٥	٥٨٢,٩٥٥	٥٦٠,٦٧٥	-	-	٩,٣٧٠,١٢٧
٦٩٦,٠٣٥	١,١٠٥,٦٩٧	(٤٢٤,٠١٤)	٢٦٤,٦٦٥	٧٥٣,٤٥٢	١,٥٥٠,١٦١
(١٤٩,٦٣٩)	٩٥٦,٠٥٨	٥٣٢,٠٤٤	٧٩٦,٧٠٩	١,٥٥٠,١٦١	
٢٥٧,٥١٥	١٣٧,٨٣٢	-	-	-	٥٧٠,٥١٤



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بالتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية وتقوم بصفة مستمرة بتقييم الجدارة الائتمانية لأطراف عقود التمويل. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتملك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المrabحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المrabح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المrabحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات تضمن التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري لبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبه تقوم ببيع السلعة لتوصيل المؤجل للدفع الفوري.

ذمم استصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبه تتعهد المجموعة بتصنيع أو إقتناء السلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين طرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعملاء للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل، يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتملك

هذا هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتملك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة. بشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار بالضمانات

التعرض الأقصى

٢٠٠٨ الف دولار أمريكي	٢٠٠٩ الف دولار أمريكي
٦,١٨٨,٢١٩	٧,٠٢٧,٠٦٤
٧٩٧,٩٥٨	٩٨١,١١٢
٧٧٢,١٦٦	١,٠٧٩,٨٤٤
٣,٤,٨٢٤	٣٣٥,٣٣٣
٢٤٦,٢٤٣	٢٥٢,٤٤٩
٨,٣,٩,٤١٠	٩,٦٧٥,٨٠٢
٢,٦٤٦,٥٩٦	٣,٨٢٥,٥٩٣
١٠,٩٥٦,٠٠٦	١٣,٥٠١,٣٩٥

ذمم مدينة
التمويل بالمضاربة والمشاركة
استثمارات
إجارة منتهية بالتملك
موجودات أخرى

المجموع
ارتباطات والتزامات محتملة



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التحليل الزمني للموجودات الفائت موعداً استحقاقها

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية التي فات موعداً استحقاقها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

عقود التمويل الإسلامية	عقود التمويل الإسلامية فات موعداً استحقاقها					التحليل الزمني للتسهيلات المتعثرة	
	أقل من ٩٠ يوماً	٩٠ - ١٨٠ يوماً	١٨٠ - ٣٦٠ يوماً	أكثر من ٣٦٠ يوماً	المجموع	أكثر من ٣ سنوات	المجموع
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٤١٢,١٠٤	٥٣,٠٨٦	١٣٤,٦١٣	١٣٣,٠٠٧	١١٨,٨٠٤	٤٣٩,٥١٠	١١٨,٨٠٤	٤٣٩,٥١٠
١٦٩	٢,٧٦٤	٣,١٩٠	٢,٥٥٧	٦٨٢	٧,٠١٠	٦٨٢	٧,٠١٠
٩,٣٥٧	٢,٧٦٤	٢,٥٥٧	٢,٥٥٧	٨,٨٩٩	١٩,٧٨٣	٨,٨٩٩	١٩,٧٨٣
٤٢٨,٠٠٧	٥٦,٠١٩	١٤٠,٣٦٠	١٤١,٥٣٩	١٢٨,٣٨٥	٤٦٦,٣٠٣	١٢٨,٣٨٥	٤٦٦,٣٠٣

ذمم مدينة
التمويل بالمضاربة والمشاركة
أخرى

٢٠٠٨
ألف
دولار أمريكي
٤٨٤,٥٧٠

٢٠٠٩
ألف
دولار أمريكي
٩٠,٦٨٠

عقود تمويل إسلامية معاد تفاوضها

تقليل مخاطر الائتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه موجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمنة لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضاً قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة ولكنها غير مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل (حيث لا تتجاوز مدتها ٢٧٠ يوماً)، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من ٨٠ % من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من ٥٠ % من قيمتها المؤمنة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال:

- (١) هامش الجدية (وديدة حسن النية): تأخذ الشركات التابعة هذا النوع من الرهونات والضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
- (٢) ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، وعندما يكون ذلك قابلاً للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
- (٣) العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر خط الدفاع الأول للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
- (٤) الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد الجزء غير المغطى من قبل العميل في هذه المسألة. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن. ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
- (٥) الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حسابات استثمارية مقيدة أو مطلقة.
- (٦) صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذو درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة مثل المدينين أو أطراف التعامل التي يبلغ حجم التسهيلات الائتمانية لها أكثر من ٦٦٣,١٣٠ دولار أمريكي. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية بهذا الخصوص. وسيتم إجراء تصنيفات للبلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في المكتب الرئيسي بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات المالية على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان. وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلاً مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملاء الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، فإن الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فإن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضاً جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية. وسيتم تصنيف المؤسسات على أساس التزاماتها الكبيرة غير المضمونة بالعملات المحلية المتوسطة الأجل وذلك ما لم يكن الائتمان ممنوفاً عبر الحدود أو بالعملات الأجنبية. وفي الحالة الأخيرة، فإن تصنيف الدولة الخاص بالمدين سيكون السقف المحدد لتصنيف المؤسسات. وعندما تكون كافة الإئتمانات الممنوحة بالعملات المحلية فإن تصنيف تلك الحكومة هو التصنيف الأفضل أي رقم (١) على مقياس التصنيف ولكن إذا أشتمل الدين الممنوح للحكومة عملة أجنبية، فإن التصنيف الخاص بتلك الحكومة هو نفس تصنيف تلك الدولة. ويعتبر التصنيف إشارة مستقبلية للجدارة الائتمانية، وهو يعتمد على تقييم الأداء السابق والأوضاع الحالية والنظرة المستقبلية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. ينطوي ذلك على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. العميل الواحد يتم تصنيفه إلى مؤسسات مالية، شركات، أفراد وحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف العميل بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد احتمالية إخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات أدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. في الوقت الراهن تتبنى المجموعة كسياسة تصنيف العميل الائتماني مع انها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة لذلك.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(ج) مخاطر التركيز

ينتج التركيز عندما تدخل مجموعة من الأطراف المتعاملة في أنشطة تجارية متشابهة أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الاقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات اقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركيز على الحساسية النسبية لآداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركيز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركيزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحسابات الاستثمار المطلقة حسب القطاع الاقتصادي:

٢٠٠٨			٢٠٠٩			
حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	
٧٢,٨٥٧	١٩,٨٩١	١,٤٥٨,٧٥٢	١١٣,٧٤١	٢٧,١٦٥	١,٥٢٦,٨٨٧	صناعي
٤,٦٣٦	٦	٢٢٩,٠٣٤	٧٠	١	١١٦,٩٧٠	تعيين وتقيب
٧٣٢	٢٨٩	٨٩,٢٦٦	١,٤٤٧	٣٤٨	٨١,٥١٨	زراعي
٦,٨٣٢	١٣,٥٦٢	١,١٤٢,٨٩١	٧,٦٥٩	٨٠,١٢	١,٦٥٨,٦٣٢	إنشائي وعقاري
٤٥٩,٤٥٠	١٩٤,١٦٤	١,٨٩٧,٤٣٠	٩١١,٦٤٢	١٩٠,٣٤٢	٢,٣٦٢,٥١٣	مالي
٢٧٥,٩٥٦	٦٦,٢٩٦	٨٣٧,٠٥٦	١,٨٦٢,٧٤١	٣٥,٧٩٠	٨٩٠,٩٨٢	تجاري
						شخصي وتمويل
٤,٠٧٠,٧٢	١,٢٣١,٤٦٠	١,٣٨٩,٠٩٠	٣,٦٥٢,٨٩٦	١,٦٢٧,٠٧٧	١,٤٧٤,٤٤٧	استهلاكي
١٧٤,٦٣٨	٤٤,١١٨	٢,١٠٠,٤٣٦	٧٠,٦٧٥	١٨,٤٦٥	٢,٩١٢,٢١٥	حكومي
١,٧٣٠,٥٦٨	١,٠٦٧,٦٠٠	١,٧٧٦,٣٣٣	١,٦١٧,٧٥٣	١,٢٨٣,٦٠٨	٢,١٤٢,١١٣	خدمات أخرى
٦,٧٣٢,٧٤١	٢,٦٣٧,٣٨٦	١,٠٩٢,٠٢٨٨	٨,٢٣٨,٦٢٤	٣,١٩٠,٨٠٨	١٣,١٦٦,٢٧٧	

(د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة لتقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحسابات الاستثمار المطلقة. إن توزيع الربح لحسابات الاستثمار المطلقة هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدوير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ وقدره ٣٦٢,٤٨٩ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٣١٩,٦٠٣ ألف دولار أمريكي) تتمثل في إستثمارات متاحة للبيع بإجمالي ٣٥٤,٢٩٧ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٩٤,٤٠٣ ألف دولار أمريكي) وأوراق مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة بإجمالي ٨,١٩٢ ألف دولار أمريكي (٢٠٠٨: ٢٥,٢٠٠ ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار ١٠٪ زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو الحقوق.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية
تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

٢٠٠٩		
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي
٢٨١,٩٨٠	٢٧٠,٥٨٦	١١,٣٩٤
٢٧٧,٤٦٢	١٩٠,٢٤٥	٨٧,٢١٧
٦٤,٧٩٢	٩٢,٩٥٥	(٢٨,١٦٣)
٣٩,٧٢٣	٤٠,٥٧٣	(٨٥٠)
١١٩,٣٩٥	١١٩,٤٨٠	(٨٥)
(١,٧٠٥)	١٤,٦٤٢	(١٦,٣٤٧)
٥,٩٥٢	-	٥,٩٥٢
(٢,٧٩٩)	-	(٢,٧٩٩)
(٢٤٢)	-	(٢٤٢)
(٢,٥٥٥)	-	(٢,٥٥٥)
١٧,٣٥٠	١٧,٣٥٠	-
١٣,٩٦٤	٣٥,١٥٩	(٢١,١٩٥)
٢٦,٢٧٨	-	٢٦,٢٧٨

العملة

ليرة تركية
دينار أردني
جنية مصري
جنية سوداني
دينار جزائري
ليرة لبنانية
ريال سعودي
جنيه إسترليني
دينار تونسي
يورو
راند جنوب أفريقي
روبية باكستانية
أخرى

٢٠٠٨		
مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي
١٥٢,٥٨٧	٢٢٦,٠٩٩	(٧٣,٥١٢)
٢٠٩,٨٤١	١٥٠,٣٢١	٥٩,٥٢٠
٥٩,٠٣٢	٨٢,٦٣٨	(٢٣,٦٠٦)
٣٦,٨٢٨	٣٧,٠٢٠	(١٩٢)
٦٣,٨٥٧	٦٤,٠٥٧	(٢٠٠)
١٨,٨٥٠	١٣,٣٩١	٥,٤٥٩
٨,٣٤٩	-	٨,٣٤٩
(١,٥٨٣)	-	(١,٥٨٣)
٦,٨١٥	-	٦,٨١٥
٢١١	-	٢١١
١٢,٤٣٧	١٢,٤٣٧	-
٤١,٢٢٥	٣١,٣١٨	٩,٩٠٧
٣,٤٢١	-	٣,٤٢١

العملة

ليرة تركية
دينار أردني
جنية مصري
جنية سوداني
دينار جزائري
ليرة لبنانية
ريال سعودي
جنيه إسترليني
دينار تونسي
يورو
راند جنوب أفريقي
روبية باكستانية
أخرى

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

(د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر العملات الأجنبية
من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة أعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مختلفة بناءً على افتراضات إدارة المجموعة.

بحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في قائمة الدخل الموحدة وقائمة التغيرات في الحقوق. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون معاكساً لتأثير ما هو الموضح أدناه.

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق %	التغيرات في صافي الدخل والحقوق
دينار جزائري	صافي الدخل مجموع الحقوق	٤٦,٣٦٥ ٩٤,٢٦٣	% - %	(٢,٢٠٨) (١٠,١٧٨)
جنيه مصري	صافي الدخل مجموع الحقوق	١٣,٤٨٦ ٣٣,٢٠٤	% - %	(٦٤٢) (٦,٠٠٨)
ليرة تركية	صافي الدخل مجموع الحقوق	٨٨,٩٤٦ ٢٠٧,١٠٥	%١٥ - %١٥ -	(١١,٦٠٢) (٦٢,٣٠٨)
جنيه سوداني	صافي الدخل مجموع الحقوق	٧,٠٣٩ ٨,٨٦٠	% - %	(٣٣٥) (٢,٣٥٤)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل مجموع الحقوق	٢,٢٦٣ ١٣,٤٧٣	%١٥ - %١٥ -	(٢٩٥) (٤,٠٢٠)

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق %	التغيرات في صافي الدخل والحقوق
دينار جزائري	صافي الدخل مجموع الحقوق	٤١,٣٢٠ ٥٠,٥٣٥	% - %	(٢,٠٢٥) (١٠,٤١٧)
جنيه مصري	صافي الدخل مجموع الحقوق	٣,٨٧٥ ٢٩,٥١٨	% - %	(١٨٤) (١٠,١٩٦)
ليرة تركية	صافي الدخل مجموع الحقوق	٩٧,٤٠٧ ١٨٠,٦٢٧	%١٥ - %١٥ -	(٥,٢٣٢) (٣٦,٩٧٥)
جنيه سوداني	صافي الدخل مجموع الحقوق	٤,٥٩٥ ٧,٩٩٠	% - %	(٢٢٦) (٤,٠٩٢)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل مجموع الحقوق	٢,٦١٧ ١٠,٧٧١	%١٥ - %١٥ -	(١٤٣) (٢,١١٠)



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية:

- (١) المخاطر التشغيلية
- (٢) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة
- (٣) تقييم المخاطر والرقابة
- (٤) التدقيق الداخلي
- (٥) المخاطر التشغيلية وبازل II
- (٦) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار قبوله المجموعة ضمن فئات مخاطرها المعروفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي تحدث مشاكل تشغيلية شديدة مما يؤثر على استمرارية الشركة التابعة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين بما تضمن الإجراءات المتبعة للتعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت للمجموعة وضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المشكلة الأشكال التالية:

- (١) عمليات غير معروفة: كان لا يعطى الوقت اللازم لإتمام عملية التوثيق وتحديثها.
- (٢) وصف عمليات وإجراءات غير محدث بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الوصف.
- (٣) في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماما. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشيا مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين ثلاثة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.



إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢٥ إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات (تتمة)

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن أحد عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس بحيث يتجاوز أحد عشر عضواً في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ذو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأموال التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق منه للمسؤولية ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

٢٦ القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن تبادله مع موجود أو لتسوية مطلوب بين أطراف ذو إطلاع ورغبة في التعامل وبشروط تجارية ليس فيها تفضيل. وعليه فقد ينتج عن ذلك فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

تتضمن الاستثمارات على استثمارات غير مسعرة متاحة للبيع وتبلغ ٢١٨,٥ مليون دولار أمريكي (٨٠٠ : ٢٠٠٩ ١٨٧,٩ مليون دولار أمريكي) مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

إن القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في الميزانية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية.

٢٧ إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً ٩ مليون دولار أمريكي (٨٠٠ : ٢٠٠٩ ١٤ مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

٢٨ الواجبات الاجتماعية

أدت المجموعة واجباتها الاجتماعية وذلك من خلال تبرعاتها للأعمال والمؤسسات الخيرية.

٢٩ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر مثل هذه التصنيفات على الدخل الموحد أو الحقوق الموحدة التي تم عمل تقرير عنها مسبقاً.



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

(غير مدققة)

يتضمن هذا الجزء الإفصاحات العامة الإضافية المطلوبة بموجب تعليمات الإفصاحات العامة السنوية على المصارف الإسلامية. تغطي هذه الإفصاحات الفترة من ١ يناير ٢٠٠٩ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩.

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ هيكل رأس المال وملائمة رأس المال

إن الهدف الرئيسي لإدارة رأسمال البنك هو التأكد بأن البنك يلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن البنك يحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعماله وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

يقوم البنك بإدارة هيكل رأسماله وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعماله وخصائص مخاطر أنشطته. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكل رأس المال، يمكن للبنك تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنوات السابقة.

يتكون هيكل رأسمال البنك بصورة رئيسية من رأسماله المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات وحسابات الإستثمار المطلقة. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهرى لرأسمال البنك هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة ١ كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسماله وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسماله، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على زيادة رأسماله بصورة معقولة والتي تحقق التوازن بين إجراء أعمالها والالتزامات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

هيكل رأس المال

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد الخصومات المتعلقة باحتساب نسبة ملائمة رأس المال:

فئة ٢ ألف دولار أمريكي	فئة ١ ألف دولار أمريكي	مكونات قاعدة رأس المال فئة ١
	٧٤٤,٠٠٠	أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل
		احتياطيات مفتح عنها
	٤٢,٩٨٦	احتياطي قانوني / إجباري
	٩٩,٣٩٠	علاوة إصدار الأسهم
	١٢١,٢٨٢	أخرى
	١٨٩,٤٠١	الأرباح المبقاة المرحلة
	٤,٥٤٢	مكاسب غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية (٤٥% فقط)
	٥٢٢,٤٨٥	حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة
		محسوماً منها:
	٦٢,٤٢٣	شهرة
	١١٤	خسائر غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية
	١,٦٦١,٥٤٩	مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة ١



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

هيكل رأس المال (تتمة):

فئة ٢ ألف دولار أمريكي	فئة ١ ألف دولار أمريكي	
٣,٢٩٤		احتياطي إعادة تقييم الموجودات الثابتة - عقارات و معدات (٤٥% فقط)
٢,٣٠٤		احتياطي معادلة الأرباح
٦٥,٢٢٦		احتياطي مخاطر الاستثمار
٧٠,٨٢٤		مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة ٢
١,٧٣٢,٣٧٣		مجموع رأس المال المؤهل

حسومات

استثمارات في شركات تأمين أكثر من أو يساوي ٢٠%

	(٦,٧٥٨)	(٦,٧٥٨)	
	٦٤,٠٦٦	١,٦٥٤,٧٩١	صافي رأس المال الموجود
	١,٧١٨,٨٥٧		مجموع رأس المال المؤهل

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان و مخاطر السوق و المخاطر التشغيلية حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

أدنى متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
٦٧٥,٢٤٧	٥,٦٢٧,٠٥٩	مخاطر الائتمان
١٠٣,٥١١	٨٦٢,٥٩٤	مخاطر السوق
١٢٤,٧٨٨	١,٠٣٩,٨٩٩	المخاطر التشغيلية
٩٠٣,٥٤٦	٧,٥٢٩,٥٥٢	المجموع

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع التمويل الإسلامي حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

أدنى متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	
٣٧٤,٣٢٤	٣,١١٩,٣٧٠	ذمم مدينة
٦٣,١٨٩	٥٢٦,٥٧٦	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٦,٥١٤	٥٤,٢٨٠	إجارة منتهية بالتملك
٤٤٤,٠٢٧	٣,٧٠٠,٢٢٦	المجموع



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

١ هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

نسبة ملائمة رأس المال

فيما يلي نسبة ملائمة رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ لإجمالي رأس المال ورأس مال فئة ١:

نسبة ملائمة رأس المال	
نسبة إجمالي رأس المال	٪٢٢,٨٣
نسبة رأس المال فئة ١	٪٢١,٩٨

نسب ملائمة رأس المال للشركات التابعة للمجموعة

تم إعداد نسب ملائمة رأس المال التالية على أساس متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة:

نسبة رأس المال فئة ١	إجمالي نسبة رأس المال	
٪٧٤	٪٧٤	المكتب الرئيسي
٪٣٢	٪٣٣	بنك البركة الجزائري
٪٢٢	٪٢٢	بنك البركة الإسلامي- البحرين
٪٢٠	٪٢٠	بنك البركة تونس
٪٢٠	٪٢٠	بنك التمويل المصري السعودي
٪٣٣	٪٣٣	بنك البركة لبنان
٪٢١	٪٢٢	البنك الإسلامي الأردني
٪٢٢	٪٢٢	بنك البركة التركي للمشاركة
٪٢٦	٪٢٦	بنك البركة المحدود
٪١٥	٪١٩	بنك البركة السودان
٪٢٤٣	٪٢٤٣	بنك البركة سوريا

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والصناديق المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأس المال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لبدء من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

٢ إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر ميزانية المجموعة. تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. هذه المخاطر وعمليات احتوائها لم تتغير بشكل جوهري عن السنة السابقة. سياسات إدارة مخاطر المجموعة نفذت على نحو فعال و الأهداف التي حددت للشركات التابعة تم تحقيقها بنجاح. عملت المجموعة بجدد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر و التي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، و متابعتها و إعداد التقارير.



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل وحدة تابعة سياسات وتطبيقات محلية وإجراءات سيولة للعملاء الأجنبية المناسبة لطبيعة وتعقيدات أعمالها. تهدف سياسة الشركات التابعة إلى حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة. تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

• التأكد من تنوع مصادر التمويل حسب المصدر و الهيكل، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعمليات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فإن الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر، و

• وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركزات.

و. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل، والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وخطوط ائتمان؛

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. يجب عليهم، أينما يكون مناسباً، وضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم توافق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملاء الأجنبية إجمالاً، ولكل عملة جوهرياً على حدة.

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

٩٧٪
٢٧٪

الموجودات قصيرة الأجل مقارنة مع المطلوبات قصيرة الأجل
الموجودات السائلة مقارنة مع مجموع الموجودات



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان

السياسات الائتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والاستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

- (١) سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
- (٢) يجب تمديد التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
- (٣) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.
- (٤) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
- (٥) يجب تمديد التمويل عموماً عندما يكون أفضلية دين المجموعة تتناسب مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
- (٦) يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
- (٧) يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمه بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
- (٨) يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية والمبادئ التوجيهية في جميع الحالات.
- (٩) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

إجمالي التعرضات الائتمانية

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة بالإضافة إلى رأس مال والحسابات الجارية للمجموعة. تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق. يلخص الجدول التالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة كما في ٣١ ديسمبر وإجمالي التعرضات المرجحة الممولة والغير ممولة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

التعرض الإجمالي المتوسط على مدى الفترة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	التعرضات الممولة
٦,٥٩٥,٠٢٦	٧,٠٢٧,٠٦٤	ذمم مدينة
٨٣١,١٤٧	٩٨١,١١٢	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٩٨٣,٤٧٥	١,٠٧٩,٨٤٤	استثمارات
٣٢٠,٨٢٤	٣٣٥,٣٣٣	إجارة منتهية بالتملك
٢٥٢,٩٠٤	٢٥٢,٤٤٩	موجودات أخرى
٣,١٤٦,٩٢٥	٣,٨٢٥,٥٩٣	التعرضات غير الممولة
١٢,١٣٠,٣٠١	١٣,٥٠١,٣٩٥	ارتباطات واحتمالات
		المجموع

*يتم احتساب الأرصدة المرجحة بناءً على الرصيد النهائي في كل ربع.



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة

فيما يلي التعرضات الائتمانية حسب القطاع الجغرافي في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ مقسمة للمناطق الجوهريّة حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة:

التمويل بالمضاربة والمشاركة ألف دولار أمريكي	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط شمال أفريقيا أوروبا أخرى
٦٤٢,٥٦٧	٢,٥٥١,٠٣٠	
١٣٣,٩٦٦	١,٠٦١,٨٨١	
٤٩,٦١٤	٣,٠٤١,٦١١	
١٥٤,٩٦٥	٣٧٢,٥٤٢	
٩٨١,١١٢	٧,٠٢٧,٠٦٤	المجموع

التعرضات حسب نوع الطرف الآخر يُلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

ممولة	التمويل بالمضاربة والمشاركة ألف دولار أمريكي	ذمم مدينة ألف دولار أمريكي	الممولة
-	-	٧٠,١٢٤	مطالبات على الحكومة
-	-	٢٤,٣٢٠	مطالبات على بنوك التنمية الدولية
-	١٦,٢٧٤	٢٥١,٨٠٩	مطالبات على الشركات الاستثمارية
١,٠٠٠	-	٥٠٤,٠٠٥	مطالبات على البنوك
٢,٣٢٢	١٦,٤٤٢	٣,٨٩٤,٠١٣	مطالبات على الشركات
-	-	١,٩٦٠,٦٩٨	مطالبات على الأفراد
-	١,٦٣٤	٣١٢,٠٨٨	ذمم مدينة فات موعد استحقاقها
٣٠٩,٩٦٦	٦٧٧,٢١٧	-	استثمارات أسهم حقوق الملكية
٥٨٦,١٣٢	-	-	صكوك
٧٩,١٠٠	-	-	استثمارات في الصناديق الاستثمارية
-	٢٦٦,١٨٩	-	تمويلات خاصة
١٠١,٣٢٤	٣,٣٥٦	١٠,٠٠٧	موجودات أخرى
١,٠٧٩,٨٤٤	٩٨١,١١٢	٧,٠٢٧,٠٦٤	المجموع

تعمل المجموعة حالياً في بيئة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراقبة التعرضات الائتمانية عالية الخطورة بشكل متواصل.

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

إستثمارات ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
٧٠٠,٤٧٠	٢١٩,٣٦٩	١٤٨,١٠٠	٤,٢٦١,٥٣٦
٨,٩٠٧	٦٣,٨٥٠	٥٧,٧٣٢	١,٣٢٦,٣٣٦
٢٢٠,٥٨٠	٣٥,٦٨٩	٢١,٦٤٨	٣,٣٦٩,١٤٢
١٤٩,٨٨٧	١٦,٤٢٥	٢٤,٩٦٩	٧١٨,٧٨٨
١,٠٧٩,٨٤٤	٣٣٥,٣٣٣	٢٥٢,٤٤٩	٩,٦٧٥,٨٠٢

غير ممولة

إجارة منتهية التملك ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	التزامات و احتمالات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
-	-	١٦,٨٦٧	٨٦,٩٩١
-	-	-	٢٤,٣٢٠
٢٠٠,٧٨	-	-	٢٨٨,١٦١
١,٣٢٤	-	١٢٧,٠٥١	٦٣٣,٣٨٠
٥٣,٣٤٧	-	٣,٤٨٨,٦٩٨	٧,٤٥٤,٨٢٢
٢٥٤,١٩١	-	١٧٨,٩٦٦	٢,٣٩٣,٨٥٥
١,٨٦٥	-	٧٤	٣١٥,٦٦١
-	-	-	٩٨٧,١٨٣
-	-	-	٥٨٦,١٣٢
-	-	-	٧٩,١٠٠
-	-	-	٢٦٦,١٨٩
٤,٥٢٨	٢٥٢,٤٤٩	١٣,٩٣٧	٣٨٥,٦٠١
٣٣٥,٣٣٣	٢٥٢,٤٤٩	٣,٨٢٥,٥٩٣	١٣,٥٠١,٣٩٥

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو ١٥٪.

التسهيلات الائتمانية والمخصصات المتعثرة

تحدد المجموعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة كتسهيلات متأخرة عن السداد ٩٠ يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخول على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. ومن سياسة المجموعة إن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فات موعد استحقاقها عندما يكون هناك تأخير في دفع أي قسط لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر.

يلخص الجدول التالي مجموع التسهيلات المتعثرة التي تم الإفصاح عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

التحليل الزمني للتسهيلات المتعثرة					عقود التمويل الإسلامية	
المجموع ألف دولار أمريكي	أكثر من ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	١ - ٣ سنوات ألف دولار أمريكي	٩٠ يوم إلى سنة ألف دولار أمريكي	أقل من ٩٠ يوم ألف دولار أمريكي	الفائت موعد استحقاقها ألف دولار أمريكي	
-	-	-	-	-	٢,٧٣٤	حكومة
٧٧٥	٧٧٥	-	-	-	٥٨٤	بنك
٣,٢٩٥	٥٦١	٢,٦١٦	٢٦	٩٢	-	شركات استثمارية
٣,٦,٥٩٦	١١٦,١٤٣	٦٦,٩٣٧	٩٨,٣٢٨	٢٥,١٨٨	٣١٩,٤٨٣	شركات
١٥٥,٦٣٧	١٠,٩٠٦	٧١,٩٨٦	٤٢,٠٠٦	٣٠,٧٣٩	١٠٥,٢٠٦	أفراد
٤٦٦,٣٠٣	١٢٨,٣٨٥	١٤١,٥٣٩	١٤٠,٣٦٠	٥٦,٠١٩	٤٢٨,٠٠٧	المجموع

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة التي تم الإفصاح عنها حسب نوع الطرف الآخر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

مخصصات محددة						
الرصيد الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	استرجاعات خلال السنة ألف دولار أمريكي	مشطوبات خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية/ أخرى ألف دولار أمريكي	*الرصيد نهاية السنة ألف دولار أمريكي	
٢,٥٠٨	٣٨٨	(٢٥٤)	-	٤٦٢	٣,١٠٤	بنك
-	٢,٨٣٦	-	-	(٢٢)	٢,٨١٤	شركات استثمارية
١٤٤,٧٤٣	١٣٠,٦٣٤	(٢٣,٣٢١)	(٢٥,٧٢١)	٣,١٨٠	٢٢٩,٥١٥	شركات
٨١,٤٢٨	٥,٦٧٧	(١٣,٢٣٩)	-	(٥١٠)	٧٣,٣٥٦	أفراد
٢٢٨,٦٧٩	١٣٩,٥٣٥	(٣٦,٨١٤)	(٢٥,٧٢١)	٣,١١٠	٣٠٨,٧٨٩	

* يحتفظ البنك بمخصص عام يبلغ ٦,١٨ ألف دولار أمريكي.

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(ب) مخاطر الائتمان (تتمة)

التسهيلات الائتمانية والمخصصات المتعثرة حسب المناطق الجغرافية

يلخص الجدول التالي مجموع التسهيلات والمخصصات المتعثرة المفصّل عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ :

مخصصات عامة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ألف دولار أمريكي	
٥,٨٩٤	١٣٧,٢٩١	٢١٤,٠٤٠	الشرق الأوسط
٢٦٧	٤٢,٦٦٠	٧٦,٦٠٢	شمال أفريقيا
١٩	١٠٢,٢٠٨	٩٩,٦٨٤	أوروبا
-	٢٦,٦٣٠	٣٧,٦٨١	أخرى
<u>٦,١٨٠</u>	<u>٣٠٨,٧٨٩</u>	<u>٤٢٨,٠٠٧</u>	المجموع

* تمثل المخصصات العامة مجموع مخصص الاضمحلال للتعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها إمكانية أكبر في التخلف عن السداد.

ألف
دولار أمريكي

٩٠,٦٨٠

عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

ليس هناك تأثير كبير للعقود الإسلامية المعاد تفاوضها على المخصصات أو على الأرباح الحاضرة و المستقبلية. بالإضافة لذلك ليس لديها خطورة جوهرية.

أخرى

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة جزاءات مادية على عملاءها للتخلف عن السداد.

لا تستخدم المجموعة الضمانات لتحليل مخاطر الائتمان



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكنة تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

متطلبات رأس مال مخاطر السوق

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من مخاطر السوق حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية ألف دولار أمريكي	مخاطر الصرف الأجنبي ألف دولار أمريكي	التعرض المرحج للمخاطر متطلبات رأس المال (١٢٪)
١٤٩	٦٨,٨٥٩	
١٨	٨,٢٦٣	
٣١٤	٦٨,٨٥٩	القيمة القصوى للتعرض المرحج للمخاطر
١٤٩	٤٤,٦٦٢	القيمة الأدنى للتعرض المرحج للمخاطر

مخاطر حصة الربح

مخاطر حصة الربح هي المخاطر بأن المجموعة سوف تتكبد خسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحسابات الإستثمار المطلقة. إن توزيع الربح لحسابات الإستثمار المطلقة هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر حصة ربح جوهرية.

مخاطر العزل التجارية

تتعرض المجموعة لمخاطر العزل التجارية عندما يكون حصص ربح حسابات الإستثمار المطلقة لديها أقل من حصص السوق. قامت المجموعة بتقليل هذه المخاطر من خلال تشكيل احتياطات تستخدم في حالة انخفاض حصص ربح حسابات الإستثمار المطلقة. تم تحديد وتطبيق السياسات والإجراءات للمخاطر التجارية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حدة. تنتج مخاطر تعرض أسعار الأسهم من محفظة الإستثمار.

يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية في القوائم المالية الموحدة. يتم الاحتفاظ بالاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية لأغراض مكاسب رأس المال.



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم (تتمة)
إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فإنه يجب ألا تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وأئتمان المجموعة فوراً وكذلك لجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة عن أي تقلبات تقدر ١٥٪ في قيمة المراكز أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في دفتر المتاجرة

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الغير مدرجة ألف دولار أمريكي	المدرجة ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض للفترة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	صكوك أسهم حقوق ملكية أموال
٦٤,٣٩٠ ٣٥,٣٠٨ ١٨,٩٢٨	٦٣٥,٢٤٠ ١٣٩,٨٨٤ ٢٩,٣٧٩	٣٣,٧٣٤ ٩٨,٢٨٢ ٤٩,٢٦٦	٦٢٨,٦٥٤ ٢٠٧,٨٣٥ ٦٠,٢٠٥	٦٦٨,٩٧٣ ٢٣٨,١٦٦ ٧٨,٦٤٥	
١١٨,٦٢٦	٨٠٤,٥٠٣	١٨١,٢٨٢	٨٩٦,٦٩٤	٩٨٥,٧٨٤	المجموع

مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في دفتر المتاجرة

يلخص الجدول التالي المكاسب أو (الخسائر) المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

ألف دولار أمريكي	
١,٠٠٤	مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات خلال فترة التقرير
٩,٩٧٩	مجموع المكاسب (الخسائر) الغير محققة المثبتة في الميزانية لكن ليس من خلال قائمة الدخل
١١٤	إجمالي الخسائر الغير محققة المتضمنة في رأس مال فئة ١
٤,٥٤٢	مكاسب غير محققة متضمن في رأس مال فئة ٢ (٤٥٪ فقط)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٢ إدارة المخاطر (تتمة)

(هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن باستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة. تقيس وتخصص المجموعة رأس مال لمخاطرها التشغيلية باستخدام طريقة المؤشرات الأساسية الموضحة أدناه:

إجمالي الدخل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
٤٤٤,٤٥٤	٥٨٥,٨٧١	٦٣٣,٥١٣	
مجموع إجمالي الدخل			
مؤشرات المخاطر التشغيلية			
متوسط إجمالي الدخل المضاعف			
			٥٥٤,٦١٣
			١٢,٥
			٦,٩٣٢,٦٥٨
الحصة المؤهلة لغرض الاحتساب			%١٥
إجمالي التعرض للمخاطر التشغيلية			١,٠٣٩,٨٩٩

ليس لدى المجموعة احتمالات قانونية جوهرية بما في ضمنها إجراءات قانونية قيد الإجراء.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

لدى إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (١) المخاطر التشغيلية، (٢) إدارة المخاطر التشغيلية - الهيكل والأنظمة (٣) تقييم المخاطر والرقابة (٤) التدقيق الداخلي (٥) المخاطر التشغيلية وبازل II (٦) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تحديد المخاطر التشغيلية للمجموعة على مستوى المخاطر التي تختار مجموعة تقبلها لفئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) واحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب عمل التقييم أيضاً على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٣ حوكمة الشركات

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إدارتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامح تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، يمتلك أعضاء الإدارة التنفيذية ما مجموعه ٥,٢١٩ سهم من أسهم البنك.

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوى تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة العليا للمجموعة بذلك.

٤ إفصاحات حسابات الاستثمار المطلقة

تعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من ٣٪ من الموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة على أساس تناسبي. يتم استثمار وإدارة أموال حسابات الاستثمار المطلقة وفقاً مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

حسابات الاستثمار المطلقة

يلخص الجدول التالي تقسيم حسابات الاستثمار المطلقة حسب ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

ألف دولار أمريكي	حسابات الاستثمار المطلقة - البنوك
٦٨٣,٢٨٥	حسابات الاستثمار المطلقة - غير البنوك
٧,٤٨٥,٣٨٣	معادلة الأرباح
٢,٣٠٤	مخاطر الاستثمار
٦٥,٢٢٦	التغيرات في القيمة العادلة العائدة على حسابات الاستثمارات المطلقة
٢,٤٢٦	
٨,٢٣٨,٦٢٤	المجموع

تختلف نسبة تخصيص حسابات الاستثمار المطلقة إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

حسابات الاستثمار المطلقة حسب نوع المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حسابات الاستثمار المطلقة لكل نوع من عقد متوافق مع الشريعة بالمقارنة مع تمويل حسابات الاستثمار المطلقة:

%	ذمم مدينة
٨٦	أموال مضاربة ومشاركة
١٠	إجارة منتهية بالتملك
٤	



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٤ إفصاحات حسابات الاستثمار المطلقة (تتمة)

حسابات الاستثمار المطلقة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل نوع من طرف آخر بالمقارنة مع إجمالي التمويل:

بنك	%
شركات استثمارات	٥
شركات	٢
أفراد	٦٤
	٢٩

حصة حسابات الاستثمار المطلقة من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حسابات الاستثمار المطلقة وحصة حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم اتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حسابات الاستثمار المطلقة على المستوى المحلي.

حسابات الاستثمار المطلقة حسب نوع الموجودات

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي استثمرت فيها لصناديق والتخصيص الفعلي بين الأنواع المختلفة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ :

التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	
١,٤٨٨,٢٤٦	٣٥٢,٥٣٤	١,٨٤٠,٧٨٠	نقد وأرصدة لدى البنوك
٤,٦٥٨,٨٥٩	٤٨٤,٤٤٢	٥,١٤٣,٣٠١	ذمم مدينة
٤٣١,٤٤٧	١٧٣,١١٢	٦٠٤,٥٥٩	التمويل بالمضاربة والمشاركة
٣٤٩,٩٧٥	٩٠,٢١٩	٤٤٠,١٩٤	استثمارات
٢٠٤,٩٥٧	٤,٣٦٨	٢٠٩,٣٢٥	إجارة منتهية بالتملك
٢٢٩,١٧٢	(٢٢٨,٧٠٨)	١٠,٤٦٤	موجودات أخرى
٧,٣٦٢,٦٥٦	٨٧٥,٩٦٨	٨,٢٣٨,٦٢٤	المجموع

الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٤ إفصاحات حسابات الاستثمار المطلقة (تتمة)

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حسابات الاستثمار المطلقة في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩:

نوع المطالبات	الموجودات المرجحة	
	للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	للمخاطر للمخاطر ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	٣٢,٥٦٠	١٠٨,٥٣٣
مطالبات على بنوك التنمية الدولية	٢,٤٥٩	٨,١٩٧
مطالبات على البنوك	٢٤,٨٠٣	٨٢,٦٧٥
مطالبات على الشركات	١,٠٤٠,٩٠٤	٣,٤٦٩,٦٨٠
مطالبات على شركات الاستثمار	٢١,٦٧٢	٧٢,٢٤١
مطالبات على الأفراد	٢٤١,٠٤٩	٨٠٣,٤٩٧
رهن عقاري	٧٠,٣٣٨	٢٣٤,٤٦١
تسهيلات متعثره	٦٢,٠٠٣	٢٠٦,٦٧٧
استثمارات أسهم حقوق الملكية	١٤٩,٣١٠	٤٩٧,٦٩٩
ممتلكات عقارية	٨,٨٧٧	٢٩,٥٨٩
موجودات أخرى	٢٣٠,٩٩٨	٧٦٩,٩٩٤
المجموع	١,٨٨٤,٩٧٣	٦,٢٨٣,٢٤٣

٥ إفصاحات حسابات الاستثمار المقيدة

يتم استثمار وإدارة حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً مع متطلبات الشريعة الإسلامية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسألتها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه؛ و التأكد من أن لدى المجموعة مستوى المعرفة والخبرة المطلوبة للقيام بمهامها.



الإفصاحات العامة الإضافية

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

٥ إفصاحات حسابات الاستثمار المقيدة (تتمة)

حسابات الاستثمار المقيدة حسب المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حسابات الاستثمار المقيدة لكل نوع من عقد متوافق مع الشريعة بالمقارنة مع حسابات الاستثمار المقيدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ :

%		ذمم مدينة أموال مضاربة ومشاركة
٩٤	٦	

حسابات الاستثمار المقيدة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل كل فئة من الطرف الآخر بالمقارنة مع إجمالي التمويل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ :

%		بنوك شركات أفراد
١٩	٢٩	
٥٢		

حصة حسابات الاستثمار المقيدة من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حسابات الاستثمار المقيدة وحصة حسابات الاستثمار المقيدة من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حسابات الاستثمار المقيدة على المستوى المحلي.





السيد / شفقات أحمد
المدير العام الإقليمي

Mr. Shafqaat Ahmed
Country Head

بنك البركة الإسلامي - باكستان
بنك البركة الإسلامي - باكستان هو البنك الرائد في الخدمات المصرفية الإسلامية في باكستان ويعمل فيها كفرع لبنك البركة الإسلامي البحرين منذ عام ١٩٩١، وينتشر بنك البركة الإسلامي - باكستان في ١٦ مدينة رئيسية متمثلة في ٢٩ فرعاً.

٩٥- ب، هالي رود، جالبرغ II
ص.ب. ١٦٨٦
لاهور- باكستان
هاتف: +٩٢ ٤٢ ١١١ ٧٤٢ ٧٤٢
فاكس: +٩٢ ٤٢ ٣٥٧٥٦٨٧٦
www.albaraka.com.pk

Al Baraka Islamic Bank, Pakistan
Al Baraka Islamic Bank, Pakistan is the pioneer of Islamic banking in the country and has been operating as branches of AIB-Bahrain since 1991. Al Baraka Islamic Bank has presence in 16 main cities with 29 branches all over the country.

95-B, Hali Road, Gulberg-II,
P.O. Box 1686,
Lahore 54000, Pakistan
Tel: +92 42 111 742 742
Fax: +92 42 35756876
www.albaraka.com.pk



السيد / موسى مختار
رئيس المكتب التمثيلي

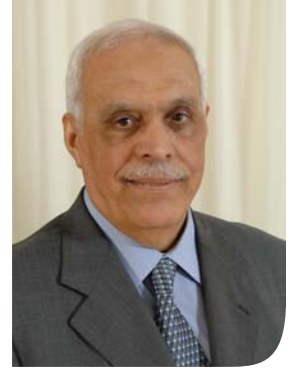
Mr. Moes Mokhtar
Chief Representative

مكتب تمثيلي للمجموعة

مبنى رافيندو ، الطابق العاشر
شارع كييون سيرى ، رقم ٧٥ ،
جاكرتا، بوسات ١٠٣٤٠
أندونيسيا
هاتف: +٦٢ ٢١ ٣١٦ ١٣٤٥
فاكس: +٦٢ ٢١ ٣١٦ ١٠٧٤
www.albaraka.com

ABG Representative Office

Ravindo Building, 10th Floor,
Jalan Kebon Sirih No. 75,
Jakarta, Pusat 10340,
Indonesia
Tel: +62 21 316 1345
Fax: +62 21 316 1074
www.albaraka.com



السيد / موسى شحاده
نائب رئيس مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

Mr. Musa Shihadeh
Vice Chairman & Chief Executive Officer

البنك الإسلامي الأردني
البنك الإسلامي الأردني أول بنك إسلامي في الأردن تأسس عام ١٩٧٨م لممارسة الأعمال التمويلية والمصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويقدم البنك خدماته المصرفية والاستثمارية والتمويلية من خلال فروع البانكة (٨٥ فرعاً و ١٣ مكتباً) والمتنشرة في جميع أنحاء المملكة، إضافة إلى مكتب البوند.

ص.ب. ٩٢٦٢٢٥،
عمان، الأردن
هاتف: +٩٦٢ ٥٦٧٧ ٣٧٧
فاكس: +٩٦٢ ٥٦٦ ٦٣٢٦
www.jordanislamicbank.com

Jordan Islamic Bank
Jordan Islamic bank was the first Islamic bank in Jordan that was established in 1978 to carry out all kinds of financing, banking and investment activities in compliance with the provisions of the glorious Islamic Shari'a. The bank offers its banking, investment and financing services through its branches that are distributed in the kingdom and whose numbers reach (58 branches and 13 cash offices) in addition to a bonded office.

P.O Box 926225,
Amman, Jordan
Tele: + 9626 567 7377
Fax: + 9626 566 6326
www.jordanislamicbank.com





السيد العروسي بيوض
نائب الرئيس و المدير العام

Mr. Laroussi Bayoudh
Vice Chairman & General Manager



السيد / فخرالدين ياسين
عضو مجلس الادارة والمدير العام

Mr. Fahreddin Yahsi
Board Member & General Manager



السيد / محمد عيسى المطاوعة
الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة

Mr. Mohammed Al Mutaweh
Chief executive Officer &
Board Member

بنك البركة لتونس
تأسس بنك التمويل التونسي السعودي في عام ١٩٨٣ ويزاول البنك كل من أنشطة الأوفشور وأنشطة الخدمات المصرفية للأفراد. يقوم البنك بتشغيل ٨ فروع.

٨٨ شارع هادي شاكرا ١٠٢
تونس.
هاتف: + ٢١٦٧١ ٧٩٠٠٠٠
فاكس: + ٢١٦٧١ ٧٨٠٢٣٥
www.albarakabank.com.tn

بنك البركة التركي للمشاركات
أنهى بيت البركة التركي للمشاركات تأسيسه عام ١٩٨٤، وبدأ العمل عام ١٩٨٥. ويمتلك البنك شبكة مكونة من ١٠١ فرعاً في كل أنحاء تركيا، حيث يتواجد ٤١ فرعاً في اسطنبول و ٥٩ فرعاً في المناطق الصناعية والتجارية الرئيسية حتى نهاية ٢٠٠٩.

بويوكدير كود ٧٨
ميسيديكوي ٣٤٣٩٤
أسطنبول - تركيا
هاتف: +٩٠ ٢١٢ ٢٧٤ ٩٩٠٠
فاكس: +٩٠ ٢١٢ ٢٧٢ ٤٤٧٠
www.albarakaturk.com.tr

بنك البركة الإسلامي
تأسس بنك البركة الإسلامي في البحرين في فبراير ١٩٨٤، ويزاول أنشطته كمصرف إسلامي للتجزئة ولديه أيضاً ترخيص للعمل المصرفي الإسلامي الاستثماري. وقد حصل البنك على الترخيص المصرفي التجاري في باكستان في عام ١٩٩١ ويقوم البنك بإدارة ٣٤ فرعاً في البحرين وباكستان.

برج البركة، ص.ب. ١٨٨٢،
المنامة،
مملكة البحرين
هاتف: +٩٧٣ ١٧٥٣٥٣٠٠
فاكس: +٩٧٣ ١٧٥٣٣٩٩٣
www.barakaonline.com

Al Baraka Bank Tunisia

Al Baraka Bank Tunisia was established in 1983. The bank has both offshore and local retail activities. The bank operates 8 branches.

88, Avenue Hedi Chaker 1002
Tunis, Tunisia
Tel: +21671 790000
Fax: +21671 780235
www.albarakabank.com.tn



Al Baraka Turk Participation Bank

Al Baraka Türk Participation Bank completed its establishment in 1984 and started operations in early 1985. Al Baraka Türk currently renders its services through its 101 branches throughout Turkey, 41 of which are in Istanbul and 59 in the leading industrial and commercial cities as the end of 2009.

Buyukdere Cad No.78
34394 Mecidiyekoy, Istanbul, Turkey
Tel: +90 212 274 99 00
Fax: +90 212 272 44 70
www.albarakaturk.com.tr



Al Baraka Islamic Bank

Al Baraka Islamic Bank was incorporated in Bahrain in February 1984 and operates as a Retail and Investment Islamic bank. It obtained a commercial banking license in Pakistan in 1991. The bank operates 34 branches in Bahrain and Pakistan.

Al Baraka Tower, P.O. Box 1882
Manama,
Kingdom of Bahrain
Tel: +97317 535 300
Fax: +97317 533 993
www.barakaonline.com





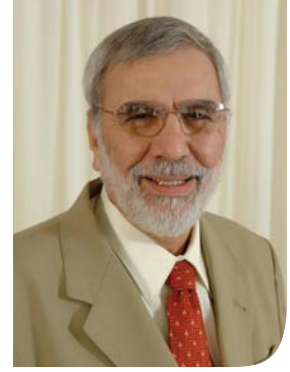
السيد / عبدالله خيرى حامد
المدير العام

Mr. Abdullah Khairy Hamid
General Manager



السيد / شبير شوهان
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

Mr. Shabir Chochan
Board Member
& Chief Executive Officer



السيد / محمد الصديق حفيظ
عضو مجلس الإدارة والمدير العام

Mr. Mohammed Seddik Hafid
Board Member & General Manager

بنك البركة السوداني
تأسس بنك البركة السوداني عام ١٩٨٤ وتتمثل انشطة البنك الرئيسية في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والشركات والخدمات المصرفية التجارية والاستثمارية. يقوم البنك بتشغيل ٢٥ فرعاً.

برج البركة ص.ب. ٣٥٨٣
الخرطوم، السودان
هاتف: ٦٨٨ ٧٨٠ ٢٤٩١٨٣
فاكس: ٥٨٥ ٧٨٨ ٢٤٩١٨٣
www.albaraka.com.sd

Al Baraka Bank Sudan

Al Baraka Bank Sudan was established in 1984 and its activities comprise retail, corporate, commercial and investment banking. The bank operates 25 branches.

Al Baraka Tower, P.O. Box 3583
Khartoum, Sudan
Tel: +249183 780 688
Fax: +249183 788 585
www.albaraka.com.sd



بنك البركة
تأسس بنك البركة المحدود في يونيو عام ١٩٨٩ ويزاول أنشطة تقديم الخدمات المصرفية التجارية الإسلامية. يقوم البنك بتشغيل ٤ مكاتب إدارية و ٨ فروع للتجزئة.

مكتب كينغز ميد،
شارع ستولوارث سايملن (ستانجر)
ديربان ٤٠٠١، جنوب أفريقيا
هاتف: ٣٦٤ ٩٠٠ ٢٧٣١
فاكس: ٣٦٤ ٩٠٠ ٢٧٣١
www.albaraka.co.za

Al Baraka Bank Ltd

Al Baraka Bank was established in 1989 and operates as a commercial Islamic bank. The bank has 4 corporate offices and 6 retail branches.

Kingsmead Office Park,
Stalwart Simelane (Stanger) Street
Durban 4001, South Africa
Tel: +2731 364 9000
Fax: +2731 364 9001
www.albaraka.co.za



بنك البركة الجزائري
تأسس بنك البركة الجزائري في مايو ١٩٩١ كمصرف إسلامي ويزاول أنشطته بموجب الترخيص المصرفي التجاري الصادر من بنك الجزائر، تتمثل أنشطة البنك الرئيسية في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية التجارية. يقوم البنك بتشغيل ٢٠ فرعاً.

حي بوتلجة هويدف، طريق الجنوب
بن عكنون، الجزائر العاصمة،
الجزائر
هاتف: ٥٦ الى ٤٥ ٢١٣٢١٩١٦
فاكس: ٩١٢ ٧٦٣ ٢١٣٢١
٤٥٨/٥٧ ٢١٣٢١ ٩١٦
www.albaraka-bank.com

Banque Al Baraka D'Algerie

Banque Al Baraka D'Algerie was incorporated in May 1991 as an Islamic Bank and operates under a commercial banking license issued by the Bank of Algeria. The main activities of the bank are retail and commercial banking. The Bank operates 20 branches.

Hai Bouteldja Houidef, Villa No.1
Rocade Sud, Ben Aknoun, Algiers,
Algeria
Tel: +21321916 450 to 56
Fax: +21321 916 458/57 / +21321 91 27 63
www.albaraka-bank.com





السيد / اشرف الغمراوي
عضو مجلس الإدارة
و الرئيس التنفيذي

Mr. Ashraf Al Ghamrawi
Board Member
& Chief Executive Officer



السيد / معتصم محمصاني
عضو مجلس الإدارة والمدير العام

Mr. Mutasim Mahmassani
Board Member & General
Manager



السيد / مأمون دركزالي
المدير العام

Mr. Mamoun Darkazally
General Manager

بنك البركة مصر

إعتباراً من ٢٠١٠/٤/١
تأسس بنك التمويل المصري السعودي عام
١٩٨٠ ، وتتمثل أنشطة البنك الرئيسية في
تقديم كافة الأعمال المصرفية والأعمال
التجارية والمالية والاستثمارية وفقاً لأحكام
الشريعة الإسلامية السمحاء وذلك من
خلال عدد ٢٤ فرع والمركز الرئيسي .

٦٠ شارع محي الدين أبو العز
ص.ب. ٤٥٥ الدقي،
القاهرة، مصر.
هاتف: ٢٠٢٣ ٧٤٨ ١٢٢٢
فاكس: ٢٠٢٣ ٧٦١ ١٤٣٦/٧
www.esf-bank.com

Al Baraka Bank Egypt

w.e.f. April 1, 2010
Egyptian Saudi Finance Bank was
Incorporated in 1980, its main activities
represented in presenting all Banking ,
commercial, Financial and investment
services in accordance with Islamic shari'a
principles through 24 branch and the
main head office .

60, Mohie Elddin Abu Elezz Street
P.O. Box 455 Dokki,
Cairo, Egypt
Tel: +2023 748 1222
Fax: +2023 761 1436/7
www.esf-bank.com



بنك البركة لبنان

تأسس بنك البركة لبنان في ١٩٩٢ وازول
أنشطته بموجب الترخيص المصرفي
التجاري، لغاية العام ٢٠٠٤ حين صدور قانون
المصارف الإسلامية وحصول البنك على
ترخيص مصرف إسلامي وتتمثل أنشطة
البنك الرئيسية في تقديم الخدمات
المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية
التجارية طبقاً لأصول الشريعة الإسلامية.
يقوم البنك بتشغيل ٧ فروع.

شارع رشيد كرامي،
سنتر فردان ٢٠٠٠،
بيروت - لبنان.
هاتف: ٩٦١١ ٨٠٨٠٠٨
فاكس: ٩٦١١ ٨٠٦٤٩٩
www.al-baraka.com

Al Baraka Bank Lebanon

Al Baraka Bank Lebanon was established
in 1992 and operated under a commercial
banking license until 2004 when an
Islamic Banking Law was instituted
and the Bank obtained an Islamic Bank
license. Its activities comprise retail
and commercial banking in accordance
with Islamic Shari'a Principles. The Bank
operates 7 branches.

Rashid Karamah Street,
Verdun 2000 Centre,
Beirut, Lebanon
Tel: + 9611 808008
Fax: + 9611 806499
www.al-baraka.com



بنك البركة سورية

تم تأسيس بنك البركة سوريا في شهر
ديسمبر ٢٠٠٩

ساحة عدنان المالكي، شارع طليطلة
بناء رقم ٩، ص.ب. ١٠٠ مركز بريد الحجاز-
دمشق، سورية.
هاتف: ٩٦٣١١ ٣٣٢ ١٩٨٠
فاكس: ٩٦٣١١ ٣٣١ ٠٠٨١
www.albarakasyria.com

Al Baraka Bank Syria

Al Baraka Bank Syria was formally
incorporated in December 2009.

9 Tulaytulah Street, Al Malki Square,
Damascus, Syria, P. O. Box: 100, Hijaz
Post Center,
Damascus, Syria
Tel: +96311 332 1980
Fax: +96311 331 0081
www.albarakasyria.com

